الاتحاد تأسيس في القذافي معمر الليبي الزعيم دور الافريقي
العظيم
نظرة تحليلية

THE ROLE OF MOAMER ELKAZAFY IN THE FOUNDATION OF THE GREAT AFRICAN UNION ANANALYTICAL VIEW

المؤلف

د.أحمد فرج عطية الهنشيري

مكتبة جزيرة الورد

دور الزعيم الليبي معمر القذافي

في تأسيس الاتحاد الإفريقي العظيم

نظرة تحليلية

THE ROLE OF MOAMER ELKAZAFY IN THE FOUNDATION OF THE GREAT AFRICAN UNION

ANANALYTICAL VIEW

د. أحمد فرج عطية الهنشيري



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : **دور الزعيم الليبي معمر القذافي في تأسيس الاتحاد الإفريقي العظيم**

المـــــــؤلف : د. أحمد فرج عطية الهنشيري

رقـم الإيداع : ٤٧٩٧/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي: ٣-١١٣-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٩



القاهرة : ٤ ميـدان حليـم خلـف بنـك فيصـل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء

إلى الآباء المؤسسين :

إلى الأخ العقيد معمر القذافي
(مؤسس الاتحاد الإفريقي العظيم)

إلى كل الشرفاء والمناضلين في القارة السمراء .

أهدي هذا العمل

د.أحمد فرج عطية الهنشيري

الفهرست

▪تمهيد:

إذا كان هناك أيام تعد فواصلا بين تواريخ معينـة وأخـري في حيـاة الشـعوب، فيمكن اعتبار السادس والعشرين من شـهر المـاء/ مـايو ٢٠٠٩ ، يومـا فاصـلا في تاريخ قارة إفريقيا، وذلك ببعث الاتحاد الإفريقي وريثا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكيانا يواكب القرن الحادي والعشرين، متضمنا (مصرفا مركزيا ومحكمـة عـدل، وبرلمان وصندوق نقد إفريقي). وعـلي الـرغم مـن أن الفكـرة بـدأت بحلـم راود العقيد معمر القذافي قائـد الثـورة الليبيـة عـلى إقامـة اتحـاد للولايـات الإفريقيـة، وعارضه كثير من قادة دول القارة إلا أن العقيد القـذافي عـدل حلمـه ليكـون أكثـر واقعية، فقصره علي اتحاد دول مستقلة، ولعل قائد الثـورة الليبيـة قـد اسـتفاد مـن تجاربه الدؤوبة غير الناجحة التي بذلها على مدي ثلاثين عامـا الماضـية في سـبيل وحدة عربية لم تتحقق حتى الآن، إذ سارع لتعديل حلمه ليكـون إفريقيـا، وإعـلان مشروعه الناجح الذي يبدو حتى الآن أنه الإنجاز الأهم في تاريخ القارة الإفريقيـة بعد سنوات التحرر في الستينات، وإذا كان الاتحاد الإفريقي كان قـد ولـد قانونيـا وسياسيا في ٢٦ شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠١، الذي صـادف الاحتفـال بيـوم إفريقيـا، وبعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الذي حاز اهتماما وحوارا ونقاشا في قمة سـرت الإفريقيـة في شـهر الربيـع/ مـارس ٢٠٠١ ، ومـا سـبقها في العاصـمة التوجولية (لومي) في شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠٠ ، إلا أن ولادته عمليا أجل إعلانهـا إلى آخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية التي بدأت أعمالها في ٩ مـن شـهر ناصـر يوليو/ ٢٠٠١ ، في العاصمة الزامبية لوساكا.

وجاء الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، التي كان إنشاؤها

أمرا حيويا ومرغوبا فيه في قارة تعرضت لظلم الاستعمار وقسوة الفقر والجهل والمرض، إذ نهبت ثرواتها واستعبدت شعوبها بلا رحمة ولا هوادة لهذا كان إنشاء المنظمة بمثابة إعادة الأمل على التضامن إلى تلك الشعوب والحكومات المغلوبة على أمرها، بإنشاء نظام تعاوني بيني التعاون والمشاركة بالقدر الذي تسمح به ظروف تلك الدول وطبيعية العلاقات البيئية فأصبحت المنظمة تظهر قوة شعوب القارة الإفريقية وحكوماتها سواء مكافحتها للاستعمار والتفرقة العنصرية أو سعيها إلى إعادة بناء نفسها بالتنمية الاقتصادية في ظل السلام والأمن وقال فريدريك تشيلوبا رئيس زامبيا التي استضافت بلده قمة وداع منظمة الوحدة الإفريقية، تشكلت منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣، لضمان ألا تترك بلد واحد في أيدي المحتلين. حاولت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها حل مشاكل القارة، الإقليمية والعالمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

غير أن رياح التغيير التي عصفت بالعالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين لم تواتيها ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة القطب الواحد على العالم والطفرة العلمية المذهلة والتي تجسدت في وسائل الاتصالات والمعلومات والمفاهيم المترتبة على ما سمي بظاهرة العولمة التي ألغت الحدود وقضت علي مقومات القرون الماضية، وجسدت ثقافة الغرب القائمة على عنصري القوة والمصلحة كل ذلك جعل العالم الثالث نهيا لتلك القوة التي لم يعرف العالم مثيلا لحدتها ولتأثيرها، وغدت إفريقيا القارة ذات الإمكانيات الهائلة مسرحا للتكالب الغربي والسيطرة على شعوبها وثرواتها حتي ظن أن مصيرها محتوم نظرا إلى ضياع نحو نصف قرن من التضحيات التي أجهضتها المخططات الاستعمارية من جهة، وفشل شعوب إفريقيا نفسها في مواجهة مرحلة ما بعد الاستقلال وإغراق القارة في التبعية وخدمة مصالح نخب فرطت في تحرير القارة الإفريقية من التبعية وتوحيدها ولم شملها وإنشاء منظمة تحقق أهدافها.

إزاء هذه المأساة الإفريقية، كان لابد من حل يعيد إفريقيا إلى كنف القرن

الحادي والعشرين، وسرعان ما لاح ذلك الحل في مبادرة الاتحاد الإفريقي، فكانت مقررات قمة سرت الأولي، التي أعلنت في الجماهيرية الليبية العظمى في ٩ من شهر الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩، وجعلت من نهاية الألفية الثانية موعدا لإفريقيا لتجاوز واقعها، أن الاتحاد الإفريقي الذي أصدر الرؤساء الأفارقة في قمة لومي قانونه التأسيسي وضربوا موعدا لإعلان تأسيسه، بعد أن تصادق الجهات التشريعية على ذلك القانون - كان موعدا مع التاريخ، في قمة سرت الليبية الثانية، وسبيل إفريقيا إلى التعامل مع عصر العولمة، فهو سيشكل فضاء جهويا وعالميا يصارع الفضاءات الأخري في أمريكا وأوربا وآسيا، ويؤمل أن يمثل ديناميكية حضارية، ويمنح إفريقيا القدرة على تجسيد ارادتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ويمهد لها الأسباب التي تمكنها من التقدم والقضاء علي الأمراض وأسباب التخلف والفتن والحروب وصولا إلى إعادة صياغة الحياة وفق الهوية الثقافية الإفريقية الإنسانية. والاتحاد الإفريقي هو الوعاء التاريخي، الذي سيهب إفريقيا القدرة علي تدارك تخلفها وتجاوز صعوبتها ويمكنها من صياغة ردها على عصر العولمة، واللافت أنه تعرض لمشاكل وصعوبات سعت إلى الحول دونه، مستغلة خلافات قبلية وعنصرية.

أولاً- المشكلة البحثية:

بصرف النظر عن الجدل الذي دار في أدبيات الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية حول العالمية في مواجهة الإقليمية **Universalism versus Regionalism** . وأي منها أصلح لتنظيم المجتمع الدولي والحفاظ علي السلام والأمن. أصبحت التساؤلات تثور الأن وبإلحاح حول الاتحاد الإفريقي (كرمز للإقليمية في إفريقيا) . وما إذا كان ثمة آثار إيجابية عن فكرة تطور فكرة الوحدة الإفريقية من منظمة الوحدة الإفريقية الى الاتحاد الإفريقي؟ وما هو مدي فاعلية فكرة التطور على تحقيق التكامل والتعاون والتنسيق بين دول القارة الإفريقية؟ وهل سيكون الاتحاد ورقة الخلاص للدول الإفريقية ومدخل للوحدة الإفريقية؟

كما يبحث هذا الكتاب في سياسة ليبيا تجاه الاتحاد الأفريقي يوما توصلت اليه من نتائج منذ توليها رئاسة الاتحاد في ظـل التطـورات الدوليـة والاقليميـة والمحليـة والتي كان لها تأثيراتها على القارة الأفريقية. وهل سيصمد الاتحـاد في ظـل رئاسـة الزعيم الليبي معمر القذافي كغطـاء أمنـي واقتصـادي أو كأطـار ثقـافي في مواجهـة الليبرالية الجديدة بقوتها السياسـية والاقتصـادية وطغيـان ثقافتهـا؟ أم سـتتعرض للانكشــاف أو تتحــول إلى اداة مــن أدوات العولمــة أحــد مجســات أرجلهــا الإخطبوطية.

وجوهر هذه المشكلة البحثية هـو دراسـة الاتحـاد الأفريقـي والـدور الليبـي وتأثيره علي فاعلية الاتحاد الأفريقي. والسؤال المحوري لهذه الدراسة هو: ما هو الاتحاد الافريقي؟ وما هو دور ليبيا أتجاهه؟ وإلى أي مدي أثـرت القيـود الدوليـة والإقليمية على الجماهيرية الليبية وعلى سياسة الاتحاد الأفريقي في نفس الوقت.؟

ثـانيًا- أهمية الدراسة:

لا تخفي أهمية هذه الدراسة على الباحثين المهتمين بالشـأن الأفريقـي عمومـا وبالدور الليبي في القارة بصفة خاصة. وللدراسة أهمية عملية مؤداها التعـرف عـلى سياسة ليبيا الخارجية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي وأهمية علميـة إذ أن سياسـة الجماهيرية الليبية لم تدرس بشـكل موضـوعى وعلمـي حتـى الآن.وأزعـم أننـي سوف ألقي الضوء بكل حياد وموضوعية على معـالم السياسـة الليبيـة داخـل إطـار منظمة الاتحاد الأفريقي حتى تكون من سياسة هـذا البلـد العظـيم في ظـل قيادتـه الحكيمة والواعية على درجة عالية من الفهم الصحيح.

***

ثـالثًا- أهداف الدراسية:

تهدف هذه الدراسة كما قلنا إلى التعرف عـلى سياسـة الجماهيريـة العظمـى في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي في الفترة مـن ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ ، وهـي سـوف تثبـت

الدراسة فترة غنية بالأحداث والمواقف التي لم يدخر الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي قائد الثورة وقائد نهضة الصحوة الليبية جهدا في معالجتها واتخاذ مايراه مناسبا نحوها من مواقف وسياسات.

رابعًا- نطاق الدراسة:

يشمل نطاق الدراسة التحديد بالإطار الزمني والمكاني والموضعي في آن واحد. فالنطاق المكاني: تشمل الدراسة الجماهيرية الليبية ودورها في إفريقيا في إطار الاتحاد الأفريقي. وأما النطاق الزماني: فمنذ إعلان سرت الليبية في ٩/ ٩/ ١٩٩٩ ، عن إنشاء الاتحاد الأفريقي بديلا عن منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت في شهر الماء/ مايو ١٩٦٣ عقدت عدة تطورات أدت لقيام الاتحاد الإفريقي. ففي شهر ناصر/ يوليو سنة ٢٠٠١ ، قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في لوساكا عاصمة زامبيا الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وتم إقرارها خلال قمة مابوتو بموزمبيق سنة ٢٠٠٣ ، وتمتد هذه الدراسة إلى الفترة ٢٠٠٩ ، ولذلك، تشمل هذه الدراسة الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩. أفرنجي.

خامسًا- الإطار النظري للدراسة:

يتكون الإطار النظري للدراسة من مفاهيم الدراسة والمنهاج المستخدمة وكذلك الأدوات.

***

١- المفاهيم:

أ- الاتحاد الأفريقي:

الاتحاد الأفريقي يمكن وصفه بأنه يشكل حدثا ذا حجم كبير في التطور المؤسسي للقارة الأفريقية، ففي يوم ٩ من شهر الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩ ، خلال

اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية أصدرت (إعلان سـرت) الذي يدعو إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي، بهدف القيام في جملة أمور إلى تسريع عملية التكامل في القارة لتمكينها من لعب دورهـا المناسـب في الاقتصـاد العـالمي، مـع معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه تعقيدا لأنها من بعض الجوانب السلبية للعولمة. وهو اتحاد يضم ٥٣ دوله أفريقية تأسسـت في دوربان بجنوب إفريقيا سنة ٢٠٠٠ ، وقد حلت مكـان منظمـة الوحـدة الأفريقيـة. وتشتمل المنظمة على جملة مؤسسات هـي اللجنـة والبرلمـان الأفريقـي ومجلـس الأمن والسلم، و تم إقرارها خـلال قمـة مـابوتو بموزمبيـق سـنة ٢٠٠٣، ومقرهـا أديس أبابا. والاتحاد الإفريقي هو المؤسسة الأولى في إفريقيا والمنظمـة الرئيسـية لتعزيز التنمية الاجتماعيـة لتسـريع التكامـل الاقتصـادي في القـارة، الأمـر الـذي سيؤدي إلى مزيد من الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الأفريقية، وهو يقوم عـلى رؤيـة مشـتركة لإفريقيـا موحـدة وقويـة، وعـلى الحاجـة لبنـاء شـراكة بـين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشـباب والقطـاع الخاص، من أجل تعزيـز التضـامن والـتلاحم بـين شـعوب إفريقيـا. وباعتبارهـا المنظمة القارية لأنها تركز على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القـارة كشـرط مسبق لتنفيذ جدول أعمـال التنميـة والتكامـل في الاتحـاد. وفي الواقـع، بوصـفها المنظمة القارية اكسبها تأثير فعال مكن جميـع الـدول الأعضـاء إلى اعتمـاد تنسـيق المواقف بشان المسائل ذات الأهتمـام المشـترك إلى القـارة في المحافـل الدوليـة والدفاع عن مصالح إفريقيا على نحو فعال. اول من شغل منصـب رئـيس الاتحـاد الأفريقي هو (تابو إمبيكي) والذي كان آنذاك رئيس منظمة الوحدة الأفريقيـة. أمـا الآن فإن (الزعيم الليبي معمر القذافي) هو الذي يرأس الاتحاد الإفريقي، حيث أنه كان من المدافعين لإنشاء الاتحاد. وعلى غرار الاتحاد الأوروبي يسـعي الاتحـاد الأفريقي إلى نشر الديمقراطية وثقافـة حقـوق الإنسـان والتنميـة خاصـة بتشـجيع الاستثمارات الخارجية من خلال برنامج الشراكة من أجل تطوير القارة الأفريقيـة

(NEPAD) والـذي يقـرر أن السـلم والديمقراطيـة شـرطان أساسـيان للتنميـة المستديمة.

ب- مؤسسات الاتحاد الأفريقي:

يقصد بها مؤسسات الاتحاد الأفريقي الرسمية والتي تلعب الجماهيرية الليبية دورا بداخلها. ومن هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ- المؤتمر: يجمع سنويا قادة البلدان الأعضاء وعنه تنبثق القرارات الملزمـة للاتحاد.

ب- المجلس التنفيذي: مكون من وزراء وشخصيات معينة ويتـولى التحضـير للمؤتمر وتنفيذ القرارات الصادرة عنه ومراقبة تطبيقها.

ت- اللجنة: تتكون من رئـيس ونائبـه وثمانيـة أعضـاء وهـي الهيئـة التنفيذيـة للاتحاد ولها اقتراح المبادرات.

ث- البرلمان الأفريقي: تأسـس بقـرار صـادر في ٢٠٠٤، ويتمتـع إلى حـد الآن بصلاحيات تنفيدية.

ج- مجلس الأمن والسلم، يتكون من ١٥ دولة ويتولى الحفاظ على الاسـتقرار ورعاية الدبلوماسية الوقائية والمشاريع الخيرية.

ح- والاقتصادي والاجتماعي والثقافي: هيئـة استشـارية ينتمـي أعضـاؤها إلى مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية.

خ- محكمة عليا.

د- محكمة حقوق الإنسان والشعوب.

ذ- مؤسسات مالية وتقنية ملحقة بالاتحاد.

ج- الإقليمية **Regionalisin**[1]:

الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية **Localization** والعولمة **Globalization** التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية، التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله، وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة كقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها. وعلى صعيد القارة الأفريقية، مع زيادة الاستقلال بدأت منظمة الوحدة الأفريقية تبزغ كإطار تنظيمي عام يجسد أحلام الأفارقة في مقاومة الاستعمار وتطوير استقلالهم، إلى تعاون جماعي يمكنهم ايجاد موطئ قدم لهم في العالم، عام ١٩٦٣، ومن أبرز ملامح هذه الإقليمية أنه يتم من خلالها تخصيص الموارد داخل المنظمة الإقليمية، يتم عن طريق قوى السوق وريادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي، وتعميق الاندماج بين دول الاتحاد، عن طريق التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية، وتحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسياب للعمالة ورأس المال، ومعاملة مماثلة لكافة الأطراف داخل المنظمة. كما يغلب على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلا من سياسة إحلال الواردات.

د- ليبيا:

ليبيا دولة عربية تقع في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض

---

[1] Louise Fawcett and Andrew Hurrell. Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order 1996).P. 23 «If formal organization. at the regional level. as opposed to the international level. is to be the yardstick by which we measure the onset of regionalism it is difficult to place its real origins much...».

المتوسط، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تـونس. اسـمها الرسـمي الجماهيرية العربية الليبية الشـعبية الاشـتراكية العظمـى ومختصـرا «الجماهيريـة العظمى». وهي دولة عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدوليـة من بينها الاتحاد الأفريقي. وتواصل ليبيا تقديم الدعم المالي إلى الـدول الأفريقيـة المحتاجة، وانتخبت ليبيا رئيسا للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقـوق الإنسـان في جنيف. وقد تولى القائد الليبـي معمـر القـذافي رئاسـة المنظمـة القاريـة (الاتحـاد الإفريقي) ويشهد بنشاطه الكبير الذي يبذله من أجل توحيد القارة الإفريقية وترقية إندماجها على طريق الولايات المتحدة الإفريقيـة وفـاء لحلـم الآبـاء المؤسسـين ونزولا عند رغبة الجماهير الإفريقيـة التـي مـا فتئـت تنـادي بالوحـدة الإفريقيـة، وإنطلاقا من هذا عمل الـزعيم الليبـي معمـر القـذافي منـذ توليـه رئاسـة الاتحـاد الإفريقي والتي رفضها مرارا وتكـرارا منـذ قمـة ديربـان بجنـوب إفريقيـا ٢٠٠١، مفضلا دفع عجلة الوحدة الإفريقية من الخلف عـلى متابعـة تنفيـذ كـل القـرارات المتخذة من طرف القادة الأفارقة خلال مختلف قممهم عن قرب.

١- منهج الدراسة:

بما كان صانع القرار الليبي هو نفسـه رئـيس الاتحـاد الإفريقـي . فـإن مـنهج تحليل النظم يعد اطارا ملائما لدراسة الدور الليبـي داخـل الاتحـاد الإفريقـي إلى جانب مناهج أخـري، ومـنهج تحليـل ينطلـق مـن رؤيـة وجـوب تبسـيط الحيـاة السياسية المعقدة والنظر إليها على أنها تفاعلات تتم في إطار النظـام السياسـي مـن ناحية وبينه وبين بيئته من ناحية أخري بحيث يبـدو النظـام كـدائرة متكاملـة تبـدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحول لتنتهـي بالمخرجـات حيث تربط بينهما التغذية الاسترجاعية. ويمكن الاستفادة أيضا من نظريـة الـدور **Role Theory** وهي التي تفيد كثيرا في هذه الدراسة الخاصة بتتبع الدور الليبي في الاتحاد الإفريقي.

سابعًا- تقسيم الدراسة:

سوف تتضمن هذه الدراسة الفصول التالية:

الفصل التمهيدي: ويتم فيه تناول محددات الدور الليبي في القارة الإفريقية وفي الاتحاد الإفريقي؛

الفصل الأول: وعنوانه الاتحاد الإفريقي: الفكرة والتكوين، وينقسم إلى مبحثين رئيسين هما: النشأة والمقاصد ويتكفل بها المبحث الأول: والتحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي وهو موضوع المبحث الثاني؛

الفصل الثاني: وعنوانه الدور الليبي في تنشيط وتفعيل الاتحاد الإفريقي، وينقسم إلى المبحثين التاليين: الأول ويتناول الدور الليبي في تكوين الاتحاد الأفريقي؛ والثاني يتناول الدور الليبي، في فعاليات وأنشطة الاتحاد الإفريقي.

الفصل الثالث: وفيه يتم تناول تقييم الدور الليبي في هذه التجربة.

خاتمة الدراسة: وفيها نتناول دور الزعيم الليبي معمر القذافي في الاتحاد ونتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول

الدور الليبي في تأسيس الاتحاد الإفريقي

■ المبحث الأول:
محددات الدور الليبي في الاتحاد الإفريقي

تمهيد:

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما: محددات الدور الليبي داخل الاتحاد الإفريقي؛ الدور الليبي في النشأة والمقاصد وفي التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وسوف يتضح فيما يلي أن الاتحاد الإفريقي قديم من حيث الفكرة الأساسية، وإن كان تأسيسه جاء متأخرا، ذلك أن الدعوة لتكوين ذلك الاتحاد ترجع إلى سنوات سابقة ربما إلى قبل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها وهي التي تكونت في ١٩٦٣.

فقد بدأت الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي عندما طالب قادة أفارقة كبار مثل جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، كوامي نكروما رئيس دولة غانا، وجوليوس نيريري رئيس دولة تنزانيا، ومونيبوكيتا وغيرهم من القادة الذين طالبوا بالوحدة الإفريقية والتحرر الكامل من الاستعمار؛ خاصة بعد أن نالت معظم دول القارة استقلالها في مستهل الستينيات من القرن الماضي. ومنذ ١٩٦٤ ، بدأت المطالبة بهذه الوحدة بصورة جدية وملحة خاصة من قبل الرئيس الغاني كوامي نكروما. كما أن نشأة البرلمان الإفريقي فهو من الداعون لتأسيسه وسوف يتم تتبعها في هذا الفصل، فيتناول المبحث الأول نشأت الاتحاد الإفريقي، وكيف أن الدعوة لتكوين ذلك الاتحاد ترجع إلى سنوات سابقة ربما إلى ما قبل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها وهي التي تكونت في ١٩٦٣.

أولاً- محددات الدور الليبي في الاتحاد الأفريقي:

هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية تتضافر معا لتشكل قيودا أو حدودا للدور الليبي داخل الاتحاد الأفريقي. فالمحددات الداخلية تشمل الحدود الجغرافية، الخبرة التاريخية، التوجهات السياسية للجماهيرية الليبية العظمى تجاه فكرة الاتحاد، وإحساس الجماهيرية العظمى بما تعاني منه القارة الأفريقية، المقدرات الاقتصادية والعسكرية للجماهيرية الليبية. ....إلخ[1].

أما المحددات الخارجية فتشمل موقف الدول الأفريقية من السياسة الخارجية للجماهيرية الليبية العظمى، موقف المنظمات الدولية العالمية والإقليمية من الدور الليبي، موقف القوى الكبرى الأفريقية وغير الأفريقية من الدور الليبي داخل الاتحاد الأفريقي...... إلخ. وسوف يتضح للقارئ أن هذه المحددات تشكل أحيانا عاملا مساعدا للدور الليبي وتكون في خدمة ذلك الدور، وأحيانا أخرى تشكل قيدا وعائقا أمام الدور الذي ترسمه الجماهيرية العظمى لنفسها داخل الاتحاد الأفريقي.

غير أن القارئ سوف يدرك جهد وإصرار الجماهيرية الليبية العظمى على إنجاح ذلك الدور وتحقيق أقصى منفعة ممكنة للاتحاد الإفريقي ولو على حساب مصالح الجماهيرية نفسها في كثير من الأحيان.

١- المحددات التاريخية:

مرت ليبيا عبر القرون بمحطات سياسية وتاريخية هامة، ويمكن تقسيم تلك المحطات إلى:

١. فترة ما قبل التاريخ (تاريخ ليبيا القديم).

---

(١) أحمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي بعد خمس سنوات: مدخل عام بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت، القاهرة برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩ و٢٠ الربيع/ مارس ٢٠٠٥.

٢. الفترة الفينيقية والإغريقية ثم الرومانية حتي الفتح الإسلامي.

٣. فترة التبعية للدولة الأموية ثم العباسية المتتالية منذ ٦٤٤م.

٤. فترة الانفصال عن الحكومة المركزية في المشرق والتبعية للدويلات الإقليمية(الأغالبة- الفاطمية- الدولة الرسمية- الموحدون).

٥. فترة الحكم العثماني أو التركي ١٥٥١- ١٩١١م.

٦. فترة الاحتلال الإيطالي (١٩١١- ١٩٤٣م).

٧. فترة الإدارة البريطانية – الفرنسية (١٩٤٣ – ١٩٥١).

٨. فترة قيام واستقلال الدولة الليبية، وتتقسم إلى:

١) الفترة الملكية (١٩٥١- ١٩٦٩).

٢) فترة حكم القذافي منذ ١٩٦٩:

الجمهورية العربية الليبية (١٩٦٩- ١٩٧٧).

الجماهيرية منذ ١٩٧٧.

ولقد تخلل هذه الفترات بعض المواقف والأحداث الهامة، إلا أنها تبقى أحداثا لعبت دورا في رسم الخارطة الجغرافية والديموغرافية لهذا الإقليم، كسيطرة قرطاجة أو انضمام أجزاء واقعة ضمن الحدود الليبية الحالية لبعض الدول أو الولايات الدولة الرستمية او الحافصية او الفاطمية. وتعرضت لغزو العرب البدو (قبائل بني هلال وبني سليم) وتعرضت العاصمة الحالية طرابلس للاحتلال من قبل الإسبان ومن ثم فرسان القديس يوحنا إلى أن حررها الأتراك العثمانيون ليحكموها بعد ذلك، وعرفت ليبيا الحالية أحيانا بطرابلس الغرب أو برقة وطرابلس الغرب. وهكذا، فإن تاريخ ليبيا الغني والمتنوع قد أكسبها خبرة في

التعامل الدولي مع الجيران ومع القارة الإفريقية ككل[١].

٢- المحددات الجغرافية:

الاسم الرسمي لليبيا هو «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى»، و«مختصر الجماهيرية العظمي». وتقع ليبيا في شمال قارة إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، ويحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس. وهي دولة عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية بينها الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، اتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية، حركة عدم الانحياز منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة باسم «الأوبك»، وتبلغ مساحتها ١.٧٥٩.٥٤٠ كم مربع، (٦٧٩.١٨٢ ميل مربع). وتعد ليبيا الدولة السابعة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة وأكبر المدن بها هي طرابلس، بنغازي، سبها، كما أنها تملك أعرض ساحل من بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط إذ يبلغ طول الساحل بها حوالي ١.٧٧٠ كم. (خريطة موقع ليبيا في قلب قارة إفريقيا). والأراضي الليبية تمتد في مساحات مترامية الأطراف بين دائرتي عرض١٨.٤٥ و٣٢.٥٧ درجة شمالا. تشكل الصحارى القسم الأكبر من الأراضي الليبية، والأراضي عبارة عن هضبة هي امتداد طبيعي للهضبة الأفريقية، وعن سهل ساحلي يمتد على طول البحر المتوسط، ويوجد في ليبيا واحات كثيرة، وكذلك عدد من الجبال من أهمها: الجبل الأخضر على المتوسط في الشمال الشرقي؛ وجبل نفوسة في الشمال الغربي وجبال تيبستي في الجنوب؛ وفيها أعلى قمة هي

---

(١)احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي.. دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، مجلة دراسات طرابلس العدد العاشر خريف ٢٠٠٢.

قمة بتة وارتفاعها٢٢٨٦ مترًا، وجبال أكاكوس وواو الناموس[١].

أ- المناخ:

يتسم المناخ بالاعتدال في الربيع والخريف ويكون الصيف حارا والشتاء باردا نسبيا، وهو متنوع يغلب عليه مناخ البحر المتوسط وشبه الصحراوي في الشمال الأوسط، والمناخ الصحراوي في الجنوب أي بارد شتاء وحار صيفا ونادر الأمطار. المناخ الصحراوي الحار صيفا يسود معظم البلاد، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط، وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد أو جنوبها حيث تسقط الأمطار بكميات تكفى لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها بالنسبة لقيام الحياة النباتية والبشرية حسب كمية المطر. فمن هذه المناطق ما تكفى أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط، كما هو الحال في الجبل الأخضر، ومنها ما لا تكفي أمطارها إلا لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر رخة مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة.

كما أن موقع البلاد المدارى وشبه المدارى متوسطة مساحات كبيرة من اليابس الإفريقي جعل درجة الحرارة لا تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، حيث لا توجد السلاسل الجبلية الكبرى كجبال الأطلس أو الألب على سبيل المثال، ولا تمر بسواحلها التيارات البحرية الباردة فهي عموما مرتفعة إلى مرتفعة جدا في الصيف باستثناء شريط الساحل والجبل الأخضر، والجبل الغربي ومعتدلة إلى باردة في الشتاء ويزداد المدى الحراري بين الليل والنهار والصيف والشتاء مع الاتجاه نحو الجنوب بعيدا عن مؤثرات البحر المتوسط أما الرطوبة النسبية فهي مرتفعة خاصة في شهري ٨ و٩ على شريط الساحل بسبب هبوب الرياح

---

(١)بدر حسن شافعي، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي.. محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام العدد ١٥٩، الطير/ أبريل ٢٠٠٧.

الرطبة من جهة البحر ومنخفضة جدا بالمناطق الصحراوية بسبب قاحلية السطح والابتعاد عن المؤثرات البحرية أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فيمكن تقسيمها إلى نوعين حسب فصول السنة فالاتجاه السائد في النصف الصيفي هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي ثم الشرقي والشمالي الغربي، أما في الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي ثم الغربي والجنوبي أما في الأقاليم الجنوبية فالرياح التجارية الشمالية والشمالية الشرقية هي السائدة طوال العام[١].

وعمومًا يتصف المناخ الليبي في معظمه بمناخ الصحراء المدارية، حيث يغلب عليه الجفاف نتيجة لعدة عوامل متعلقة بطبيعة الجو والسطح والموقع الجغرافي. لا تمتلك ليبيا مورد مائي سطحي دائم الجريان لقلة تذبذب معدلات سقوط الأمطار وطبيعة التكوينات الجيولوجية لذلك مصادر المياه هي من مياه الأمطار والمياه الجوفية، حيث أن دراسة الموارد المائية التي تعتمد على نسبة ٩٥٪ منها على المياه الباطنية. وتعد مشكلة عدم توفر المياه وقلة مصادرها من العوامل الرئيسية المؤثرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعتمد ليبيا على المياه الجوفية بنسبة ٩٥.٦٪ ومياه الوديان بنسبة ٢.٧٪ ومياه التحلية بنسبة ١.٤٪ والمياه المعاد استخدامها بعد معالجتها بنسبة ٠.٧٪، ومن أجل التغلب على مشكلة العجز المائي في الشريط الساحلي فقد تحقق إنجاز واحد من أضخم المشاريع بتكلفة حوالي ٣٠ مليار دولار تحت اسم النهر الصناعي العظيم، ويهدف المشروع من خلال المراحل الأربعة وعبر شبكة من الأنابيب الضخمة يصل طولها ٤٠٤٠ كيلو متر، إلى نقل ما يقرب من ٥.٥ مليون متر مكعب من الماء يوميا من الأحواض المائية الجوفية في الجنوب إلى المناطق الساحلية في الشمال. كما تم إنشاء العديد من محطات التحلية الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت طاقتها الإنتاجية ٧٠٠ مليون متر مكعب في

(١)بدر حسن شافعي، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي، محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام العدد ١٥٩، الطير/ أبريل ٢٠٠٧.

السنة ويجري العمل لإنشاء محطات ضخمة لتحلية مياه البحر في كل من طرابلس وبنغازي وبعض المدن الأخرى.

ب- السكان واللغات:

الكثافة السكانية عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد إذ يبلغ معدلها ٥٠ نسمة/ كم مربع، بينما هي حوالي ١٥ نسمة/ كم في الجنوب. المجموعات العرقية في ليبيا هي العرب والأمازيغ والتبو والكراغلة وهم خليط من الأتراك والعرب والبربر [١].

واللغة العربية هي الأكثر انتشارا وهي اللغة الرسمية، ويتحدث الليبيون اللهجة الليبية، كما تعد اللغة الإنجليزية لغة الأعمال والدراسة الجامعية، اللهجة الليبية أو الدارجة، تختلف قليلا من مكان لآخر نظرًا لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد [٢].

اللغة الأمازيغية بلهجاتها المتعددة تتكلمها القبائل البربرية في البلاد.

ويتركز أهلها في جبل نفوسه (الجبالية) وفي الشمال الغربي بزوارة (الزوارية) و(الغدامسية) في غدامس و(التارقية) لدى الطوارق والهوسية لدي الهوسا وبعض القبائل في سبها جنوب البلاد ولغة التيدا وهي لغة التبو، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة في مناطق متفرقة من البلاد مثل اللغة الأرجلية في أوجلة وسوكنة. ويجيد معظم البربر التحدث باللغة العربية.

ج- الدين:

دينيا، تعد ليبيا متجانسة حيث يدين غالبية السكان بالدين الإسلامي ٩٧٪ مسلمون و٣٪ ينتمون إلى ديانات أخرى معظمهم من الأجانب غير المقيمين

---

(1)www.africa-union.org

(٢)سيدي احمد بن أحمد سالم، الاتحاد الإفريقي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الجزيرة نت، ١٠ الطير/ يوليو ٢٠٠٢.

بشكل دائم، ولا توجد أي جماعات شيعية ومعظم الجالية المسيحية أجانب من اللاجئين الأفارقة أو من الأقباط أو الأوربيين العاملين في ليبيا. كما توجد جالية صغيرة من الأنجليكان تتألف من قسيس واحد مقيم، وعمال من اللاجئين الأفارقة والهنود في طرابلس ينتمون إلى الأسقفية المصرية. توجد كنائس توحيدية في طرابلس وبنغازي وكان عدد الكاثوليك التابعين للكنيسة الرومانية في ليبيا يقدر بنحو ٥٠ ألفا كما توجد كنيستان في مدينة البيضاء مقفلات الأولى بالقرب من ضريح رويفع الأنصاري والثانية في مسه بالقرب من المدينة بحوالي ٨ كم. الرهبان والراهبات الكاثوليك يعملون في معظم المدن الساحلية، وكان هناك قسيس واحد في مدينة سبها، وكان معظمهم يعملون في المستشفيات والملاجئ وفي مساعدة المعاقين وكبار السن كان الرهبان والراهبات يرتدون ملابسهم الدينية طوال الوقت ولم يعرف عن أي حالات تمييز ديني أو مضايقات. أما فيما يتعلق باليهود الليبيين، فقد غادروا البلاد أفرادا وجماعات وآخرهم بعد ١٩٦٧، ربما قد يوجد عدد صغير من اليهود في ليبيا، أغلبهم في المدينة القديمة في طرابلس.

في عام ١٩٧٤ أصدر المجلس العالمي لليهود أنه لم يعد في ليبيا إلا نحو عشرين يهوديا.الأقلية اليهودية التي كان عندها يصل إلى ستة وثلاثين ألف نسمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، غادرت إلى إيطاليا وإسرائيل ودول أخرى على مدى مراحل مختلفة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وتشرف الدولة على أماكن العبادة المسموح بها للمسيحيين المقيمين في البلاد، ومازالت تفرض حظرا على الطريقة السنوسية وأتباعها، الهيئة العامة للأوقاف وشئون الزكاة وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية (**wics**) مسؤلة عن العلاقات التي تقام مع الجماعات الدينية الأخرى وتعتبر الذراع الإسلامي للدولة فيما يخص التعامل في المجال الديني في أرجاء العالم. كما أن جمعية الدعوة الإسلامية مسؤولة عن العلاقات التي تقام مع الجماعات الدينية الأخرى بما فيها المسيحية. ويعتبر هدف الدعوة الأساس الإسلام المعتدل يعكس الرؤى الدينية للدولة كما تحظر الجماعات الإسلامية

التـي تتنـاقض أفكارهـا وتعاليمهـا مـع أفكـار وتعـاليم الجمعيـة. وتخضـع كـل المساجد، بما فيها المساجد التي يتم بناؤها على نفقة بعض العـائلات الميسـورة، للهيئة العامة للأوقاف وشئون الزكاة.

يتم شرح تعاليم الدين الإسلامي في المدارس العامة، في حين أن نشر التعـاليم الدينية لأي ديانة أخرى غير مسموح به، كما أن الدولة لا تقوم بنشر أي معلومـات تتعلق بانتماء الأطفال لأي دين في المدارس العامة، ولم يعرف أن أطفالا انتقلوا إلى مدارس خاصة سعيا وراء تعاليم دينية معينة. يذكر أن عدد حفظة القرآن الكريم في ليبيا يبلغ حوالي ثلث عدد السكان تقريبا.

د- المحددات السياسية:

د-١. نظام الحكم:

نظام الحكم في ليبيـا جمـاهيري يعتمـد عـلى الديمقراطيـة المباشـرة. الوحـدة الأساسية في نظام الحكم الجمـاهيري في المـؤتمرات الشـعبية الأساسـية، حيـث يوجد مؤتمر في كل حي سكني أو قرية يضم كل المواطنين البـالغين سـن ١٨ مـن الذكور والإناث يلتقون في تجمع يسمى كومونة حيث يقسـم كـل الشـعب الليبـي على ٣٠ ألف كومونة تضم كل كومونة« عـدد ١٠٠ شـخص مـن الرجـال والنسـاء المقيمين في نفس الحي.

المؤتمرات الشعبية الأساسية تنعقد ثلاث مرات في السـنة، الاجتمـاع الأول: يخصص عادة لجدول الأعمال المفصل للاجتماعين التاليين. في الاجتماع الثاني: يناقش المؤتمر الشعبي الأساسي ويقرر بخصوص المواضـيع المتعلقـة بجـدول الأعمال المحلي الداخلي بينما الثالث: يختص بكـلا المجـالين المحـلي والـدولي، يكون لكل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية (مجلس وزراء محـلي) يقـوم بتنفيـذ قرارات المؤتمر على مستوى الحي، خلال المؤتمر الشعبي الأساسـي يـتم نقـاش المواضيع بالجدول بالجلسة الأولى ويقوم الأعضاء بتحرير القرارات والتصـويت

عليها، التصويت يتم علنا سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت[1].

يسير جلسات المؤتمر أمانة يتم اختيارها من قبل الحاضرين وتقوم هذه الأمانة بصياغة القرارات كما تشارك الأمانة في جلسات مؤتمر الشعب العام، ومجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية تكون مؤتمر الشعب العام. مؤتمر الشعب العام يقوم باختيار أمانة لتترأس الجلسات وتوقع على القوانين بأمر من المؤتمر وتستلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، تتكون من خمسة أعضاء ويختار المؤتمر الأمانة العامة: وتشمل الأمين العام، أمين شؤون المرأة، أمين لشؤون المؤتمرات الشعبية، أمين لشؤون النقابات والاتحادات المهنية والروابط الحرفية، وأمين للشؤون الخارجية كما يختار السلطة التنفيذية (اللجنة الشعبية العامة).

د-.٢. النظام القضائي:

يرتكز النظام القانوني الليبي على مزيج من القانون المدني والمبادئ القانونية الإسلامية ويطبق القضاة مبادئ الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، وتعد ليبيا أول دولة عربية ينضبط فيها التشريع بصدور أول قاعدة بيانات تشريعية فيها على مستوى دول الوطن العربي، وهي تتكون من أربعين مجلدا تغطي المرحلة من الاحتلال الإيطالي وحتى المرحلة المعاصرة ويضاف إليها الملاحق بشكل دوري. ولقد كانت هذه الموسوعة سباقة في دعم نظم الحكم في بعض الدول العربية مثلما هو الحال في النظام الفيدرالي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم استقاؤه من التجربة الفيدرالية في ليبيا في الفترة ما بين ١٩٥١-١٩٦٣.

د-.٣. السياسة الخارجية:

سياسات ليبيا الخارجية عرفت ومنذ سبعينيات القرن العشرين بأنها «مناوئة

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة.

لعدد من الدول الغربية. إذ حاربت ليبيا الإمبريالية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت سياسة ليبيا العدائية تجاه بعض الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا وحتى إيطاليا في بعض الأحيان وذلك حتى منتصف التسعينيات. عوقبت ليبيا بالحصار الاقتصادي والحظر الجوي طوال فترة التسعينيات، كما قامت الولايات المتحدة بقصف مواقع في مدينتي طرابلس وبنغازي العام ١٩٨٦ في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. استعادت ليبيا علاقاتها الدولية بعد رفع الحظر الجوي وإنهاء مشكلة لوكربي.

كما قامت ليبيا بالتخلي طوعيا عن برنامج سري لها لتطوير أسلحة الدمار الشامل عام**2003**[١].

د-٤. التقسيمات الإدارية:

تقسم ليبيا إلى (٢٢) شعبية (مرادف لمفهوم محافظة أو بلدية). وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية. وينقسم كل مؤتمر شعبي أساسي إلى عدد من الكمونات (أصغر وحدة سياسية). بدأ من العام ٢٠٠٧ صارت ليبيا تتكون من ٢٢ شعبية لتحل محل ٣٢ شعبية سابقة.

د-٥. الاقتصاد:

- الموارد الطبيعية: النفط، الغاز الطبيعي، الجبس. يعتبر النفط والغاز مصدرا الدخل الرئيسيين في البلاد. وتبلغ احتياطات النفط في ليبيا ٤١.٥ مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال.
- يشكل النفط نحو ٩٤٪ من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و٦٠٪ من العائدات الحكومية و٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- تنتج ليبيا ٢ مليون برميل/ يوميا من النفط وتعتزم زيادة إنتاجها إلى ثلاثة

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة.

ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة ٢٠١٠.

- معدل إنتاج النفط: ٢ مليون برميل/ يوم، وذلك من احتياطي مؤكد قدره: ٤١.٥ بليون برميل.
- معدل إنتاج الغاز : ٣٩٩ بليون قدم ٣ وذلك من احتياطي مؤكد قدره: ٥٢.٧ ترليون قدم ٣.

الميزانية:

- الإيرادات: ٣٦.٣٤ مليار دولار.
- الإنفاق العام: ٢٤ مليار دولار.
- الدين العام: ٨٪ من إجمالي الدخل القومي ٤.٥ مليار دولار (٢٠٠٦).
- الصادرات: ٣٨.٥ مليار دولار (٢٠٠٦).
- الواردات: ١٠.٤ مليار دولار (٢٠٠٦) [١].

وأهم الصناعات: الحديد والصلب- الأسمنت ومواد البناء- الصودا الكاوية- أسمدة اليوريا- الصناعات البتروكيماوية الأخرى، وأهم المنتجات الزراعية: الشعير- القمح- الطماطم- بطاطس- زيتون- الخضروات- الفواكه- اللحوم[٢]. سياسة الدعم: يجري في ليبيا دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية، ويتم أيضا دعم أسعار الوقود والكهرباء كما أن خدمات التعليم والصحة تقدم مجانا. وتتمتع الجماهيرية العظمى بموقع جغرافي مميز، حيث تحتوي على عدد من المواقع السياحية من بينها المدن الأثرية مثل صبراته، ولبده، وشحات التي

(١)جمال السيد محمد ضليع، الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري «معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٠ الماء/ مايو ٢٠٠٦.

(٢)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة.

تضم العديد من المسارح والمتاحف التي تحكي العصور التاريخية التي مرت بها ليبيا وقد حققت الجماهيرية العظمى العديد من الإنجازات الاستراتيجية من بينها النهر الصناعي العظيم وهو أكبر منظومة ري في العالم، حيث تنقل المياه عبر آلاف الكيلومترات من جنوب شرق الجماهيرية العظمى من خلال شبكة ضخمة إلى أقصى الشمال لغرض الاستخدام في مجالات الشرب والزراعة.

هذا بالإضافة إلى مشاريع أخرى من أهمها الحديد والصلب والبتروكيمياويات، ومصانع أخرى في العديد من المجالا. وبعد رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، قطعت ليبيا عدة خطوات مهمة في جهودها الرامية إلى انتهاج نظام سياسي أكثر انفتاحا وتطبيق اقتصاد السوق الحرة. ورغم هذه الجهود، ظل اتجاه النظام السياسي والاقتصادي للبلاد، محاطا بالشكوك لحد كبير. وقد واصلت ليبيا تحولها القوى تجاه إفريقيا، وتحتفظ بدورها القيادي في دعم الاتحاد الأفريقي.

وتواصل ليبيا تقديم الدعم المالي إلى الدول الأفريقية المحتاجة، وتشارك بفعالية في مبادرات حل الصراعات في مختلف المناطق في القارة. وبمساندة البلدان الأفريقية، انتخبت ليبيا عام ٢٠٠٩ كرئيسة للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنيف، وقد أثبت تعاون اليونيسف مع المنظمات غير الحكومية الوطنية أنه فعال عندما يعالج المسائل المثيرة للحساسية والجدل. وتتضافر كل هذه المحددات (الجغرافية والتاريخية واللغوية والدينية. .. إلخ) لترسم لنا الدور الليبي في إفريقيا خاصة تجاه الاتحاد الإفريقي، وسوف يجد القارئ كيف أن هذه العوامل قد ساهمت في تحديد الاتجاه الليبي نحو تأسيس وتفعيل الاتحاد الإفريقي العظيم[1].

***

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة.

ثانيًا- الدور الليبي في تأسيس الاتحاد الإفريقي (الفكرة والتكوين):

يتناول هذا الجزء نشأة الاتحاد الإفريقي، وكيف أن دعوة الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي قد أحيت الدعوات السابقة لتكوين تلك الاتحاد وهي التي ترجع إلى سنوات سابقة ربما إلى قبل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها وهي التي تكونت في ١٩٦٣.

فقد بدأت الدعوة الى الاتحاد الإفريقي عندما طالب قادة أفارقة كبار مثل جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، كوامي نكروما رئيس دولة غانا، وجوليوس نبريرى رئيس دولة تنزانيا، وموديبو كيتا وغيرهم من القادة الذين طالبوا بالوحدة الإفريقية والتحرر الكامل من الاستعمار وخاصة بعد أن نالت معظم دول القارة استقلالها في مستهل الستينيات من القرن الماضي، ومنذ١٩٦٤ بدأت المطالبة بهذه الوحدة بصورة جدية وملحة خاصة من قبل الرئيس الغاني كوامي نكروما.

غير أن دور الزعيم الليبي معمر القذافي في نشأة وتكوين الاتحاد لا ينكره إلا شانئ أو كاره لدور الجماهيرية العظمى في هذه القارة الفتية.

١-فكرة نشأة الاتحاد الإفريقي:

قلنا إن الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي ترجع إلى عام ١٩٥٨ وهي الدعوة التي أطلقها قادة أفارقة كبار مثل جمال عبد الناصر وكوامي نكروما وجوليوس نيريري وموديبو كيتا وغيرهم. ومنذ ١٩٦٤ وكانت رؤية نكروما تتلخص في دعوته الدائمة إلى الوحدة الإفريقية انطلاقا من وجود بدائل هي: التوحد وإنقاذ القارة؛ ضرورة الاستمرار في دعم الوحدة الإفريقية والتكامل المستمر. وذلك لتحقيق قدرة علي المساومة والمشاركة مع الدول الأجنبية والدول المانحة، لإقامة قاعدة صناعية وفقا للرغبات الإفريقية وليس وفقا للمصالح الأجنبية. ومقترحاته شملت:

أ- وضع سياسة خارجية مشتركة وتمثيل خارجي موحد.

ب- عمل تخطيط مشترك في التنمية الصناعية والاقتصادية وإنشاء سوق أفريقية ومصرف أفريقي.

ت- إصدار نقد مشترك، وإنشاء منطقة تجارية مشتركة ومصرف مركزي افريقي .

ث- إنشاء نظام الدفاع المشترك، وهيئة دفاع مشتركة.

وقبل هؤلاء، كانت هناك محاولات للوحدة، ونتيجة للظروف التي يمر بها العالم الآن ووجود تكتلات كبيرة أصبح لابد للأفارقة من الانضمام بعضهم إلى بعض وتحقيق نوعا من الوحدة، فالقارة الإفريقية غنية بإمكاناتها، ويوجد بها نحو ٨٠٠ مليون طن وهناك إمكانية للتوحد، وقد أعد أول مسودة للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي (وكذلك مسودة بروتوكول إقامة البرلمان الإفريقي)، فريق من خبراء القانون والعلوم السياسية والاقتصاد تابع لأمانة منظمة الوحدة الإفريقية، وركزت عملية تقيح القانون التأسيسي بصفة أساسية في النواحي القانونية في إطار قمة سرت.

وبحلول وقت تبنت قمة منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي عقدت في العاصمة الكونجولية (لومي) الميثاق التأسيسي، كانت تلك النواحي في أغلبها قد بحثت وبقيت الأسئلة الخاصة بالعلاقة الوظيفية بين الاتحاد الإفريقي وأجهزة منظمة الوحدة الإفريقية القائمة والخطوات العملية المطلوبة، في الفترة الانتقالية، من خلال التحول من منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية، إلى الاتحاد الإفريقي، وتأكيد وتطوير السياسات التي نتجت من قرارات قمة منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية

الإفريقية، أي نقاط الضعف والفرص التي قد تترتب على هذا التحول[١].

٢- الخطوات العملية لإنشاء الاتحاد:

ركز اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في العاصمة الكونجولية (لومي) في تبني قانون لتأسيس الاتحاد الإفريقي في ضوء إعلان سرت الصادر في الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩.

ثم تبني القمة الاستثنائية الخامسة للوحدة الإفريقية، التي عقدت في مدينة سرت بالجماهيرية الليبية في الأول والثاني من شهر الربيع/ مارس ٢٠٠١ قرار تأسيس الاتحاد الإفريقي بإجماع الدول الأعضاء. وفي ذلك القرار، أكد رؤساء الدول والحكومات علي استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد، حال إيداع مستندات تصديق الدورة السادسة والثلاثين علي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

وأعادت القمة التأكيد على أن القانون التأسيسي سيدخل حيز التنفيذ بعد إيداع مستندات التصديق من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية بثلاثين يوما وقد اتخذت القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في العاصمة الزامبية لوساكا في ٩ و١١ ناصر/ يوليو ٢٠٠١ القرارات الخاصة بتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وأعدت مسودات البروتوكولات اللازمة المتعلقة بأعضاء الاتحاد ومؤسساته وقد أودعت جنوب إفريقيا الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية مستندات تصديقها علي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في ٢٣ الطير/ أبريل ٢٠٠١، لتصبح بذلك العضو الخامس والثلاثين الذي يصدق عليه، ويعني تصديق جنوب إفريقيا وهي واحدة من الأعضاء الست والثلاثين وأنها أصبحت عضوا مؤسسا للاتحاد الإفريقي وفي ٢٤ الطير/ إبريل

---

(١)احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي بعد خمس سنوت: مدخل علم «بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقى خمس سنوات بعد قمة سرت، القاهرة برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩ و٢٠ الربيع/ مارس ٢٠٠٥ مرجع سابق، ص٧٠.

٢٠٠١ أبلغت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية الدول الأعضـاء أن القـانون التأسيسي قد وقعته جميع الدول الأعضاء وكانت قد صـدقت عـلى القـانون آنـذاك إحدي وأربعون دولة منها سـبعة وثلاثـون أودعـت مسـتندات التصـديق، وفي ٢٦ الطير/ أبريـل ٢٠٠١ اصـبحت نيجريـا العضـو السـادس والثلاثـين الـذي يـودع مستندات التصديق، وبهذا يستوفي المطلب الخاص بثلثـي الأعضـاء، لاسـتكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد فدخل القانون حيز التنفيذ في ٢٦ أبريـل- الطيـر ٢٠٠١[١].

وكانت ليبيا قد صادقت على مشروع الاتحاد الإفريقي في ٢٩ التمـور/ أكتـوبر أصبحت تلك الدولة العضو الرابع التي صـادق عـلي الوثيقـة التأسيسـية للاتحـاد الإفريقي، ولا ينكر الدور الليبي في تدشين الاتحاد الإفريقي فالزعيم الليبي معمـر القذافي ظل يعمل من أجل وجود تكامل اقتصادي وسياسي قاري إفريق قوي وقد فعل ذلك في لومي عاصمة توجو في ناصر يوليو ٢٠٠٠.

وقبل ذلك أيضا في لوساكا، حيث انتهز الفرصة للدعوة للإسراع بقيام الاتحاد الإفريقي وقد نبه إلى افتقاد المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في ظـل منظمـة الوحدة الإفريقية، كما لعبت المنح الليبية دورا هامـا في الإسـراع في قيـام الاتحـاد الإفريقي.

ويقدر ما دفعته ليبيا بنحو ١٨ مليون دولار لتأكيد نجاح قمة لوسـاكا. ويمكـن القول أن زامبيـا لم تكـن لتسـتطيع تنظـيم قمـة ناجحـة في العاصـمة لوسـاكا دون المساندة المالية الليبية وكانت كلا من مالي والسـنغال وتوجـو قـد صـادقت عـلى الوثيقة من قبلها[٢].

***

---

(١)المرجع السابق، ص: ٧٢.

(٢)بدر حسن شافعى، السودان ودول الجوار... علاقات المـد والجـزر»، السياسـة الدوليـة، ع ١٧٥ يناير ٢٠٠٩، ص: ١٢.

أ- مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام ١٩٦٣:

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٥ الماء/ مايو ١٩٦٣في أديس بابا بموجب توقيع مندوبي ٣٢ دولة. انضمت ٢١ دولة أخري تدريجيا خلال السنوات التالية كان آخرها جنوب إفريقيا عام ٩٤ لتصبح العضو الثالث والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية. وقد أصبحت الحاجة إلى تعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لتيسير أعمال المنظمة ودقة استعدادها لتحديات عالم متغير- أمر ثابت وعملية مقبولة في بداية عام ١٩٧٩، حينما تأسست لجنة مراجعة الميثاق، وعلي الرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدتها لجنة مراجعة الميثاق إلا أنها لم تتمكن من صياغة تعديلات أساسية فيه وكان نتيجة ذلك ثلاث مؤشرات:

أ. أ- تعديل الميثاق بتعزيزه، من خلال قرارات خاصة اتخذتها القمة؛

أ. ب.- ازدياد الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، لرفع كفاءة المنظمة وفاعليتها.

أ. ج.- الحاجة إلى التكامل بين أنشطة المنظمة السياسية والقضايا الاقتصادية التنموية، كما عبرت عنها معاهدة أبوجا.

وفيما يتعلق بالمؤشر الأخير على وجه التحديد وتعمل منظمة الوحدة الإفريقية منذ سريان معاهدة أبوجا، التي قضت بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية على أساس مستندين قانونيين ذلك أن تلك المعاهدة دخلت حيز التنفيذ بعد اكتمال النصاب اللازم للتصديق عليها في مايو ١٩٩٤، وقد نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية من خلال عملية تدرجية تتحقق بالتنسيق الكامل والتكامل التدريجي بين أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة أو المستقبلية في القارة الإفريقية وهذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية مرتبة مثل

لبنات البناء في الجماعة الاقتصادية الإفريقية[1].

ب.- القمة غير العادية، المنعقدة في سرت في ٩ الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩.

أثناء قمة الجزائر التي عقدت في شهر ناصر/ يوليو ١٩٩٩، وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على دعوة تقدم بها الزعيم الليبي معمر القذافي لعقد القمة غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية في ٩ الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩، كان الغرض من القمة غير العادية تعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لرفع كفاءة المنظمة وفاعليتها، وتعزيز قدرة منظمة الوحدة الإفريقية لتمكينها من مواجهة التحديات في الألفية الجديدة، وقد اختتمت هذه القمة أعمالها ٩/ ٩/ ١٩٩٩ بإعلان سرت الذي يهدف إلي:

ب. أ.- التعامل الفعال مع الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة في إفريقيا والعالم؛

ب.ب- تحقيق طموحات الشعوب إلى تحقيق وحدة أكبر تتلائم مع مقاصد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية؛

ب. ج.- دعم المنظمة الإفريقية لتؤدي دور أكثر فاعلية في التعامل مع حاجات الشعوب؛

ب. د.- القضاء على شبح الصراعات؛ ومواجهة التحديات العالمية؛

ب. هـ.- تسخير الموارد البشرية والطبيعية في القارة لتحسين أحوال المعيشة ولتحقيق هذه الأهداف قررت القمة من بين ما اتخذتة من قرارات.

أ- إقامة اتحاد إفريقي يتمشي مع منتهى مقاصد ميثاق منظمة القارة الإفريقية ومع نصوص المعاهدة التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

---

(١) أحمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي.. دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية»، مجلة دراسات، طرابلس، العدد العاشر، خريف٢٠٠٢، ص: ١٦.

ب- تعجيل عملية تنفيذ معاهـدة (أبـو جـاء)، التـي تقضـي بإنشـاء الجماعـة الاقتصادية الإفريقية.

ج- اختصار فترة تنفيذ معاهدة اوما د- ضمان سرعة اقامة جميـع المؤسسـات المنصوص عليها في معادة أبوجا ولاسيما المصرف المركزي الأفريقي والاتحـاد النقدي الإفريقي ومحكمة العدل الإفريقي والبرلمان الإفريقي.

د - إقامة البرلمان الأفريقي بحلول عام ٢٠١٠ ليوفر منبر مشترك يتيح لشعوب إفريقيا ومنظماتها الشعبية والمشـاركة في صـنع القـرارات المتعلقـة بالمشـكلات والتحديات التي تواجه القارة.

و- تعزيز الجماعات الاقتصادية الإفريقية وتوحيدها، لتكون أعمدة أساسية في تحقيق مقاصد الجماعة الاقتصادية الإفريقية والوصول إلى الاتحاد المبتغي.

ز- عقد مؤتمر وزاري إفريقي يتناول الأمن والاستقرار والتنميـة والتعـاون في القارة في أسرع وقت ممكن.

٣-. مقاصد الاتحاد الإفريقي:

تعد مقاصد الاتحاد الإفريقي بصفة عامة مختلفة وأكثر شـمولية مـن مقاصـد منظمة الوحدة الإفريقية، وسوف نلقي نظرة على تلك الأهداف فيما يلي:

أ.- أهداف منظمة الوحدة الإفريقية حين قيامها تمثلت في:

لقد تمثلت أهداف منظمة الوحدة الإفريقية في مجموعة من المقاصد نوجزهـا فيما يلي:

أ.أ.- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية.

أ. ب.- تنسيق التعاون وتعزيـزه بـين دول القـارة وجهودهـا في تحقيـق حيـاة افضل لشعوبها.

أ. ج.-الدفاع عن سيادة دول القارة، وسلامة أراضيهاواستقلالها.

أ. د.- القضاء على كافة أشكال الاستعمار في إفريقيا.

أ. هـ.- تشجيع التعاون الدولي.

وقد أولي ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية اهتماما ملائما وتعهدت دولها بالتنسق بين توجهات اعضاء المنظمة.

ب- مقاصد الاتحاد الإفريقي، التي اشتمل عليها الميثاق التأسيسي:

غير أن مقاصد الاتحاد الافريقي قد جاءت مجددة لمقاصد منظمة الوحدة الأفريقية ومضيفة إليها فقد شملت(١).

ب. أ- تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية وشعوب القارة.

ب. ب- حماية سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها.

ب. ج- الإسراع بعملية التكامل، السياسي والاجتماعي- والاقتصادي في إفريقيا.

ب. د- تعزيز المواقف الإفريقية المشتركة، حيال قضايا مصالح القارة وشعوبها والدفاع عنها.

ب. ه- تشجيع التعاون الدولي وإعلان ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب. و- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

---

(١)انظر الميثاق التأسيسي للاتحاد، وقارن أيضًا بين الأهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها وتلك الأهداف التى ألتها المؤتمر السياسي لمنظمة الوحدة الإفريقية في مايو- الماء ١٩٦٣ في أديس أبابا.

ب. ز- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ب. ح- حماية حقوق الشعوب والإنسان وتعزيزها وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الشعوب والإنسان وغيره من اجهزة حقوق الإنسان الأخري.

ب. ط- وضع الشروط اللازمة التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها في الاقتصاد العالمي.

ب. ي- تعزيز التنمية المستدامة على المستوي الجماعي والثقافي والاجتماعي وكذلك التكامل بين الاقتصاديات الإفريقية.

ب. ك- تعزيز التعاون في كافة مجالات النشاط الإنساني لرفع مستوي معيشة الشعوب الإفريقية.

ب. ل- تنسيق سياسات الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية لتحقيق مقاصد الاتحاد تدريجيا.

ب. م- دفع تنمية القارة، وتشجيع البحث في كافة المجالات.

ب. ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي العلاقة للقضاء علي الأمراض التي يمكن مكافحتها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

ويلاحظ أن مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[1] قد استبقيت في إعلان سرت كجزء من الأساس التوجيهي للاتحاد الأفريقي. وقد نصت المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي علي مبادئه، حيث يعمل الاتحاد الإفريقي وفقا للمبادئ الآتية:

أ- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ب- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.

---

(١)انظر ميثاق المنظمة الملحق بهذه الدراسة (الديباجة).

ج- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.

ج- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية

ه- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبه يقررها المؤتمر.

و- منع استخدام القوة او التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء.

ز- عدم تدخل أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدوله أخري.

ح- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة.

ط- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء وحقها في العيش في سلام وأمان.

ي- حق الدول الأعضاء طلب التدخل من الاتحاد لاعادة السلام والأمن

ك- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.

ل- تعزيز المساواة بين الجنسين.

م- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون.

ن- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

س- احترام الحياة البشرية وإدانة ورفض الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية والهدامة والإفلات من العقوبة.

وللتمييز بين مقاصد منظمة الوحدة الإفريقية، ومقاصد الاتحاد الإفريقي ولتقدير الزخم الجديد في منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية الذي أدى إلى تبني القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، لابد من الرجوع إلى الإعلان الذي صدر في العاصمة البوركينية واقادوقو في ١٠ يونيو ١٩٩٨ للعمل على

إقامة نظم ديمقراطية فاعلة وتعزيزها بإشراك جميع العاملين في المجتمع المدني[١].

وقد عد هذا تغيرا في اتجاه منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إذ كان التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني مرفوضا قبل ذلك وقد تعزز الاعتراف بهذا التغيير في إعلان سرت حيث يشير إلى شعوبنا ومنظماتهم الشعبية، وقد ركز اعلان واقادوقو بصفه خاصة في التعامل مع القضايا الاقتصادية والتنموية بينما تميزت القمم السابقة بتركيز قوي في القضايا السياسية، وعقب إعلان واقادوقو، أشارت قمة منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية التي عقدت في الجزائر عام ١٩٩٩ إلى نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنظمة[٢] كما تميزت اجتماعاتها بإحساس جديد بالعجلة والرغبة في إعداد المنظمة للقرن المقبل وإنشاء إطار جديد للالفية الجديدة وقد ركزت قمة الجزائر علي موضوعين هما:

الأول: الأمن الجماعي ومشكلات الصراعات في إفريقيا،

والثاني: تحدي العولمة وإقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وهكذا أبدي الزعماء الأفارقة عزما متجددا وإرادة مشجعة لمواجهة المشكلات والقضايا المهمة ببسالة في أسلوب كلي ومتكامل وأصبحت المساندة القوية للمبادرات والمناهج الجماعية لإقامة قيادة افريقية جديدة ثاقبة الرؤي وعملية أكثر وضوحا وانعكست الروح الجديدة في إعلان الجزائر الذي رحب بالعمل الإفريقي المخطط في القارة الإفريقية ويمكن إيجاز الإعلان في الآتي:

١. دعا الإعلان الأمم المتحدة إلى تحمل كامل مسئوليتها لكونها راعيا للسلم والأمن الدوليين، كما دعا الدول الإفريقية إلى تعزيز حقوق الانسان والحريات

---

(١)بدر حسن شافعي، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي.. محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٩، الطبر/ أبريل ٢٠٠٧، ص: ٢٤.

(٢)جمال السيد محمد ضليع، الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري «معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٠ الماء/ مايو ٢٠٠٦، م: ٢٢.

الأساسية ووضع قوانين لها وتنفيذها.

٢. أقر الزعماء الأفارقة في الإعلان توحيد رغباتهم وتجميع جهودهم ومواردهم حتي يتمكنو من مواجهة تحديات الألفية الجديدة[(١)].

٣. سعي الزعماء الأفارقة سعيا حثيثا إلى إيجاد حلول لحالات الصراع في إفريقيا[(٢)].

٤. قبل اقتراح بطرد الزعماء الذين جاءوا إلى السلطة من قبل الانقلابات العسكرية بدءا من قمة عام ٢٠٠٠، إذ لم يعيدو بلدانهم إلى الحكم الدستوري وكان هذا القرار علامة علي تعهد واضح من منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية بعدم التسامح تجاه التغيرات القسرية وغير الدستورية في الحكم في المستقبل.

٥. اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية قرارا صارما من جرائم الحرب وانتشار الأسلحة الخفيفة ويمكن ملاحظة ذلك من تبنيها معاهدة مكافحة الإرهاب ومنعه وقبول قرار خاص تبنته جنوب إفريقيا حظر انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها والتجارة فيها[(٣)].

٦. وأخيرا اتفقت منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية على أن قضية العولمة تمثل تهديدا خطيرا لسيادة الشعوب الإفريقية ومحافظتها على هويتها التاريخية والحضارية، وتعمل على إضعاف فرص التنمية في إفريقيا ضعفا شديدا. وفي هذا الصدد أعلنت منظمة الوحد الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية أن تحديات العولمة يمكن مواجهتها من خلال التكامل

---

(١)ديباجة الميثاق.

(٢)سيدي أحمد بن أحمد سالم، الاتحاد الإفريقي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الجزيرة نت، ١٠ يوليو ٢٠٠٢، ص: ٢٠.

(٣)جمال السيد محمد سليم،«الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري»معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٠ مايو ٢٠٠٦، ص: ٣٤.

الاقتصادي الإفريقي وفقا لنصوص معاهدة أبوجا التي تقضي بإقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية[١].

وتعد جنوب إفريقيا عضوًا في الجماعة الأساسية التي نيط بها اجراءات المتابعة ولم تخرج موضوعات هذه القمة عن الموضوعات المشتركة للمؤتمرات الدولية الأخيرة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** واجتماع رؤساء حكومات الكومنولث **CHOGM** وقمة الجنوب وقمة وزراء دول حركة عدم الانحياز **NAM** وقمة الأمم المتحدة للألفية، وتضمنت الموضوعات التالية:

١. الإعفاء من الديون.

٢. مساعدات التنمية المرسمية.

٣. التجارة الدولية.

٤. تدفق الاستثمارات والتقنية للدول النامية.

٥. تطوير البني الأساسية الاجتماعية.

٦. الحاجة إلى إصلاح المؤسسات متعددة الجنسيات.

٧. الحكم الرشيد والاستقرار.

٨. التعاون الإقليمي.

وقد أقر عنصر مهم في عملية تنشيط الهياكل التنظيمية للقارة كلها في إعلان سرت بتبني مؤتمر الأمن والاستقرار والتعاون في إفريقيا **CSSDAC** بصفته جزء لا يتجزأ أمن القارة وهياكلها، وقد اعترف ضمنا بوجود مؤتمر الأمن والاستقرار والتعاون في إفريقيا بصفة عملية مستقلة ينبغي أن تكون حافزا على تطوير سياسات هذه العناصر الأربعة: الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون[٢].

---

(1)Funk. Kevin.. «Scramble for Africa: Darfur-intervention and the USA». (New York: Black Rose Books. 2009). P. 16.

(٢)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة، ص: ١١.

▪ المبحث الثاني

الدور الليبي في التحول إلى الاتحاد

(وإنشاء البرلمان الإفريقي)

تمهيد:

يشتمل هذا المبحث على عدة نقاط منها: التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي؛ إنشاء البرلمان الإفريقي؛ وسوف يجد القارئ في هذا المبحث كيف أن الدور الليبي بارز وظاهر جدا ربما أكثر من دور أية دولة أخرى في هذا الصدد.

أولاً- الدور الليبي في التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي:

مع نهاية قمة منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ينبغي الاعتراف بأن المنظمة قد أدت الغرض منها، وكان لزاما فتح الطريق أمام تنظيم هيكلي، يتميز بالشمولية والمرونة، ويضم آليات قارئة، تكون أكثر استجابة للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين؛ وتوفر إطارًا شاملاً لعرض رؤية فاعلة، للنهضة الإفريقية. تكمن الفرصة الكبرى، أمام النهضة الإفريقية، بصفة عامة في أن الاتحاد الإفريقي، سيبني على النجاح، الذي حققته منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي أضحت، منذ نشأتها، نقطة ارتكاز اقتصادية وسياسية، في إفريقيا. فقد كانت مؤسسة أفريقية فريدة، أنشأتها الدول الإفريقية، اختيارًا، لا إجبارًا، لتكون وسيلة، تخدم المصالح الإفريقية الشاملة.

وقد جسدت المنظمة طموحات الشعوب الإفريقية[1]، وقرارات زعماء القارة الجماعيـة ومـن الواضـح، أن منظمـة الوحـدة الإفريقيـة/ الجماعـة الاقتصـادية الإفريقية، كانت أداة إيجابية، ليس لتعزيز الوحدة والتعاون الإفريقيين فحسب، بل لتحديد الأولويات المستجدة في القارة. كما كانت نقطة اهتمام طبيعية، للسياسات الخارجية لدولها الأعضاء ومتابعتها؛ وكذلك، لسياسـات الـدول غيـر الإفريقيـة. إضافة إلى ذلك، كانت منظمة الوحدة الإفريقيـة/ الجماعـة الاقتصـادية الإفريقيـة منبرًا، أمكن من خلاله، تبنى مواقف أفريقية جماعية وموحدة، تجاه القضـايا، التـي تؤثر في الشعوب الإفريقية. فقد كانت المنظمة سـاحة، لوضـع سياسـات أفريقيـة مشتركة، قد يتفق الأعضاء أو يختلفون في شأنها. كما كانت مظلة، تحل، في ظلهـا، التوترات، التي تشوب العلاقات، بين دول القارة. إضافة إلى ذلك، أبرزت منظمـة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ربما بشكل أكثر جـلاء مـن أي منطقة أخرى من العالم، المشكلات، التي خلفتها قضايا الاسـتعمار، والعنصـرية، ونقص التنمية، والديون. ومن أمثلة توحد المنظمة، التماسك الذي تعاملت به مع قضية لـوكيربي، وإلى حـد كبيـر، نجحـت منظمـة الوحـدة الإفريقيـة/ الجماعـة الاقتصادية الإفريقية، في تلبية الحاجة النفسية، إلى التعاضد بـين دولهـا الأعضـاء. ومع أن «الشخصية الإفريقية، ربما لم توجـد بعـد، إلا أن الأفارقـة، أضـحت أمـرا معترفا به، على المستوى العام. وهنا، ربما يكمن أهم إسهامات المنظمـة. فضـلا عن ذلك، أدرك دور المنظمة كسلطة معنوية، حتى في الأوقات، التـي لم تعـر فيهـا انتباها، ولم تلق احتراما وأصبح بقاء منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، قضية عاطفية، بالنسبة إلى عدد كبير من الأفارقة؛ وذلك يرجـع، إلى حـد كبير، إلى قيمتها الرمزية، بصفتها تجسيدًا، وحقيقة ملموسة، للشخصـية الإفريقيـة الجماعية، على الساحة العالمية.

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة، ص: ٢١٤.

وفضلا عن منجزاتها العامة، كانت منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وسيلة نجحت جنوب إفريقيا، من خلال عضويتها فيها، في التفاوض في شأن الميثاق الخاص بحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها؛ وتدميرها. وهو الميثاق، الذي وقعته ٣٨ دولة أفريقية.

وبعد مبادرة جنوب إفريقيا، ونجاح ميثاق الألغام الأرضية، قررت منظمة الوحدة الإفريقية صياغة سياسة شاملة، في شأن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة وتمكنت جنوب إفريقيا من الحصول على قرار في هذا الشأن، تبنته قمة الجزائر، عام ١٩٩٩.

١ - دخول القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ:

لم يحسم التاريخ الفعلي لقيام الاتحاد الإفريقي؛ إذ أن هناك أربعة احتمالات، لابد أن تؤخذ في الحسبان:

أ. تاريخ القمة الاستثنائية الرابعة، في سرت؛ في ٩ الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩، إقرار إعلان قيام الاتحاد الإفريقي).

ب. تاريخ تبني الميثاق، في قمة لومي أي ١١ ناصر/ يوليو ٢٠٠٠.

ج. تاريخ عقد الجلسة الاستثنائية الخامسة لمجلس رؤساء الدول والحكومات، في سرت، الذي أعلن قيام الاتحاد في ٢ الربيع/ مارس ٢٠٠١.

د. تاريخ دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ، في قمة لوساكا في ٢٦ الماء/ مايو ٢٠٠١.

وفي هذا الصدد، توجد سابقتان:

السابقة الأولى، لقد تم تبني ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تاريخ ٢٥ الماء/ مايو ١٩٦٣، وهو اليوم، الذي يحتفل فيه بميلاد منظمة الوحدة الإفريقية، على الرغم من أن الميثاق لم يدخل حيز التنفيذ، إلا في ١٣ الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٣.

والسابقة الثانية، هي تاريخ إنشاء منظمة الأمم المتحدة الذي يعود إلى ٢٤ التمور/ أكتوبر ١٩٤٥ وهو اليوم الذي دخل فيه ميثاق المنظمة حيز التنفيذ، وليس ٢٦ الصيف/ يونيو ١٩٤٥، اليوم، الذي تبني فيه الميثاق[1].

وقد أوصي، لأغراض قانونية، أن يكون تاريخ دخول القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ (٢٦ الماء/ مايو ٢٠٠١)، هو التاريخ الفعلي لتأسيس الاتحاد الإفريقي. ويلاحظ أن هذا التاريخ يمثل مرور عام وشهر كامل على تاريخ آخر تصديق على الميثاق الجديد.

٢. العلاقة بين الاتحاد وأجهزة منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية:

تنص المادة ٥ (١) من القانون التأسيسي، على أن أجهزة الاتحاد الإفريقي، هي:

أ. مجلس الاتحاد.

ب. المجلس التنفيذي.

ج. البرلمان الإفريقي.

د. محكمة العدل الإفريقية.

هـ.اللجنة التنفيذية.

و. لجنة المندوبين الدائمين.

ز. اللجان المتخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفني.

ط. المؤسسات المالية.

وقد جرى تناول التحول من منظمة الوحدة الإفريقية الجماعة الاقتصادية

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة، ص: ٥١٢.

الإفريقية، إلى الاتحاد الإفريقي، في الإطار، الذي حددته المادة ٣٣ (من ١ إلى ٤)، من القانون التأسيسي، التي تنص على أن:

١. هذا القانون، يتعين أن يحل محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. ومع ذلك، يجب أن يبقى الميثاق ساري المفعول، خلال فترة انتقالية، مدتها سنة واحدة، أو الفترة، التي يحددها المجلس، بعد دخول القانون حيز التنفيذ؛ لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، من اتخاذ التدابير اللازمة، المتعلقة بنقل ملكية أصولها ومسؤولياتها، إلى الاتحاد.

٢. يكون لنصوص هذا القانون السيادة. وتلغى أي نصوص، تناقض أو لا تطابق نصوص المعاهدة، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

٣. عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ، يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ نصوصه، وضمان إقامة الأجهزة المنصوص عليها فيه، وفقا لأي توجيهات أو قرارات، قد تتبناها أطراف القانون، في هذا الشأن، خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها.

٤. إلى حين تشكيل اللجنة التنفيذية، ينبغي أن تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، أمانة انتقالية للاتحاد.

وبالنظر في أجهزة الاتحاد الإفريقي، يتبين تحديد وظائف المجلس، والمجلس التنفيذي واللجان الفنية المتخصصة، في القانون التأسيسي. بينما ينبغي تحديد وظائف الأجهزة الأخرى، في بروتوكولات القانون. وينص القانون التأسيسي على فترة انتقالية محددة، تضمن سلاسة وتدرج الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إلى الاتحاد الإفريقي وعملية تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، واضحة ومفصلة في القانون التأسيسي، غير أن الموقف الخاص بتحويل الجماعة الاقتصادية الإفريقية إلى

الاتحاد الإفريقي، غير واضحة بشكل قاطع والرأي البديل، هو أن يحل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية فقط، بينما تستمر الجماعة الاقتصادية الإفريقية في شكلها الحالي، يشرط أن يأخذ القانون أسبقية عليه، وتلغي أي نصوص لا تتطابق، أو تتناقض مع المعاهدة، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية[1].

إن أساس هذه الرؤى المتعارضة، يمكن ربطها مباشرة، بأن منظمة الوحدة الإفريقية تعمل، منذ دخول معاهدة أبوجا، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية حيز التنفيذ، على أساس مستندين قانونيين. ولهذا السبب فقط، وجه مجلس رؤساء الدول والحكومات اللجنة المعنية بمراجعة الميثاق، أن تراجع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، بغية تطابقه مع معاهدة اللجنة الاقتصادية الإفريقية. والواضح من القانون التأسيسي، أن الاتحاد الإفريقي، سيخرج من رحم منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية الإفريقية كليهما، مؤسسة واحدة، على أساس الدفع القانوني القائم على أساس المادتين ٣ (١)، و٥(١) ج، د، ز، ح) من القانون التأسيسي)؛ وكذلك، على أساس المقصد منه، إذ هو الحالة النهائية المرجوة.

أ. فيما يتعلق بالمادة ٥(١) (ج، د، ز، ح)، فقد جاءت أجهزة الاتحاد الحالية البرلمان الإفريقي؛ ومنظمة العدل واللجان الفنية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ والمؤسسات المالية، في معاهدة أبوجا، بصفتها للجماعة الإفريقية الاقتصادية. ب. تحدد المادة ٣(١)، أن الاتحاد سيضطلع بمهام الجماعة الاقتصادية الإفريقية الأساسية، في تنسيق السياسات مع الجماعات الإقليمية، القائمة والمستقبلية، لتحقيق مقاصد الاتحاد، تدريجيا.

---

(١)جريدة البيان الإماراتية، الاتحاد الإفريقي يستهل مسيرته باربعة اجهزة اساسية، الأربعاء ١٠ يوليو ٢٠٠٢، ص: ١٢.

٣. الفترة الانتقالية:

على الرغم من أن المادة ٣٣ (١) من القانون التأسيسي، تشير إلى أن زمن الفترة الانتقالي، هو عام واحد، إلا أنه يمكن تبني نهج، مماثل لنهج مراجعة عمليات مؤسسات جماعة تنمية جنوب أفريقيا **SADC**، التي تبنت خطة تنفيذ مرحلية، لعملية إعادة الهيكلة. فلا بد أن تحقق خطة التنفيذ إطارا زمنيا، تتخذ خلاله إجراءات متنوعة، حسب الأسبقية، نحو التحول من منظمة الوحدة الإفريقية، إلى الاتحاد الإفريقي، ويوصى، في هذا الصدد، بالتمييز بين العمليات الثلاث، التي ينبغي اتباعها، أثناء الفترة الانتقالية، وهي أ. تأسيس الاتحاد الإفريقي ب. تفكيك منظمة الوحدة الإفريقية. ج. نقل ملكية أصول منظمة الوحدة الإفريقية والتزاماتها، إلى الاتحاد الإفريقي[١].

ثانيًا- الدور الليبي في إنشاء البرلمان الإفريقي:

يلاحظ أن البرلمان الإفريقي، كان قد أنشئ بصفته جهازا من أجهزة الجماعة الاقتصادية الإفريقية. ولهذا الغرض، كان لا بد من تعديل عنوان البروتوكول، التابع لمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية، المتعلق بالبرلمان الإفريقي، ليصبح: «البروتوكول التابع للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المتعلق بالبرلمان الإفريقي».

إضافة إلى ذلك، كان من الضروري إدخال تغييرات فنية ملائمة، على النص القانوني للبروتوكول، ليناسب البرلمان الإفريقي، بصفته جهاز من أجهزة الاتحاد الإفريقي. وقد نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي على إنشاء برلمان عموم إفريقيا ضمن الاتحاد.

---

(١)جمال السيد محمد ضليع، الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري «معهد البحوث والدراسات الإفريقية با القاهرة، القاهرة ١٠ مايو ٢٠٠٦، ص: ٣٣.

كما نصت المادة السابعة عشر على أنه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان عموم إفريقيا.

وفي أعقاب صدور مقررات قمة لومي، بالموافقة على القانون التأسيسي للاتحاد في شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠٠، تقرر عقد مؤتمر للبرلمانيين الأفارقة في بريتوريا بجنوب إفريقيا، في الحرث/ نوفمبر من العام نفسه، لمناقشة طريقة تكوين البرلمان وكيفية انتخاب أعضائه وتعيين مهامه وسلطاته.

١. طبيعة البرلمان وأهدافه :

كان التأكيد على أن هذا البرلمان يمثل كافة الشعوب الإفريقية، وسوف يمنح سلطة تشريعية كاملة وينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام المباشر. أما أهدافه، فإنه يسعى إلى تحقيق الغايات الآتية:

أ. العمل على تيسير التنفيذ الناجح لسياسات وأهداف الاتحاد الإفريقي.

ب. تعزيز مبادئ وحقوق الإنسان والديموقراطية في إفريقيا.

ج. تشجيع الحكم الصالح والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء.

د. ترويج الأهداف والسياسات التي ترمي إلى تكامل القارة في إطار الاتحاد الإفريقي.

هـ. تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

و. تسهيل التعاون والتنمية في القارة.

ز. توطيد التضامن القاري وخلق الشعور بالمصير المشترك.

ح. تنسيق التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرلماناتها[١].

---

(١)انظر الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي،

٢. مراجعة هيكل معاهدة أبوجا»، ومسارها ومضمونها :

يقر القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الحاجة إلى تسريع عملية تنفيذ معاهدة أبوجاء لتعزيز التنمية الاجتماعية- الاقتصادية، في إفريقيا، ولمواجهة التحديات، التي تفرضها العولمة، بفاعلية أكبر. وعلى الرغم من انقسام الأراء إلى قسمين، في شأن الجماعةالاقتصادية الإفريقية، إلا أن ملابسات كل منهما متماثلة، إذ يرى كل منهما ضرورة مراجعة هياكل معاهدة أبوجا، ومسارها ومضمونها. وهذا أمر له أهميته، من وجهة النظر القانونية؛ إذ أنه سوف يضمن وجود أساس قانوني سليم للاتحاد الإفريقي؛ واحترام مبدأ سيادة القانون؛ والتقدم من الأنشطة التنظيمية، التي تهيمن عليها أزمات الأمن والاستقرار، إلى الاهتمام والتركيز في الأنشطة التنموية.

إضافة إلى ذلك، جرى التفاوض على معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية، قبل أن تصبح جنوب إفريقيا عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية؛ وهو ما كان يعني أن جنوب إفريقيا، لم تكن لديها الفرصة لإدخال أي معطيات، في عملية التكامل الاقتصادي القارية المهمة. ومن وجهة النظر الهيكلية، لا بد من التركيز في أن إدخال الأجهزة الرئيسية، التي وردت في معاهدة أبوجا، من قبل بصفتها أجهزة الجماعة الاقتصادية الإفريقية، في الاتحاد الإفريقي، يعد فرصة مهمة؛ ذلك أن البروتوكول القاضي بإنشاء هذه الأجهزة، ينبغي أن يخضع لمراجعة هيكلية وعملية؛ فضلا عن مراجعة المضمون، لضمان مشروعيته وارتباطه وفاعليته، داخل الاتحاد الإفريقي.

وفيما يتعلق بعميلة التحول، يجب أن يؤخذ في الحسبان، أن الموضوع المحوري للقمة الاستثنائية، التي عقدت في سرت، عام ١٩٩٩، جرى التركيز فيه، على التزام تسريع العملية، التي وضعتها معاهدة أبوجا، باختصار فترات التنفيذ. وفي ضوء ما سبق، يتبين أهمية تطوير فهم واضح، وتحديد أوجه العلاقة المهمة،

بين الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية التعجيل بعملية التكامل، على أساس البرامج التشغيلية، المنصوص عليها في معاهدة أبوجا، مما يفرض مراجعة شاملة لمعاهدة أبوجا، التي ينبغي أن تضم، كذلك، إطارًاهيكليًا.

٣. العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية:

ينبغي مناقشة الدور الحيوي، الذي تؤديه الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أثناء مراحل إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية؛ إذ من الواضح، من معاهدة أبوجا، أن فكرة الجماعة الاقتصادية، وانطلاقها الفعلي، وتأسيسها التدرجي، ترتبط، ارتباطا وثيقا بالتعاون، على المستوى الإقليمي، فالجماعات الاقتصادية الإقليمية، هي اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، أبرم البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووقع، في شهر الثمور/ فبراير ١٩٩٨.

ويعد هذا البروتوكول أداة وإطارا للتعاون الوثيق، وتحقيق التنسيق بين المناهج؛ إضافة إلى تحقيق التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية (أفقيًا)، والجماعة الاقتصاديةالإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى (رأسيًا). ولهذا البروتوكول ميزة تعزيز وضع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، التي هي، في الوقت نفسه، الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وتعزيز دورها في كل الشؤون المتعلقة بتنفيذ معاهدة أبوجا غير أنه من مقاصد الاتحاد الإفريقي، تحقيق التنميق، بين سياسات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، القائمة والمستقبلية، لتحقيق مقاصد الاتحاد، تدريجيا (المادة ٣) (١).

أ. وفي هذا الخصوص، ينبغي تعديل البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مع الأخذ في الحسبان مراجعة معاهدة أبوجا، حسب توصيات الفقرة ٧؛ أو استبدال بروتوكول

جديد بـه خـاص بالعلاقـات بـين الاتحـاد الإفريقـي والجماعـات الاقتصـادية الإقليمية.

ب. وينبغي أن يأخذ البرتوكول، المعدل أو الجديد، في الحسبان، التطـورات الجارية داخل كل من منظمة الوحدة الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليميـة، منـذ تبنـي معاهـدة أبوجـا خاصـة: أنشـطة الجماعـات الاقتصـادية الإقليميـة، ومشاركتها في منع الصراعات وإدارتها وحلها؛ وإعـادة التأهيـل بعـد الصـراعات، وإعادة التوطين والإعمار وإدارة الكوارث والإغاثة.

٤- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

هو هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية للدول الأعضاء في الاتحاد، وتقع مسؤولية تحديـد مهامـه وسـلطاته وتنظيمـه وتشـكيله عـلى عـاتق المـؤتمر. إن مراجعـة المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي والثقـافي، وهيكلـه، وتقدمه، وسياساته، واللجان الفنية المتخصصة، أمر لازم.

ذلك أن هذا المجلس، الذي سيحل محـل اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة **Ecosoc** الحالية التابعـة للجماعـة الاقتصـادية الإفريقيـة، فرصـة كبيـرة؛ إذ كـان لوظائف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية **ECOsoc** بوصفها جهازا لصنع السياسة الفنية الرئيسية للجماعة، دور محـورى، في تنفيـذ مقاصـد الجماعـة الاقتصـادية. وكان الهدف من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، أن تصبح أهم جهاز متخصص، لجميـع الأنشـطة، التـي تتعلـق، بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر، بإقامـة الجماعـة الاقتصادية الإفريقية المرجوة.

ومن ثم، كان من المفترض أن تكون مسؤولة عـن إعـداد سياسـات التعـاون، في المجال الاجتماعي- الاقتصادي، ووضع مناهجه، واستراتيجياته، وتنسيق أنشـطته، وقضاياه، وتقييمها وتحقيـق الاتسـاق بينهـا، إضـافة إلى ذلـك، فمـن المفتـرض أن تفحص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية **ECOS0C**، جميع تقـارير اللجـان الفنيـة

المتخصصة؛ وأن ترصد ما أحرز من تقدم، في إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية، في ضوء المراحل الست، التي حددتها المعاهدة ثم في ظل إعلان سرت.

وأخيرًا، فإن هذه الهيئة مسؤولة عن الإشراف على الاستعدادات للمفاوضات الدولية، التي تجري في هذه المجالات، لتقييم نتائجها، ورفع تقرير سنوي إلى قمة منظمة الوحدة الإفريقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية، من خلال مجلس الوزراء. كما اقترح، أعلاه، ينبغي على كل لجنة، من اللجان الفنية المتخصصة، أن تخضع لمراجعة هيكلية: مراجعة في العمل والمضمون، لضمان مشروعيتها وعلاقتها وفاعليتها، داخل الاتحاد الإفريقي، وهذه اللجان الفنية، هي:

أ. لجنة الاقتصاد الريفي والشؤون الزراعية.

ب. لجنة الشؤون التقنية والمالية.

ج، لجنة التجارة والجمارك وشؤون الهجرة.

د. لجنة الصناعة والعلوم والتقنية والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.

هـ. لجنة النقل والاتصالات والسياحة.

و. لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

ز. لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

٥. العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والأجهزة، التي لم تذكر في القانون التأسيسي:

من المقترح، أن لا يكون هناك وعد بأن تصبح جميع الأجهزة، التي تشكل جزءا لا يتجزا من منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، تلقائيًا- جزءًا لا يتجزأ من الإتحاد الإفريقي، وينبغي تأكيد نقل أصول منظمة الوحدة الإفريقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي تخدم في تعزيز مقاصد سياسات القارة فقط، والأجهزة الرئيسية، التي ينبغي الاعتراف بها، هي:

أ. اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ب. الأداة المركزية لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها.

ج. مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا **cssDCA**.

٦. اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

ردًا على الاستفسار التمهيدي، عن الحالة، التي ستتمتع بها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في ظل الاتحاد الإفريقي، أجابت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، بالآتي:

اللجنة الإفريقية، تأسست بموجب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وأن هذا الميثاق، لم يلغه القانون التأسيسي، ولم ينص على تعديله، بأي شكل من الأشكال.

وفي الواقع، أولى القانون قضايا حقوق الإنسان، والحكم، والديموقراطية، التي يساندها مزيدا من الاهتمام. ولهذا السبب، تبقى اللجنة الأفريقية جهازًا من أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية، والمنظمة الوريثة لها، أي الاتحاد الإفريقي، بالنظر إلى المادة ٣٣ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ولكن هذا لا يعدو كونه تأكيدا لوجهة نظر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ لأنه يتضمن مقصد القانون التأسيسي.

ففي الوقت الذي يقر فيه القانون بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في بيان مقاصده، لا توجد إشارة صريحة، أو اعتراف واضح باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بصفتها جهازا من أجهزة الاتحاد. وبما أن الميثاق لم يقر، بصفته جهازًا من أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، على وجه التحديد، فينبغي إقراره بقرار، يتبناه أول اجتماع لمجلس الاتحاد.

١. آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها:

لم ينص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ولا القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، على آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها. والأساس القانوني لهذه الآلية، المكتب (الجهاز المركزي)، هو إعلان القاهرة ١٩٩٩.

وبينما يعد الجهاز المركزي آلية مهمة ومفيدة، تعمل على ثلاثة مستويات: مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومستوى الوزراء، ومستوى السفراء؛ إلا أن فاعليته تحتاج إلى تعزيز اعتمدت الجلسة العادية الرابعة، لمجلس رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في واقادوقو، توصية، بتعديل قواعد الإجراءات، بموجب الفقرة ٢٠ من إعلان القاهرة، يخول الاجتماع على مستوى السفراء بها، للجهاز المركزي، أداء وظائف صنع القرارات اليومية، كما قررت القمة التحفظ من عقد اجتماعات الجهاز المركزي، على المستويات الأخرى، إلا في الحالات الطارئة جدًا، أو عندما تقتضي أهمية غير عادية اتخاذ قرار أو قرارات.

وتنص الفقرة المعدلة على أن تزول المسؤولية عن وظائف صنع القرارات اليومية المستمرة للآلية، إلى اجتماع الجهاز المركزي، ويجب التحفظ من اجتماعات الجهازالمركزي، على المستويات الأخرى، إلا في الحالات الطارئة جدا، أو عندما تقتضي أهمية غير عادية اتخاذ قرار أو قرارات.

وعلى الرغم من عدم إكماله، من حيث التفويض والهيكل والقدرة البشرية، إلا أن الجهاز المركزي، تطور، ليصبح وحدة من أهم سواعد الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية. ثم جاء قرار قمة لوساكا، في شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠١، ليقرر دمج الآلية وجعلها أحد أجهزة الاتحاد الإفريقي، وقد ورد في قرار القمة النص الآتي: «وإذ يعتبر المؤتمر أن الأهداف والمبادئ التي انطوى عليها إعلان القاهرة المنشئ لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وفق منظمة الوحدة الإفريقية، جزءا لا يتجزأ من الأهداف والمبادئ المعلنة للاتحاد الإفريقي».

وفي الفقرة الثانية قرر مؤتمر القمة ما يلي:

١. دمج الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الإفريقية، لتكون أحد أجهزة الاتحاد (طبقًا للمادة رقم ٥ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

٢. يطلب من الأمين العام مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل للجهاز المركزي، بما في ذلك إمكانية تغيير الاسم، وهو ما يحيي الأمل في تطوير وملاءمة ظروف العمل.

ب. مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا CSSDCA:

ينبغي على الاتحاد الإفريقي الاعتراف بمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا **CSSDCA**، بصفته وحدة لا تتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية. وينبغي أن يجعل اندماج المؤتمر في هيكل الاتحاد الإفريقي، محورا أساسيا، لتطوير المناهج داخل الاتحاد.

وينبغي الأخذ في الحسبان، أن قمة منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية التي عقدت في لومي، عام ٢٠٠٠، تبنت تقرير الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا **CSSICA**، الذي عقد في أبوجا، في ٨ و٩ الماء/ مايو ٢٠٠٠. وفي إعلانها، أقرت القمة، أن عمليات مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا **CSSDCA**، تخلق تعاونًا دووبًا، بين مختلف الأنشطة، التي تؤديها، حاليًا، منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي ينبغي أن تساعد على توحيد عمل المنظمة، في مجالات السلام والأمن والاستقرار والتنمية والتعاون.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يقدم المؤتمر منتدى لتطوير السياسات، لتوضيح القيم المشتركة داخل أجهزة السياسات الأساسية، في منظمة الوحدة الإفريقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية،وتعزيزها.

ولاستيعاب مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا

CSSDCA، داخل إطار منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية؛ ولضمان استمرار تقدمه، جرى الاتفاق على إنشاء المؤتمر الـدائم لمـؤتمر الأمـن والاستقرار والتنمية والتعاون، في إفريقيا **CSSICA**، ليجتمـع كـل سـنتين، أثنـاء القمة.

وسوف تتضمن اجتماعات الوزراء المفوضين، وكبار المسؤولين، اجتماعات مراجعة، بين جلسات المؤتمر الدائم، وقد طلب من الأمين العام إعـداد ترتيبـات إدارية داخلية، لتعيين وحدة، داخـل الأمانـة العامـة لمنظمـة الوحـدة الإفريقيـة/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، لتنسيق أعمال مؤتمر الأمـن والاسـتقرار والتنميـة والتعاون، في إفريقيا **CSSDCA**. كما اتفق على عقد مناقشـات تفصـيلية، للعديـد من العناصر الرئيسـية لمـؤتمر الأمـن والاسـتقرار والتنميـة والتعـاون في إفريقيـا **CSSDCA**

ولتفعيل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعـاون، في إفريقيـا **CSSDCA**، ستكون المرحلة الأولى من دورة اجتماعات المؤتمر، عـلى مسـتوى الخبـراء. ثـم يعقبها اجتماع، على مستوى الوزراء، لمراجعة العناصر الأساسية كلهـا، ثـم يتبـع ذلك قمة دائمة، نصف سنوية، تعقد بـالتزامن مـع قمـة ٢٠٠٠، المقـرر عقـدها في جنوب إفريقيا. الفرص المتعلقة بأعمال المؤتمر، مثل: تعزيـز صـلاحيات رئـيس المجلس ورئيس اللجنة، في الاتحاد الإفريقي. لأسـباب عديـدة وضـعت منظمـة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إجراءات خاصـة بهـا، وهـو مـا يعد سابقة جديدة، فيما يتعلق بمثـل هـذه الإجـراءات المهمـة، لتنشـئ بهـا ثقافـة وتقليد محددين.

وفي ظروف معينة، ربما لا يطبق ميثـاق منظمـة الوحـدة الإفريقيـة/ الجماعـة الاقتصادية الإفريقية التطبيق الملائم. فعلى الرغم من أن الأعضاء، يمكنهم، مـثلا، التصويت، لاختيار رئيس جديد للمنظمة، حسـب مـواد الميثـاق، إلا أن الـرئيس الجديد، لا يخضع للتصويت في القمة؛ بل يقبل بناء على رغبة البلـد المضـيف، أو

بوصفه اختيارًا إقليميًا.

وكانت النتيجة، أن أصبح في استطاعة أي رئيس دولة أفريقية، أن يكون زعميا قاريًا لرغبته في ذلك فقط؛ على الرغم من أنه ربما لا يكون الأفضل، لشغل هذه الوظيفة.

ولا يتضمن هذا الميثاق أي تحديد فعلي لدور الرئيس، وترك تحديد الدور مفتوحا لكل رئيس، ليعمل وفقا لرغباته الخاصة، وتحديده الخاص لدور الرئيس. وتنص المادة السادسة من القانون التأسيسي، على تقلد رئيس إحدى الدول أو الحكومات، منصب رئيس المجلس، لمدة سنة واحدة، على أن ينتخب، بعد مشاورات بين الدول الأعضاء. وتنص المادة على فرصة اختيار رئيس الاتحاد، على أساس الجدارة وحسن القيادة، وعلى الرغم من عدم وجود اعتراف سابق، تقريبا، بمنصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن الرئيس الجزائري، عبدالعزيز بوتفليقة، نجح، أثناء مدة رئاسته، من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩، في ترسيخ منصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، بصفته منصبًا رائدًا لدى الدوائر العالمية.

وتوجد الفرصة أمام جيل جديد من القادة، في إفريقيا، ليقبل ويواصل نهج بوتفليقة، بصفته رئيسًا للاتحاد الإفريقي، فضلا عن ذلك، يمكن ترسيخ معنى الاستمرار المتعلق بهذا النهج؛ إذ ستكون دول جنوب القارة الإفريقية أعضاء في «ترويكا» الاتحاد الإفريقي/ منظمة الوحدة الإفريقية، خلال السنوات الست المقبلة؛ بل سيراسونها لمدة أربع سنوات. والمطلب الأساسي الاستمرار نهج «أبوثفليقة»، هو المبدأ، الذي رسخته السابقة الأولى. فسيحدد رئيس الاتحاد، بالتشاور مع عضوي الترويكا» الأخريين، جدول أعمال المنظمة، أثناء مدة رئاسته. وقد يتطلب ذلك تطوير موضوعات محددة وتبنيها، أثناء انعقاد القمم، لتجاوز جداول الأعمال التقليدية والفنية، التي تكون مجرد ردود أفعال[1].

---

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة، ص: ٢١٦.

وكما كان الحال في الماضي، ستظل إمكانية أن يأخذ أحد رؤساء الدول، الذين يتمتعون بقوة الشخصية، زمام المبادرة، ويحدد عنصرا محددًا، لتقدم القارة؛ كما حدث في قمة سرت، في الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩، حين أرغمت بقية دول القارة، على تبني موقف وسط. ولمواجه هذا التهديد، سوف يستمر الاتحاد الإفريقي في توفير فرص كبيرة للرؤساء: أمبيكي وأوباسانجو وبوتفليقة، وغيرهم من الزعماء الأفارقة ذوي العقليات المماثلة، الذين يتمتعون بالرؤى العقلية والواقعية، لأخذ المبادرة، وقيادة إفريقيا، في الألفية الجديدة.

وكذلك، هناك حاجة إلى تحديد صلاحية الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، الذي يجري تحويله، حاليا، إلى رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي، ومن العوامل الإيجابية، أنه لا جدال فى مصداقية الأمين العام؛ فهذا وضع راسخ معترف به، في أنحاء القارة. ولكن نتيجة لسابقة بوتفليقة، يمكن للأمين العام الحالي، العمل على نحو مستقل، تقريبا، وأن يحدد، كذلك، جدول أعمال المنظمة، إضافة إلى ذلك، فإن الصلاحيات المخولة للأمين العام، قد تملى سير الأعمال القارية، وتحدد وأولوياتها.

فإذا كانت شخصية هذا الأمين تهيمن على شخصية رئيس الاتحاد، فإنه قد يكون في موضع، يجعله يملي جدول الأعمال على رئيس الاتحاد. وفي تحويل مكتب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى رئيس اللجنة، التابعة للاتحاد الإفريقي، تلوح فرصة لتوجيه رئيس اللجنة وتركيز سلطاته، نحو تنفيذ القرارات، وفي منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، كان مبدا اتخاذ القرار، بالإجماع، من العوامل المعوقة للتقدم؛ إذ كان ينبغي، دوما، تخفيف القرارات، لتلبية كافة الأهداف والآراء؛ وهو ما كان يمثل، في بعض الأحيان، ضررة شديدة بالقرار وفاعليته، وتنص المادة السابعة من القانون التأسيسي، أن على المجلس أن يتخذ القرار، بالإجماع، أو بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في

الاتحاد. وعلى كل فإن الأمور الإجرائية، بما فيها مسالة تحديد هل القضية إجرائية أم لا، أمر تقرره أغلبية ضئيلة. ومن المقترح، أن ينظر في نصوص هذه المادة، خاصة عند الحاجة إلى قوة دفع القرارات الاتحاد الإفريقي الاستراتيجية. ومن مصادر التعويق الأخرى، عند الحاجة إلى تطوير مواقف خاصة أو محددة، في شأن التحديات المشتركة، كان التزام الدول الأعضاء، كاسحا، تقريبا، بمبدأ السيادة، وعدم التدخل في شؤون الآخرين؛ ومعارضتهم بحث قضايا، قد تمثل حساسية سياسية لإحدى الدول الأعضاء.

وبسبب هيمنة بعض الدول الأعضاء على منظمة الوحدة الإفريقية، لم تظهر قضايا ذات حساسية، على جدول أعمالها قط، مثل قضيتي نيجيريا والسودان، وإلى هذا الحد، تميزت منظمة الوحدة الإفريقية بتعاملها البطيء، مع مواقف الأزمات الإفريقية، التي تبنت في جميع مواقفها، تقريبا، مواقف تعبر عن رد الفعل، ولم تأخذ بزمام المبادرة، لتحويل مسار الأزمات المحتملة. وينبغي الأخذ في الحسبان أنها تحتاج إلى الإجماع، لوضع قضية تخص دولة من الدول الأعضاء، على جدول أعمالها. وقد أدى ذلك، في مرات كثيرة، إلى سد المنافذ وعدم النقد، في مواقف، كانت تستدعي النقد أو التعليق. إضافة إلى ذلك، حدث التهرب من الواقع، في مرات أخرى، للمحافظة على التضامن.

وهناك نقص في قدرة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، على متابعة تنفيذ المبادرات والقرارات، وإنجاز ما يناط بها من مهام، وقد أسهم هذا النقص، وما ينجم عنه من عدم فاعلية وعدم كفاءة، في الدعوات المطالبة بمراجعة ميثاق الوحدة الإفريقية، وإصلاح المنظمة وترشيدها، ما أدي، في النهاية، إلى قرار إنشاء الاتحاد الإفريقي. ويعد القرار، الذي اتخذ في قمة الجزائر، عام ١٩٩٩، في شأن التغيرات غير الدستورية في الحكومات، خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح، في هذا الصدد. وتبنت قمة لومي إطارا لاستجابة منظمة الوحدة الإفريقية لتلك التغيرات

غير الدستورية في الحكومات، اشتمل على العناصر الآتية؛

١. مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة للحكم الديموقراطي.

٢. تعريف ما بعد تغييرا غير دستوري.

٣. التدابير والإجراءات، التي تتخذها منظمة الوحدة الإفريقية، ردا على حدوث تغير غير دستوري، في إحدى الحكومات.

٤. آلية للتنفيذ.

كذلك، وافقت قمة لومي على التعريفات الآتية للحالات، التي يمكن عدها «حالات تغييرات غير دستورية في الحكم:

١. الانقلاب العسكري على حكومة منتخبة ديموقراطيا.

٢. تدخل المرتزقة لاستبدال حكومة منتخبة ديموقراطيا.

٣. تبديل حكومة منتخبة ديموقراطية، من قبل مجموعات منشقة مسلحة، أو من قبل حركات متمردة.

٤. رفض حكومة قائمة التخلي عن السلطة، للحزب الفائز في انتخابات حرة نزيهة، قانونية.

إن نقص القدرة، وعدم وجود آلية للتنفيذ، يتسببان بتراجع المنظمة عن تبني خيار «المساعي الحميدة» لرؤساء الدول، مثل: رؤساء الدول العشرة، الذين تعاملوا مع الزعيم العسكري لساحل العاج، عقب منعه من حضور القمة، ونجاته من محاولة اغتيال. وكان الهم الأساسي للأمانة، يتمثل في الاعتماد الشديد عليها في استشارة قضايا، وتقديم موضوعات، من دون وجود تأكيد كاف لتنفيذ القرارات. إضافة إلى ذلك، كان هناك قلق من أن تصاعد قوة الأمانة سياسيا، وعملها، غالبا، كدولة عضو، تتخذ القرارات حسبما يحلو لها. ففي بعض المواقف، كان من بين أعضاء الأمانة العامة، من يعمل على تعزيز مصالح دولته،

التي ينتمي إليها، على حساب المصالح الكلية للمنظمة.

٧. موقف المعاهدات المبرمة، تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية:

إضافة إلى المستندات التأسيسية المهمة، بالنسبة إلى منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والاتحاد الإفريقي مثل: ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ومعاهدة أبوجاء والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وبروتوكول إنشاء البرلمان الإفريقي، توجد ٢٢ معاهدة أبرمتها الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، تحت رعاية المنظمة؛ منها ١٤ معاهدة دخلت حيز التنفيذ، ومن الناحية القانونية، ينبغي استمرار العمل بهذه المعاهدات كلها، على الرغم من تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، ولكن، ثمة معاهدات كثيرة، من هذه المعاهدات، تحيل إلى منظمة الوحدة الإفريقية إحالات ذات طبيعة فنية وسياسية. وعلى الرغم من تعديل نصوص هذه المعاهدات، حتى تتلاءم مع وجود الاتحاد؛ إلا أن هذا لا يعد أمرًا ملحاً، في الوقت الحاضر، لسببين:

الأول: عدم اكتمال عضوية الدول المشاركة في معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية، في الاتحاد، ومن ثم ينبغي منحها وقتًا، للتصديق على القانون التأسيسي، قبل بدء مراجعة تلك المعاهدات، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

والثاني: عدم تأثر المعاهدات، على المدى القصير، تأثرًا عكسيًا، عند التحول إلى الاتحاد والإسراع من إنهاء التفاصيل الفنية في أسرع وقت ممكن.

إضافة إلى ذلك، يقع كثير من هذه المعاهدات، في نطاق اختصاصات اللجان المتخصصة، المشار إليها في القانون التأسيسي، ومن ثم، قد ترغب هذه اللجان، في مراجعة هذه المعاهدات، أو تعديلها، حتى تقع داخل إطار الاتحاد الإفريقي، وتتمشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. إن الانتقال إلى الاتحاد الإفريقي، يعد فرصة مثالية، أمام الدول الأعضاء والاتحاد، لمراجعة هذه المعاهدات، خاصة، من حيث استمرار صلاحيتها؛ وقابليتها للتطبيق في ظل الاتحاد الإفريقي؛

ومدى ارتباطها بمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

ويتعلق ذلك، على وجه الخصوص، بجنوب إفريقيا، التي أشار كثير من مساهميها إلى أنهم لا يتوقعون التصديق على بعض من هذه المعاهدات؛ لأنها: عفا عنها الزمن، أو أقرت قبل أن تصبح جنوب إفريقيا عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية. ولهذا، فليس أمامها فرصة للمساهمة في عملية إعدادها، ومن ثم، لم تصدق جنوب إفريقيا، إلا على سبع معاهدات فقط (باستثناء القانون التأسيسي).

الفصل الثاني

الدور الليبي في تنشيط وتفعيل الاتحاد الإفريقي

تمهيد:

شهدت الفترة، منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي وحتي الوقت الراهن، العديد من التطورات في المستويين التنظيمي والوظيفي، ويمكن الإشارة إلى بعض الجوانب ذات الصلة بتطور الاتحاد ومؤسساته

وهذا الفصل سوف يرصد التطورات التي لحقت بالاتحاد كما يشمل أيضا تقييما للاتحاد توطئة لدراسة الدور الليبي داخل إطار ذلك الاتحاد.

وبديهي جدا أننا سوف نركز هنا على الدور الليبي في نشأة الاتحاد إذ الدور الليبي هو دور مؤسس لهذا الاتحاد بكل المقاييس كما سوف يتضح لنا في ثنايا هذا الفصل والفصل الذي يليه. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين هما:

المبحث الأول: ويتناول الدور الليبي في نشأة وتكوين وصياغة أهداف الاتحاد الإفريقي العظيم؛

والمبحث الثاني: ويتناول الدور الليبي في فعاليات وأنشطة الاتحاد الإفريقي العظيم.

▪ المبحث الأول

الدور الليبي في نشأة وتكوين الاتحاد

يغطي هذا المبحث في عدة نقاط الدور الليبي داخل الاتحاد الأفريقي نجملها فيما يلي:

أولاً- الدور الليبي في نشأة الإتحاد :

ودعت القارة الإفريقية منظمتها الأم (منظمة الوحدة الإفريقية) بعد ٣٩ عاما لتستقبل منظمة أخرى وليدة أطلق عليها اسم الاتحاد الإفريقي. وكان الوداع حارا؛ لاسيما وأن المنظمة الراحلة شهدت بين أروقتها وعلى مدى هذه السنوات الطويلة قمما ومؤتمرات وصدر عنها بيانات وقرارات كان لها صدى بين جنبات القارة، وكانت ملتقى لمشاعر جياشة من الزعماء الأفارقة المناضلين من أجل حرية بلدانهم وكرامة شعوبهم ووحدة قارتهم.

فقد حسم الزعماء الأفارقة إذن أمرهم، وغلبوا الرأي القائل بإنشاء منظمة جديدة على غيره من الآراء الداعية إلى الإبقاء على تلك القديمة مع إصلاحها من الداخل. وفي احتفالية كبيرة حضرها معظم الرؤساء الأفارقة أطلقوا رصاصة الرحمة على منظمتهم ووأدوا هياكلها ومؤسساتها الثرى واستقبلوا بالفرح مولودهم الجديد. وكان لليبيا الدور الأكثر بروزا في نشأة هذا الكيان الجديد[١].

---

(١)يحل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد ٣٩ عاما من تأسيسها بأديس أبابا (٢٥ من شهر الماء/ مايو ١٩٦٣) وهو يضم ٥٣ دولة، ويشتمل الاتحاد الإفريقي على جملة=

فبعد سنتين من مؤتمر سرت بليبيا حيث وقع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي صادق مؤتمر القمة الإفريقي في دورته الـ ٣٨ على إنشاء هذا الاتحاد بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية بهدف القيام، في جملة أمور، إلى تسريع عملية التكامل في القارة لتمكينها من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي، مع معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه تعقيدا لأنها من بعض الجوانب السلبية للعولمة. وكانت مدينة ديربان بجنوب إفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهذا المولود الجديد من ٨ إلى ١٠ من شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠٢.

وظهور الاتحاد الإفريقي يمكن وصفه بأنه يشكل حدثا ذا حجم كبير في التطور المؤسسي للقارة الإفريقية.

وتنتظر هذا الاتحاد الإفريقي مهام كبيرة وجسيمة. وليس من المنطق أو العدل أن نطالب الاتحاد الوليد بالتصدي لهذه المهام وإنجازها بين عشية وضحاها، فأمراض القارة الإفريقية مزمنة ومستعصية، فالفقر والجهل والمرض تعد أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية وصراعات القوى الكبرى إضافة إلى الانقلابات العسكرية كل ذلك يعتبر من أخطر التحديات السياسية التي ظلت عائقا أمام مشاريع التنمية لفترات طويلة[1].

فهل سينجح الاتحاد الإفريقي الوليد والذي يواجه اختبارا صعبا بين النجاح والفشل في التعامل مع هذه المشكلات والتحديات بإرادة جديدة وبروح مختلفة

=مؤسسات في اللجنة والبرلمان الإفريقي ومجلس الأمن والسلم تم اقرارها خلال قمة مابوتو بموزمبيق سنة ٢٠٠٣ . وأول من شغل منصب رئيس الإتحاد الإفريقي هو تامبو أمبيكى والذي كان آنذاك رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، أما الآن فالاتحاد الإفريقي تحت رئاسة الزعيم الليبي معمر القذافي.

(١)أحمد طه محمد، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد»، السياسة الدولية، ع ١١٣، ناصر/ بوليو ١٩٩٣، ص: ٢٢.

عن ذي قبل؟ أم أن الحماس المصاحب لكل جديد سرعان ما يختفي وتفتر الهمم وتضعف العزائم وتعاود أمراض الهياكل التنظيمية للأعمال الجماعية المشتركة في عالمنا النامي لتطل برأسها من جديد وتحيل هذا الجسد الوليد إلى جثة هامدة تنتظر رصاصة رحمة جديدة؟

فمن الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة تخليص القارة من بقايا الاستعمار والفصل العنصري، وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية، التنسيق، وتكثيف التعاون من أجل التنمية؛ للحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية من الأعضاء وتنص على تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، وفي الواقع، بوصفها المنظمة القارية فإن ذلك له التأثير الفعال الذي يمكن جميع الدول الأعضاء من اعتماد تنسيق المواقف بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في القارة الإفريقية، والدفاع عن مصالح إفريقيا على نحو فعال[1].

والمنظمة من خلال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا، تعمل على التوصل إلى توافق دولي في دعم الكفاح من أجل التحرر والنضال ضد الفصل العنصري. وقد وضعت قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بمدينة سرت بليبيا في الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩ ست نقاط تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي وهي:

١. تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية لتكون أكثر فاعلية وتتواكب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث داخل القارة وخارجها.

٢. استلهام المثل التي استرشد بها الآباء المؤسسون للمنظمة والأجيال التي تؤمن بالانتماء الإفريقي في تصميمها على تجسيد الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الدول والشعوب الإفريقية.

٣. استكمال النضال البطولي للشعوب والبلدان الإفريقية خلال القرن الأخير

---

(١)إجلال رفت، القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة، المستقبل العربى، ع ١٦٧، الطير/ إبريل ١٩٩٧، ص: ١٦.

من الألفية الثانية من أجل الاستقلال والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي والإنجازات التي حققتها الشعوب والبلدان لترسيخ وتعزيز الوحدة الإفريقية.

٤. إدراك التحديات التي تواجه القارة وشعوبها وحتمية تعزيز تطلعات الشعوب من جديد لدرجة أقوى من الوحدة والتضامن والتلاحم في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية.

٥. التصدي للتحديات ومعالجة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجديد في إفريقيا وفي العالم أجمع على نحو فعال.

٦. تحقيق طموح الشعوب الإفريقية في وحدة أكبر وفقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية ووضع حد للنزاعات التي تعتبر عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ برامج التنمية والتكامل.

١.-: القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي[1]:

---

(١)وكان قادة ورؤساء الدول الحاضرة والموقعين على وثيقة نشأة الاتحاد الأفريقي هم أصحاب الفخامة: ١. رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ٢. رئيس جمهورية أنجولا ٣. رئيس جمهورية بنين. ٤. رئيس جمهورية بوتسوانا. ٥. رئيس جمهورية بوركيني فأسوأ، ٦. رئيس جمهورية بوروندي. ٧. رئيس جمهورية الكاميرون. ٨. رئيس جمهورية الرأس الأخضر، ٩. رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ١٠. رئيس جمهورية تشاد. ١١. رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. ١٢. رئيس جمهورية الكونغو، ١٣، رئيس جمهورية كوت ديفوار. ١٤. رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. ١٥. رئيس جمهورية جيبوتي. ١٦. رئيس جمهورية مصر العربية ١٧، رئيس دولة إريتريا. ١٨. رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديموقراطية ١٩ – رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ٢٠ – رئيس جمهورية الجابون ٢١. رئيس جمهورية جامبيا. ٢٢ رئيس جمهورية غانا- ٢٣، رئيس جمهورية غينيا. ٢٤. رئيس جمهورية غينيا بيساو ٢٥ رئيس جمهورية كينيا، ٢٦، رئيس وزراء ليسوتو ٢٧ رئيس جمهورية ليبيريا. ٢٨. قائد ثورة الفاتح من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي ٢٩. رئيس جمهورية مدغشقر. ٣٠. رئيس جمهورية ملاوي. ٣١. رئيس جمهورية مالي، ٣٢، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، ٣٣. رئيس وزراء جمهورية=

جاء في نص الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي ما يبرهن على عزم وتصميم قادة القارة السوداء، وفي مقدمتهم الزعيم الليبي معمر القذافي، على المضي قدما في طريق التحرر والتقدم واستئصال أمراض القارة، فقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي: نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية: «إذ نستلهم من المتل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الإفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الإفريقية؛

- وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية؛ وإذ تذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي؛

- وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الإفريقية قد لعبت، منذ إنشائها، دورا حاسما وقيما في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا، كما هيأت إطارا فريدا لعملنا الجماعي في إفريقيا وفي علاقاتنا مع بقية العالم؛

- وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم؛

=موريشيوس. ٣٤. رئيس جمهورية موزنبيق ٣٥، رئيس جمهورية ناميبيا ٣٦. رئيس جمهورية النيجر ٣٧. رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية. ٣٨. رئيس جمهورية رواندا. ٣٩. رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. ٤٠. رئيس جمهورية ساو تومي وبرنسيب. ٤١. رئيس جمهورية السنغال. ٤٢، رئيس جمهورية سيشل، ٤٣، رئيس جمهورية سيراليون. ٤٤ رئيس جمهورية الصومال. ٤٥. رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ٤٦. رئيس جمهورية السودان. ٤٧ - ملك سوازيلاند. ٤٨. رئيس جمهورية ثيرانا المتحدة. ٤٩. رئيس جمهورية جنوب إفريقيا. ٥٠. رئيس الجمهورية التونسية. ٥١. رئيس جمهورية أوغندا. ٥٢. رئيس جمهورية زامبيا ٥٣. رئيس جمهورية زيمبابوي.

- وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، والتصدي- بصورة أكثر فعالية- للتحديات التي تفرضها العولمة؛

- وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لإفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا؛

- وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار كشرط أساسيا لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل؛

- وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون؛

- وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة؛

- وإذ تذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في ٩/ ٩/ ١٩٩٩ والذي قررنا بموجبه[١].

(١)فيما يلي جدول يبين الدول التي وقعت أو انضمت أو صدقت على الوثيقة وتاريخ ذلك.

م	الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الايداع أو الانضمام
١.	الجزائر	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٥/٢٣	
٢.	انجولا	٢٠٠١/٣/١		
٣.	بنين	٢٠٠٠/٧/١٢		
٤.	بنسوانا	٢٠٠١/٢/٢٦	٢٠٠١/٣/١	
٥.	بوركينا فاسو	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٢/٢٧	٢٠٠١/٣/٢
٦.	يوروندى	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٢/٢٨	٢٠٠١/٣/١
٧.	الكاميرون	٢٠٠١/٣/٢		
٨.	جمهورية الرئيس الأخضر	٢٠٠٠/٧/١٢		
٩.	جمهورية إفريقيا الوسطى	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠٠/١٢/١٧	٢٠٠١/١/١٨
١٠.	تشاد	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٢/٦	٢٠٠١/٦/٢
١١.	جزر القمر	٢٠٠١/٢/١	٢٠٠١/١/١٦	٢٠٠١/٢/٢٧
١٢.	الكنغو	٢٠٠١/٣/١		
١٣.	ساحل العاج	٢٠٠١/١/١	٢٠٠١/٢/٢٧	٢٠٠١/٣/١
١٤.	جمهورية الكنغو الديموقراطية	٢٠٠١/٣/١		
١٥.	جيبوتي	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠٠/١٢/٤	٢٠٠١/١/١٠
١٦.	مصر	٢٠٠١/١٠/٢٢		
١٧.	غينيا الاستوائية	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠٠/١٢/٤	٢٠٠١/١/١
١٨.	اريتريا	٢٠٠٠١/٣/١	٢٠٠١/٣/١	٢٠٠١/٣/١
١٩.	إثيوبيا	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٣/٨	٢٠٠١/٣/٩

م	الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الايداع أو الانضمام
٢٠.	الجابون	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠		
٢١.	جامبيا	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٢٢/ ٢/ ٢٠٠١	١٨/ ٤/ ٢٠٠١
٢٢.	غانا	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	١١/ ٥/ ٢٠٠١	٢١/ ٥/ ٢٠٠١
٢٣.	غينيا	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠		
٢٤.	فينبا بساو	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠		
٢٥.	كينيا	٢/ ٣/ ٢٠٠١		
٢٦.	لبوتو	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	١٦/ ٢/ ٢٠٠١	١٢/ ٣/ ٢٠٠١
٢٧.	ليبوبا	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٢٦/ ٢/ ٢٠٠١	١/ ٣/ ٢٠٠١
٢٨.	ليبيا	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٢٥/ ١/ ٢٠٠٠	٢٩/ ١/ ٢٠٠١
٢٩.	مدغشقر	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠		
٣٠.	ملاوي	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٣/ ٢/ ٢٠٠١	١٤/ ٢/ ٢٠٠١
٣١.	مالي	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	١١/ ٨/ ٢٠٠٠	٢١/ ٨/ ٢٠٠٠
٣٢.	موريتانيا	٢٨/ ٢/ ٢٠٠١		
٣٣.	موريتوس	٩/ ٢/ ٢٠٠١	١٣/ ٤/ ٢٠٠١	١٩/ ٤/ ٢٠٠١
٣٤.	موزمبيتى	٢٣/ ١١/ ٢٠٠٠	١٧/ ٥/ ٢٠٠١	
٣٥.	ناميبيا	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٢٨/ ٢/ ٢٠٠١	٢١/ ٣/ ٢٠٠١
٣٦.	النيجر	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٢٦/ ١/ ٢٠٠١	٩/ ٢/ ٢٠٠١
٣٧.	نيجيريا	٨/ ٩/ ٢٠٠٠	٢٩/ ٣/ ٢٠٠١	٢٦/ ٤/ ٢٠٠١
٣٨.	رواندا	٧/ ١٢/ ٢٠٠٠	١٦/ ٤/ ٢٠٠١	١٨/ ٤/ ٢٠٠١
٣٩.	الجمهورية العربية	١٢/ ٧/ ٢٠٠٠	٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٠	٢/ ١/ ٢٠٠١

م	الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الايداع أو الانضمام
	الصحراوية الديموقراطية			
٤٠.	ساوتومي وبرينسيب	٢٠٠٠/٢/١٦	٢٠٠٠/٢/٢٧	٢٠٠١/٣/٢
٤١.	السنغال	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠٠/٨/٢٨	٢٠٠٠/٨/٣١
٤٢.	جمهورية سيشل	٢٠٠٠/٩/١١	٢٠٠١/٣/٢٠	٢٠٠١/٤/٩
٤٣.	سيراليون	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٢/٩	٢٠٠٠/٣/١
٤٤.	الصومال	٢٠٠١/١/١٨	٢٠٠١/٢/٢٦	٢٠٠٠/٣/١
٤٥.	جنوب أفريقيا	٢٠٠٠/٩/٨	٢٠٠١/٣/٣	٢٠٠١/٤/٢٣
٤٦.	السودان	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠٠/١١/٢٢	٢٠٠١/١/٢٥
٤٧.	سوازيلاد	٢٠٠١/٣/١		
٤٨.	تنزانيا	٢٠٠٠/١٢/١٥	٢٠٠١/٤/٦	٢٠٠١/٤/١١
٤٩.	توجو	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٠٠١/٩/١٤
٥٠.	تونس	٢٠٠٠/١٢/١٤	٢٠٠١/٣/١٣	٢٠٠١/٣/٢١
٥١.	أوغندة	٢٠٠١/١٢/٢٥	٢٠٠١/٤/٣	٢٠٠١/٤/٩
٥٢.	زامبيا	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٠٠١/٢/٢١	٢٠٠١/٣/١
٥٣.	زيمبابوي	٢٠٠١/٢/٥	٢٠٠١/٣/١	٢٠٠١/٤/١

إنشاء اتحاد أفريقي طبقًا للأهداف النهائية لمنظمتنا القارئة والمعاهدة المؤسسة الجماعة الاقتصادية الإفريقية».

وقد اتفق الرؤساء الأفارقة على إنشاء تعليما متطورا وطموحا بكل المقاييس، إذ جاء في تلك الوثيقة المنشئة للاتحاد ما يلي:

المـادة الأولى[1]: وقد تناولت التعريفات والمصطلحات التي استخدمت للـدفع بهذه المنظمة الوليدة لترى النور.

وأما المادة الثانية، فقد تناولت التأسيس الاتحاد الجديد إذ نصت على: أن يؤسس الاتحاد الإفريقي وفقًا لأحكام هذا القـانون؛ وتكفلـت المـادة الثالثـة ببيـان أهـداف الاتحاد الجديد وهي كثيرة ومتنوعة بما يعكس قلـق القـادة الأفارقـة وإدراكهـم لمـا يواجه قارتهم من مشكلات يستعصي بعضها على الحل، فقد جاء ذكر هذه الأهـداف كالتالي: تكون أهداف الاتحاد كما يلي:

أ.- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

ب.- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج.- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

د.- تعزيـز مواقـف أفريقيـة موحـدة حـول المسـائل ذات الاهتمـام للقـارة وشعوبها، والدفاع عنها.

هـ.- تشجيع التعاون الـدولي مـع الأخـذ في الاعتبـار ميثـاق الأمـم المتحـدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

و.- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة،

---

(١) في هذا القانون التأسيسي: تعني كلمة (القانون) هذا القـانون التأسيسـي، تعنـي كلمـة (الجماعـة) الجماعة الاقتصادية الإفريقية، تعني كلمة (المؤتمر) مـؤتمر رؤسـاء دول وحكومـات الاتحـاد. تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، تعني كلمة (اللجنـة) أمانـة الاتحـاد وتعنـي كلمة (اللجنة) لجنـة فنيـة متخصصـة للاتحـاد. تعنـي كلمـة (المجلـس المجلـس الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد، تعني كلمـة (المحكمـة) محكمـة العـدل للاتحـاد، تعنـي عبـارة (المجلس التنفيذي) تعني عبارة المجلس التنفيذي لوزراء الاتحاد، وتعني عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد. تعني كلمة (المنظمة منظمة الوحدة الإفريقية، تعنـي كلمـة (البرلمـان) برلمان عموم إفريقيا التابع للاتحاد. تعني كلمة (الاتحاد) الاتحاد الإفريقي الـذي نشـأ بموجـب هذا القانون التأسيسي.

ز.- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح.- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

ط.- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

ي.- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية.

ك.- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

ل.- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م.- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن.- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

وقد أتت المادة الرابعة على ذكر مبادئ الاتحاد الأفريقي، وهي أكثر بكثير من مبادئ منظمة الأمم المتحدة مظهرا لما للقارة من حساسيات خاصة تتعلق بالحفاظ على الاستقلال وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء. لذلك، فقد ذكرت الوثيقة هذه المبادئ وهي:

يعمل الاتحاد وفقا للمبادئ التالية:

أ.- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ب.- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.

ج.- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.

د.- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.

هـ.- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

و.- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ز.- عدم تدخل أي دولة عضو فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

ح.- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ط.- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.

ي.- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

ك.- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.

ل.- تعزيز المساواة بين الجنسين.

م.- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

ن.- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

س.- احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

ع.- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات[1].

ويلاحظ أن الاتحاد الأفريقي يتبنى مجموعة من المبادئ يمكن تقسيمها إلى مبادئ تقليدية؛ ومبادئ مستحدثة. فأما المبادئ التقليدية فتشمل:

أ.- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.

ب- مبدأ تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة.

ج- عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء.

د- مبدأ عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة اخرى.

وأما المبادئ المستحدثة، في حالة الاتحاد الأفريقي فهي نوعان: مبادئ مفترضة كمبدأ استمرارية الحدود على وضعها الحالي، ومبدأ مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد وذلك لتحقيق استقرار العلاقات الإفريقية من ناحية ومواكبة التطورات الأخيرة في تمثيل الشعوب في المنظمات الدولية من ناحية أخرى؛ ومبادئ جديدة مثل:

أ- في المجال الأمني التزمت الدول الأعضاء بوضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة.

ب- وفي المجال السياسي تم اعتماد إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

ج- وفي المجال الإنساني فإنه مع تزايد الاهتمام بالمسائل الإنسانية دوليًا تم إقرار مبدأ حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

---

(١)بدر حسن شافعى، «السودان ودول الجوار... علاقات المد والجزر»، السياسة الدولية، ع ١٧٥، أي النار | يناير ٢٠٠٩، ص: ٢٢.

وأما المادة الخامسة من وثيقة الاتحاد فقد تكفلت ببيان أهم أجهزة الاتحاد الأفريقي؛ وبيان هذه الأجهزة يدل على أن المنظمة الجديدة تريد الاعتماد على الذات الأفريقية التي طالما نادي بها الزعيم الليبي معمر القذافي في كل خطاباته السياسية تقريبا. فقد أشارت الوثيقة إلى أن تكون للاتحاد الأجهزة التالية:

أ.- مؤتمر الاتحاد.

ب.- المجلس التنفيذي.

ج.- برلمان عموم إفريقيا.

د.-محكمة العدل.

ه.- اللجنة.

و- لجنة الممثلين الدائمين.

ز.- اللجان الفنية المتخصصة.

ح. - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ط.- المؤسسات المالية؛ أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشاءها.

وأما المادة السادسة فقد تناولت المؤتمر وهو الجهاز الذي يضع السياسات بالنسبة للاتحاد الأفريقي، وهو الجهاز الأعلى في الاتحاد، ويجتمع مرة واحدة على الأقل في العام، ورئاسة المؤتمر دورية بين الدول الأعضاء، وتشير الوثيقة إلى أن ديناميكيات عمل المؤتمر كالتالي:

١. يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.

٢. يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد.

٣. يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية، وبناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية.

٤. يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة. وأشارت المادة السابعة إلى أهم نقطة في التنظيم الدولي ألا وهي الخاصة بالتصويت.

فقد نصت هذه المادة على:

١. يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع. وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد. غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

٢. يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من ثلثي كافة أعضاء الاتحاد.

وفي حين اختصت المادة الثامنة باللائحة الداخلية للمؤتمر فأشارت إلى أن المؤتمر يعتمد اللائحة الداخلية الخاصة به ! جاءت المادة التاسعة لتتحدث عن سلطات ومهام المؤتمر، فأشارت في القسم الأول منها إلى المهام والسلطات التي يضطلع بها المؤتمر وفي القسم الثاني إلى إمكانية تفويض بعض السلطات لأي من أجهزة الاتحاد. وهكذا، فإن المادة قد نصت على:

١- تكون للمؤتمر المهام التالية:

أ. - تحديد السياسات المشتركة للاتحاد.

ب.- استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشانها.

ج.- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

د.- إنشاء أي جهاز للاتحاد؛

هـ. مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء.

و.- اعتماد ميزانية الاتحاد.

ز.إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.

ح.- تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم.

ط.- تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

٢.- يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد.

هذا، وقد تكفلت المواد العاشرة، الحادية عشرة، الثانية عشرة والثالثة عشرة بالحديث عن المجلس التنفيذي للاتحاد. فالمجلس التنفيذي، وفقا للمادة العاشرة:

١. يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء.

٢. يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين. ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية الدول الأعضاء.

وقرارات المجلس التنفيذي وفقا للمادة الحادية عشر تصدر على النحو التالي:

١. يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع، وإن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

٢. يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي.

ويعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به وفقا للمادة الثانية عشر، ومهام المجلس التنفيذي وفقا للمادة الثالثة عشرة هي:

- يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك ما يلي:

أ.- التجارة الخارجية.

ب.- الطاقة والصناعة والموارد المعدنية.

ج.- الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات.

د.- الموارد المائية والري.

ه.- حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها.

و.- النقل والمواصلات.

ز.- التأمين.

ح.- التعليم، الثقافة، الصحة، وتنمية الموارد البشرية.

ط. العلم والتكنولوجيا.

ي. - الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة.

ك.- الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين.

ل.- وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الإفريقية[١].

(١)انظر الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

• يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر.

• يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفقرة الأولي من هذه المادة إلى اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة ١٤ من هذا القانون[١].

٢. الدور الليبي في رؤية رسالة الاتحاد الإفريقية

تكاد الرؤية والرسالة للاتحاد تتطابق مع رؤية ورسالة الجماهيرية الليبية كما رسمها لها الزعيم الليبي معمر القذافي. فيعتبر الاتحاد الإفريقي المؤسسة الأولى في إفريقيا والمنظمة الرئيسية لتعزيز التنمية الاجتماعية وتسريع التكامل الاقتصادي في القارة، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيدا من الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية.

وتلعب الجماهيرية الليبية دورا بالغ الأهمية في توضيح رسالة الاتحاد الأفريقي لدى كل دول القارة بل وخارجها أيضا. فالاتحاد الإفريقي يقوم على رؤية مشتركة لإفريقيا موحدة وقوية، وعلى الحاجة لبناء شراكة بين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني ولا سيما النساء والشباب والقطاع الخاص، شراكة من أجل

(١)التقدم المحرز في تنفيذ القانون التأسيسي: كان التقدم الذي تم إحرازه منذ قرارات قمة لوساكا بشأن الانتقال من المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي، على النحو التالي: أ. - إعداد واعتماد الصكوك القانونية لتفعيل وإطلاق الأجهزة الرئيسية الأربعة : الجمعية، والمجلس التنفيذي، لجنة ولجنة الممثلين الدائمين، ووضع الهيكل التنظيمي للجنة وشروط الخدمة للموظفين اب.- الانتهاء من الدراسات القانونية وأداة لتفعيل؛ ج.الانتهاء من الدراسات بشأن تمويل قوة الاتحاد الإفريقي ود.- إعداد النظام الأساسي لمحكمة العدل؛ هـ.نقل الموجودات والمطلوبات من المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي او.- إعداد بروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية از. وضع الصيغة النهائية للبروتوكول بشأن برلمان عموم إفريقيا (قيد التصديق)؛ ح. وضع الصيغة النهائية لبروتوكول بشأن مجلس السلام والأمن (قيد التصديق)؛ ط - إعداد إطار السياسة العامة لإنشاء القوة الاحتياطية الإفريقية ولجنة الأركان العسكرية.

تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوب إفريقيا باعتبارها المنظمة القارية لأنها تركز على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة كشرط مسبق لتنفيذ جدول أعمال التنمية والتكامل في الاتحاد، وتقوم لجنة الاتحاد الإفريقي بالتركيز على ثلاث وثائق حيوية للاضطلاع بالمهمة الموكلة إليه: فالوثيقة الأولى: رؤية الاتحاد الإفريقي ورسالة بعثة لجنة الاتحاد الإفريقي؛ والوثيقة الثانية: وهي تتعلق بالإطار الاستراتيجي للجنة الاتحاد الإفريقي؛ وأما الوثيقة الثالثة فهي تحتوي على خطط العمل في مختلف الإدارات التابعة للجنة.

وغني عن البيان أن هدف الوثائق الثلاث صياغة برنامج تقدمه اللجنة إلى أجهزة وضع السياسات المنظمة. ويلاحظ القارئ المهتم بالشئون الأفريقية أن الرؤية والرسالة والإطار الاستراتيجي للجنة الاتحاد الإفريقي، هي نتاج جماعي لتبادل الأفكار وتدريبات اتخاذ القرارات، وسلسلة من الندوات لتبادل الأفكار التي وقعت في أديس أبابا خلال أشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٠٣، أو جمعت من موظفي المقر الرئيسي للجنة، وتلك المكاتب الإقليمية، والأشخاص والموارد الإفريقية ورؤساء المؤسسات الرئيسية لمناقشة ماهي الطموحات، والوسائل والموارد اللازمة، والالتزامات والنتائج المتوقعة للجنة. وفي النهاية، دورات الوعاظ والمثقفين والسياسيين وممثلي المجتمع المدني والقطاع العام، فضلا عن السفراء الأفارقة والشركاء في التنمية التي تقع مقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وإفريقيا المنشودة من قبل المؤسسين للاتحاد الإفريقي، وكما يراها الزعيم الليبي معمر القذافي في إفريقيا الواعية لإمكاناتها والعازمة على استغلال هذه الإمكانات؛ وخاصة عن طريق تجميع الموارد؛ إفريقيا التي تعرف نقاط الضعف وتسعي للمشاركة بنشاط في التجارة العالمية؛ إفريقيا التي لا تستطيع الانتظار إلى الغد دون أن تحل مشاكلها؛ إفريقيا المصممة على أن توفر لشعوبها السلع والخدمات الأساسية بأسعار معقولة. ولكن كيف تتحقق هذه الأهداف؟ إن الإطار الاستراتيجي للجنة الاتحاد الإفريقي يشكل ما يلزم من

خارطة الطريق.

والشروط المطلوبة اللازمة لإفريقيا لتصبح قوة لا يستهان بها، وقوة يمكننا الاعتماد عليها. فالإرادة السياسية من جانب قادة الدول الأعضاء لتحقيق التكامل، والالتزام الثابت للجنة الاتحاد؛ إشراك مجموع الناس في هذا المسعى للتكامل، والاستخدام الأمثل لجميع أصول القارة- وفي مقدمتها الموارد البشرية والطبيعية الهائلة، وتنوع وحيوية الثقافات واللغات، وإحساس القادة بالتضامن والاستعداد للحوار. .... الخ كل ذلك مما دعا إليه الزعيم الليبي معمر القذافي في خطاباته وحواراته مع الزعماء الأفارقة(١).

ويلاحظ أن هذا الاتحاد في قانونه التأسيسي قد أظهر تقدما ملموسا عما كان عليه الحال مع المنظمة السابقة عليه، ويبدو ذلك التقدم فيما يلي من جهد يعود معظمه للدور الليبي الرائد داخل القارة واتحادها الوليد.

(١)انظر مثلا: كلمة الزعيم معمر القذافي أمام المؤتمر التأسيسي لمنظمة الاتحاد الأفريقي، حيث يقول مبادئه: «يجب علينا التغلب على هذا التحدي من خلال جهود حثيثة لرسم وتنفيذ استراتيجية لما هو ممكن وقابل للتحقيق.. ...... وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يتعين علينا جميعا أن نستثمر أفضل جهودنا.....وأولا وقبل كل شيء، دولنا بسبب التزامها الحازم لبناء هيكل الاتحاد الإفريقي وهو شرط مسبق للنجاح، ثم، لدينا شعب إفريقيا ، حيث لا يمكن أن يكون إلا التكامل ما عدا واحد، والمطلوب هو أن تنطلق من الشعب ،.... وأخيرا ، لدينا أجهزة الاتحاد والتي يمكن أن تساهم بقدر كبير في تسريع التحول في القارة إذا توافرت لديها موارد جديدة ومستدامة ومتناسبة تدار وفقا مع قواعد شركات الأعمال، و أيضا تحقيقا لهذه الغاية ، فإن أجهزة الاتحاد لابد أن تطور مؤشرات الأداء الخاصة بها وأن يلزموا أنفسهم بالنتائج الصحيحة في الآجال المحددة ..... أن لجنة الاتحاد الإفريقي، من جانبها ، عاقدة العزم على الوفاء التام بالدور المتوقع منها وداخلها لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الجيد والاحترام المتبادل ، وتنمية المرأة ، وكذلك قيم التضامن والالتزام لسبب غير مخلوط الوحدة الإفريقية.

▪ المبحث الثاني
الدور الليبي في فعاليات وأنشطة الاتحاد الإفريقي

يمكن، ابتداء، الإشارة إلى أن عملية صنع السياسات لاتخاذ القرارات، في التنظيم القاري الإفريقي، مجسدا في الاتحاد الإفريقي، هي على درجة كبيرة من الأهمية والخصوصية؛ إذ أن مدى الكفاءة في الاضطلاع بها رهن بفاعلية هذا الاتحاد؛ ومن ثم، يساعد ذلك مساعدة كبيرة على بلوغ الأهداف والمصالح، التي يتوخاها الاتحاد ودوله الأعضاء. ولا تكاد تختلف أجهزته في صنع القرارات واتخاذها، وفقا لما نص عليه القانون التأسيسي، ولاسيما الجهازين الأولين من الأجهزة المشار إليها في المادة الخامسة، أي المؤتمر والمجلس التنفيذي. وقد نص على الإجماع في اتخاذ هذين الجهازين قراراتهما. بيد أن هذا الأمر، **قد اعترضه عائقان:**

الأول: مناقضته الدوافع الأساسية إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي، وجعله بديلا عن منظمة الوحدة الإفريقية، يتيح مساحة أكبر لتعدد الآراء، وتوسيع قاعدة المشاركة.

والثاني: شرط الإجماع، في ظل التطورات الراهنة، يكاد يكون ردة عن الإنجازات، التي تحققت على طريق التطور الديموقراطي.

ولذلك، فقد كان حريًا بواضعي القانون التأسيسي للاتحاد، أن يؤثروا اللجوء إلى قاعدة الثلثين على الإجماع؛ لضمان فاعلية الاتحاد وديموقراطيته. ولا يقلل من هذا الرأي كون واضعي القانون التأسيسي، قد قرروا الأخذ بقاعدة الثلثين، في

حالة تعذر الأخذ بقاعدة الإجماع، من دون ذكر الحالات، التي يحدث فيها ذلـك؛ إضـافة إلى تكـرارهم كـذلك إمكـان الأخـذ بقاعـدة الأغلبيـة قليلـة، في المسـائل الإجرائية.

أولاً- مؤتمرات القمة (العادية والاستثنائية):

١- قمة الاتحاد الإفريقي العادية الأولى (شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠٢):

في دورة انعقادها بلوساكا، عاصمة زامبيا، في شـهر ناصـر/ يوليـو ٢٠٠١، ودع القادة الأفارقـة منظمـة الوحـدة الإفريقيـة في قمتهـا الثامنـة والثلاثـين، الأخيـرة، وأشادوا بأنشطتها، وأعمالها البارزة وبخاصة في مجـالات التحريـر، وإزالـة آثـار الاستعمار، ودعـم الاسـتقلال والسـيادة والسـلامة الإقليميـة للـدول الأعضـاء، وتعزيز أواصر التعاون والوحدة بين تلك الدول داعين إلى أن تستهدف الانطلاقـة الجديـدة، مـن خـلال الاتحـاد الإفريقـي الوليـد، لتحريـر القـارة مـن النزاعـات والتخلف وسوء الإدارة. وسرعان ما رحب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بولادة المنظمة الجديدة،. وعبرا عن توقهما إلى التعـاون معهـا، وأشـاد الاتحاد الأوروبي بإرادة مواجهـة التحـدي، وبنـاء السـلام والاسـتقرار، وحيـت واشنطن جهود المشاركين في تعزيز التنسيق والتعاون فيمـا بيـنهم، وأعلنـت أنهـا أقامت علاقات عمل ممتازة مع منظمة الوحدة الإفريقية. وأملت أن تـتمكن، مـع انطلاق الاتحاد الإفريقي، من متابعـة تعاونهـا مـع شـعوب إفريقيـا، في مجـالات حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، والصحة، وحل الخلافات، ونشر الديموقراطية.

وفي ظل الاتحاد الإفريقي المنظمة الإفريقية القارئة الجديـدة، شـهدت مدينـة دربان، بجمهورية جنوب إفريقيـا، في ٩ ناصـر/ يوليـو ٢٠٠٢، عقـد أول اجتمـاع للاتحاد الوليد، الذي استبدل بمنظمة الوحدة الإفريقية، ليصبح أداة اندماج داخل القارة، بحضور ٥٠ رئيس دولة وحكومة. وترأس الاجتماع ثامبو أمبيكـي، رئـيس

الجمهورية الآنفة، بصفته أول رئيس للاتحاد، في أولى قممه، وباكورة دوراتـه. وفي مؤتمر القمة هذا، نوقش استكمال أجهزة الاتحاد، والتنفيذ الفعلي للقـرارات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات والصراعات الإفريقية. اضطلع ثامبو أمبيكـي بمهـام رئاسة الاتحاد الإفريقي، طيلة سنة كاملة. وقد ذكـر، لـدى إعـلان الاتحـاد خلفـا للمنظمـة، أنـه قـدحان الوقـت لأن تحتـل إفريقيـا مكانهـا الصـحيح في الشـؤون العالمية، وينتهي إغفالهـا». واعتمـد القـادة الأفارقـة، في الجلسـة الأولى لمـؤتمر ديربان، النصوص التأسيسية لأربعة أجهزة أساسية في الاتحـاد الإفريقـي؛ معلنـين انطلاق الاتحاد عمليًا[١].

وقد استوحي معظم أجهزة الاتحاد من منظمة الأمم المتحدة، أو كانت امتدادا لبعض الأجهزة الموروثة من منظمة الوحدة الإفريقية، أو اسـتلهمت جزئيـة، مـن الاتحاد الأوروبي،التنفيذي مثل: مؤتمر الاتحاد (رؤسـاء الـدول والحكومـات)، المفوضية (السكرتارية)، المجلس التنفيذي (الوزراء)، ولجنة المندوبين الدائمين (السفراء). ويسعي الاتحاد إلى تكوين ١٧ هيئـة، في مرحلـة مقبلـة، منهـا: برلمـان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل الإفريقية، و البنك المركـزي الإفريقـي، ومجلـس الأمن والسلم لإدارة الأزمات في القارة الإفريقية. وقد اختتم القـادة الأفارقـة أولى قمم الاتحـاد الإفريقـي باطمئنـانهم إلى نتـائج اجتماعـاتهم، التـي وصـفوها بأنهـا الحدث الأهم في تاريخ القارة المعاصر، وقرروا إنشاء مجلس أمن أفريقـي، وقـوة تدخل سريع؛ لفض النزاعات الدموية. كما اختصوا بعدد من قـرارات مؤسسـات الاتحاد الجديد، واهتمامه بتضميد جراح القارة، التي تمزقها الحروب والفقر؛ مع الحرص على تجنيبه الوقوع فريسة للصراعات الداخلية، والاضـطرابات الماليـة، التي كبلت منظمة الوحدة الإفريقية، ولم يتسن لمـؤتمر دربـان تنـاول العديـد مـن القضايا والمشكلات ومنها: الإيدز، الذي يجتاح القارة و المجاعة في العديـد مـن

(١)صادق محروس، «المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام العالمي»، السياسـة الدوليـة،ع ١٢٢، الثمور/ أكتوبر ١٩٩٥، ص: ٣٤.

دولها، وبخاصة في الجنوب، والتوترات السياسية، كما هو الحال في زيمبابوي.

٢.– قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الأولى (شهر النوار/ فبراير ٢٠٠٣):

عقد الاتحاد الإفريقي مؤتمره الاستثنائي الأول في المقر الرئيسي للاتحاد، في عاصمة إثيوبيا، أديس أبابا، في ٣ النوار/ فبراير ٢٠٠٣، وحضره ٣٤ من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية واستأثرت باهتمام المؤتمرين مسائل إدارية، مثل سلطات رئيس الاتحاد، ودور المرأة فيه؛ بيد أنهم ناقشوا كذلك الصراعات في القارة الإفريقية، ولاسيما تلك الدائرة في ساحل العاج وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى. وقد ساندت القمة مبادرة السلام الفرنسية، من أجل ساحل العاج؛ إضافة إلى تأييدها جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في حل أزمات تلك الدول، وأشار عمارة عيسي، الرئيس المؤقت لمفوضية الاتحاد الإفريقي، في ذلك الحين، إلى أن بيانا، سيصدر عن القمة، سيشدد على أن مجلس الأمن الدولي، هو الذي يتعين عليه أن يتخذ قرار شن أي حرب على العراق[١].

وحث رئيس جنوب إفريقيا ثامبو أمبيكي، رئيس الاتحاد الإفريقي في عامه الأول، الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي. وأشار إلى أنه يمكن لهذا المجلس منح الاتحاد القدرة على التدخل في الصراعات الداخلية في القارة، وأكد أنه يجب على الدول الأعضاء الإسراع في تكوين المجلس الآنف، انطلاقا من قبولها إياه، واقتناعها سيساعد على استجابة أكثر فاعلية لتحويل القارة الإفريقية إلى قارة، يعمها السلام والأمن. لقد بدأت القمة أعمالها بتعديل ميثاق الاتحاد الإفريقي، الذي أجيز في ٩ الفاتح من سبتمبر

---

(١)عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد... الحقائق والأوهام، السياسة الدولية،ع ١٢٤، الطير أبريل ١٩٩٦، ص: ١٥٤–١٦٨.

١٩٩٩. والتعديلات المقترحة، والتي تقدمت بمعظمها الجماهيرية الليبية، كان المجلس التنفيذي، المكون من وزراء الخارجية، قد بحثها في اجتماع سابق على القمة. والتعديلات أغلبها إجرائي أو شكلي، غير أن ثلاثة منها، أحيلت إلى القمة، حيث لم يستغرق بحثها والفراغ منها وقتا طويلا. كما خيب الزعيم الليبي، معمر القذافي، ظن الذين راهنوا على مواجهته لمناهضي مقترحاته. فمسألة تفريغ رئيس الاتحاد تماما (رئيس دولة)، استبعدت، مع تحقيق هدفها، من خلال آلية متابعة، ثم تحديد كيفيتها، وتقييد التجديد للرئيس بفترة واحدة؛ على الرغم من أن العقيد القذافي، كان يريدها مطلقة. أما إلغاء مجلس المندوبين الدائمين (السفراء)، الذي طرحته الجماهيرية، فإنه يتطلب إلغاء المادتين ٥ و٩ من الميثاق، ووفق إجراءات معينة؛ ولذا، أبقى عليه، مع تقليص صلاحياته، والتعديل الثالث، المتعلق بإنشاء قوة دائمة لحفظ السلام، أو «الجيش الإفريقي» - كما تريده الجماهيرية الليبية - فقد أحيل الأمر برمته إلى لجنة خبراء، من العسكريين (رؤساء الأركان)، مع الأخذ في الحسبان تقريرهم السابق، في شأن قوات حفظ السلام الإفريقية، والذي أجازته القمة الإفريقية، عام ١٩٩٨ ورأى بعض المراقبين، أن أعمال قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الأولى، اتسمت بنهج عملي، إذ استغرقت يوما واحدا. واستهجن بعضهم انشغال الاتحاد الإفريقي بشكليات وإجراءات وتعديلات، وانصرافه عما ترغب فيه الشعوب الإفريقية، من تغيير محسوس في أساليب منظمة الوحدة الإفريقية القديمة، واهتمام الاتحاد الإفريقي بقضايا جذرية، وأساسية، مثل: حقوق الإنسان، والديموقراطية، والتنمية. لا، بل حذر أحد قدماء الدبلوماسيين قائلا: أخاف أن تنتقل سلبيات منظمة الوحدة الإفريقية وأمراضها إلى جسم الاتحاد الإفريقي، قبل أن ينموعوده، ويكتمل بناؤه. لقد فرضت القمة اختتامها إلى رئيس الاتحاد لهذه الدورة، رئيس جنوب إفريقيا، ثامبو أمبيكي، الذي عقد مؤتمرا صحفيا، تلا فيه البيان الختامي، الذي تضمن الموقف الإفريقي حيال العراق، وشدد على الشرعية الدولية، وضرورة الحفاظ على وحدة ذلك البلد

وسلامة أراضيه، ويمكن القول إن القمة الإفريقية الاستثنائية، قد استعرضت بـؤر النزاع في القـارة، في الكونغـو الديموقراطيـة، والصـومال، وبورونـدي، وسـاحل العاج، وجزر القمر. وكـان ذلـك في إطـار دورة طارئـة للجهـاز المركـزي لفـض النزاعات، في المستوى الوزاري وبحضور الرؤساء الأفارقة، وهـي بـادرة جديـدة من نوعها[1].. ولا يمكن الاستهانة بما تمخضت بـه أول قمـة اسـتثنائية للاتحـاد الإفريقي. فقد كانت عملية، واختفت منها مظاهر إهدار الزمن؛ واتسمت بـالتركيز في القضايا المائلة؛ فكيف يمكن النظر في حقوق الإنسان، ومسـار التنميـة وتقويـة المؤسسات الديموقراطية، ما لم تتوقف الحروب والصراعات!

والمفاجأة الوحيدة، في قمـة الاتحـاد الإفريقـي الأولى. كانـت إرجـاء الـزعيم الليبي معمر القذافي لمواجهته زملاءه، القادة الأفارقة، حتى نهاية الجلسة، فقد نبـه على أن مسار برشلونة كان سيقتطع أرضًا أفريقية عزيزة، ويضمها إلى أوروبا، لـو لم تبادر إفريقيا إلى الدفاع عن تلك الأراضي، ثم انتقـل إلى مـؤتمر مصـالحة سـاحل العاج، الذي انعقد في باريس، برعاية فرنسا، وقال: كم هو مخجل، أن يدير الرئيس الفرنسي، مع احترامنا له، اجتماعـا لرؤسـاء أفارقـة! وأنكـر العقيـد القـذافي عـلى إفريقيا، أن ترهن مصيرها للأجنبي، وتخضع شعوبها لإرادته[2].

٣.- قمة الاتحاد الإفريقي العادية الثانية (ناصر/ يوليو ٢٠٠٣):

بدأ زعماء الاتحاد الإفريقـي، في ١٠ مـن شـهر ناصـر/ يوليـو ٢٠٠٣، قمـتهم السنوية العادية الثانية، في مدينة مـابوتو، عاصـمة موزامبيـق؛ لبحـث عـدة قضـايا مهمة، منها: انتشار الإيدز في القارة، ومعالجة صراعاتها، وخاصة في ليبيريا؛ وزيادة

(١)أيمن السيد محمد احمد، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخليـة الإفريقيـة بعـد الحـرب الباردة ... الكونغو الديمقراطيـة لمـونج»، رسـالة ماجسـتير، (جامعـة القـاهرة معهـد البحـوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٣)، ه: ١٧٧.

(٢)محمد علي جانين، مناقشـات حـول الديمقراطيـة والوحـدة الوطنيـة، الخرطـوم: دار عـزة للنشـر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص: ٢٠.

التكامل الاقتصادي بين دولها. وقـد أشـار رئـيس موزامبيـق، جـواكيم شيسـانو، رئيس القمة إلى أن المهمة الأولى للزعماء الأفارقة تتمثـل في تغييـر صـورة القـارة، والعمل معا لتحسين الطريقة، التي تمكن دولها من أن تعامـل بعضـها مـع بعـض بصداقة. وشدد على ضرورة البحث عن السبل والوسائل، التي تقضي على أسـباب النزاعات والانقلابات.

ولم يحضر القمة الرئيس الليبيري، تشارلز تايلور، الذي تتهمـه محكمـة تابعـة للأمم المتحدة بارتكاب جرائم حـرب في سـيراليون السـابقة، والمعـروض عليـه اللجوء إلى نيجيريا لوضع حد للحرب الأهلية في بلاده؛ بيد أن الزعمـاء الأفارقـة، سيبحثون خطط جماعة دول غرب إفريقيا،لإرسال قـوة حفـظ سـلام إلى منروفيـا، عاصمة ليبيريا. وأدهش بعض الزعماء المشاركين في القمة، أنها لم تبحـث الوضـع في زيمبابوي، وغزي ذلك إلى الانهماك في الصراع الحقيقي، وأزمة اللاجئين، التي لم تقتصر على ليبيريا فقط؛ وإنما طالت الكونغو الديموقراطية كذلك. ويعد تفشـي الإيدز في القارة الإفريقية من الأسباب التي تعوق نموها الاقتصادي. وأما الفسـاد في القارة الإفريقية، فهو ينزف، كل عام، ١٥٠ مليـار دولار. وتكابـده أشـد الـدول الإفريقية فقرًا.

وقد اقترح الاتحاد الإفريقي جملة من الحلول للمشكلة، مـن بينهـا أن يكشـف المسؤولون عـن ممتلكـاتهم، قبـل أن يتسـلموا مناصـبهم؛ وأن تتمتـع السـلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن حساباتهم المصرفية؛ وأن تصادر ممتلكات مـن يثبت تورطه منهم في الفساد. ويعكس ذلك الـوعي المتزايـد في القـارة الإفريقيـة، للأضرار الناجمة عن الفساد، ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالشفافية والمسؤولية؛ من أجل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم[1].

---

(١)أيمن السيد محمد أحمد، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخليـة الإفريقيـة بعـد الحـرب الباردة... الكونغو الديمقراطية نموذجة»، المرجع السابق: ٢٠٠٣)، ص: ١٢٤.

٤.- قمة الخرطوم أي النار / يناير (٢٠٠٦):

لقد واجهت قمة الاتحـاد الإفريقـي، المنعقـدة بالعاصـمة السـودانية، أزمـة، تمثلت في عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق في شأن رئيس جديد للاتحـاد، في دورتـه المقررة لعام ٢٠٠٧؛ وذلك بسـبب تمسـك السـودان بأحقيتـه في هـذا المنصـب. وكانت القمة، التي غاب عنها عدد من رؤساء الدول، قررت تشكيل لجنة رئاسـية خماسية، لدراسة الأمر؛ على أن يرجأ بته إلى جلسة القمة، في يومها الثاني، لكن وزير الإعلام السوداني، الزهاوي إبراهيم مالك، أوضح أن بلاده لم تتراجع عن ترشحها لرئاسة الاتحاد ؛ ولكنها مسـتعدة لدارسـة آليـات ونظـم اختيـار رئيسـه الجديـد، وكانت قد راجت أنباء، تفيد بأن السودان أعرب عن استعداده للتخلي عن ترشـحه لرئاسة الاتحاد الإفريقي؛ لتجنب حدوث انقسام في صفوف دوله، يمكن أن يفشل المحادثات، الخاصة بأزمة إقليم دارفور. كما كان السودان قد عرض بتخليـه عـن رئاسة الاتحاد. أمام احتجاج دول أفريقية عدة، على رأسها تشاد؛ بسـبب النـزاع في دارفور[١].

لم تثر رئاسة الاتحاد الإفريقي، أعمال القمة، إذ اجتنبها قادة الدول الإفريقية أو ممثلوها، في كلماتهم الافتتاحية؛ مفضـلين التركيـز في أزمـة دارفـور، والوضـع في ساحل العاج.؛ حتى إن الرئيس السوداني، عمر البشير، لم يقـل كلمـة واحـدة عـن ترشحه لرئاسة الاتحاد الإفريقي، في كلمته الافتتاحية. وجرى الحديث، في أروقـة القمة، ببديلين محتملين، في حالـة اسـتبعاد ترشـح البشـير، وهمـا: اختيـار رئـيس الكونغو برازافيل دوني ساسو نجيسو، أو التمديد للرئيس النيجيري، أولوسـيجون أوباسانجو، على رأس الاتحاد.

أ. اجتماع لجنة خبراء الاتحاد الإفريقي، المعنية بترشيد التجمعات الاقتصادية

(١)هاني رملان، «اتفاق أبوجا للسلام وأزمة نشر القوات الدوليـة في دارفـور»، كراسـات اسـتراتيجية، المجلد ١٦. ٢٠٠٦، ص: ١٣.

لمنطقتي جنوبى القارة وشرقها، بلوساكا، في الفترة مـن ٨ إلى ١٠ الربيـع/ مـارس ٢٠٠٦.

ب. الاجتماع المشترك للخبراء القانونيين والممثلين الدائمين للدول، أعضاء الاتحاد الإفريقي، في أديس أبابا، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ الربيع/ مارس ٢٠٠٦.

ج. اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي، في ٢١ و٢٢ الربيع/ مارس ٢٠٠٦، لبحث الوضع في جزر القمر، والاتفاق بين السودان وتشاد.

د. اجتماع الخبراء الحكوميين، وكذا الاجتماع الوزاري، الذي تنظمه مفوضية الاتحاد الإفريقـي، بمقرهـا؛ للنظـر في مشـروع الميثـاق الإفريقـي للديموقراطيـة والانتخابات والحكم الرشيد، خلال الفترة من ٣ إلى ٧ الطير/ أبريل ٢٠٠٦.

ه. عقد الاجتماع التحضيري لورشة العمل، الخاصة بالسـيطرة والاتصـالات والتحكم، في إطار تفعيل القوة الإفريقية، خلال الفترة من ٤ إلى ١٢ الطير / أبريـل ٢٠٠٦، بالقاهرة.

و. انعقاد الدورة الرابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ الطير/ أبريل ٢٠٠٦، في مصر.

ز. انعقاد الاجتماع الأول لخبراء ووزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأفارقة، خلال الفترة من ١١ إلى ٢٠ الطير/ أبريل ٢٠٠٦، بالقاهرة، وكان قد حضر وفد مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى مصر، للتنسيق، وذلك خلال الفتـرة مـن ١١ إلى ١٤ الربيع/ مارس ٢٠٠٦.

٥.- قمة الاتحاد الإفريقي (أي النار/ يناير ٢٠٠٧):

شهدت العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أي النار/ ينـاير ٢٠٠٧، أعمال القمة الثامنة العادية لرؤسـاء دول وحكومـات الاتحـاد الإفريقـي، التي عقدت، هذه المرة، تحت شعاري «العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي مـن

أجل التنمية»، و«التغيرات المناخية في إفريقيا». وقد تضمن جدول أعمالها العديد من القضايا، بدءا بالقضايا الرياضية (جعل عام٢٠٠٧ عامًا دوليًا لكرة القدم الإفريقية، بمناسبة مرور ٥٠ عاما على إنشاء الاتحاد الإفريقي الكرة القدم)؛ ومرورا بقضايا البيئة والمناخ، فضلا عن التقدم التكنولوجي (شعار القمة)؛ ووصولا إلى قضايا السياسة والأمن، الذين يعدان أساس تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؛ وكذلك قضايا، تتعلق بالهياكل المؤسسية للاتحاد، مثل: اختيار رئيس جديد للاتحاد، اختيار أعضاء مجلس الحكماء. لقد عقدت هذه القمة في مناخ من صراعات دولها، مثل الصراع في دارفور والصومال، وساحل العاج وغينيا. ولعل ذلك ما دفع المؤتمرين إلى التركيز في القضايا الأمنية والسياسية، دون تلك المتعلقة بالتعليم والبيئة المحورين الأساسيين للقمة). وقد يكون ذلك أمرا منطقيا، إذ أي تنمية اقتصادية منشودة، لن تتحقق إلا في ظل استقرار: سياسي وأمني. اعترت حاضر الاتحاد الإفريقي ومستقبله تأثيرات سلبية، نجمت عن قضية رئاسة السودان لقمته، طيلة عام (٢٠٠٧– ٢٠٠٨)، وهو الأمر الذي أرجئ، منذ قمة الخرطوم (أي النار/ يناير ٢٠٠٦)؛ إثر اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية عليه، في حينها، بسبب أزمة دارفور، ووجود قوات في هذا الإقليم، تابعة للاتحاد الإفريقي؛ إذ لا يعقل– من وجهة نظر الخرطوم، وكذلك بعض قوى التمرد– أن يكون السودان خصمة وحكمة، في آن واحد، وهو ما دفع الدول الإفريقية إلى أن تستبدل به الكونغو برازافيل بدلا من السودان، واعدة إياه برئاسة الدورة المقبلة، وفق مبدأ التناوب بين دول الأقاليم الخمسة في القارة[١]. ما إن خفت الصوت الأمريكي العلني بعض الشيء، حتى علت الأصوات الضاغطة، من خلال جهات عدة، أبرزها:

(١)هاني رسلان: دارفور... أزمة ذات طبيعة متغيرة ومراوغة»، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع ١٥٨، النوار/ فبراير ٢٠٠٨، ص: ١٤٥.

أ. الدول الإفريقية حليفة واشنطن، والتي أخذت تروج إمكانية تولي تنزانيا، أو رواندا، رئاسة هذه الدورة؛ ومعروف أن قرار انتخاب الرئيس، يتخذ بالإجماع.

ب. تشاد التي هددت، على لسان وزير خارجيتها، قبل القمة، بأنها ستعلق مشاركتها في الاتحاد، في حالة رئاسة السودان؛ وذلك بسبب الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بدعم المعارضة في كل منهما.

ج. الجماعات المتمردة في إقليم دارفور، التي هددت بشن هجمات على القوات الإفريقية،الموجودة في الإقليم، في حالة رئاسة السودان للاتحاد؛ لأن تلك القوات، لن تكون محايدة؛ وإنما ستنحاز إلى الحكومة السودانية، التي يفترض أن تشرف عليها، بصفتها رئيسة الاتحاد.

د. جماعات حقوق الإنسان الدولية، وخاصة منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش.

بيد أن قضية دارفور، ليست السبب الوحيد لرفض تولي السودان الرئاسة؛ إذ إن لبعض الدول الإفريقية والدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأسباب أخرى، لعل أبرزها هو الرغبة في عدم إحداث تقارب عربي- إفريقي. فالسودان كان يرأس، الجامعة العربية ومن ثم، فإن الجمع بين الرئاستين: العربية والإفريقية، ولو لشهرين فقط، يقلق أولئك الساعين إلى استمرار حالة التباعد العربي- الإفريقي، والتي سادت القمة الأولى، والأخيرة، التي عقدت بين الجانبين، في القاهرة، عام ١٩٧٧.

وسرعان ما تخلى السودان عن تحفظه من محاولة إبعاده عن الرئاسة، ووافق على أن تتولاها غانا، وعلل خطوته هذه بأنها محاولة لتجنب شق الصف الإفريقي. ولقد صدر عن القمة العديد من القرارات، منها:

أ. اختيار غانا، بالإجماع، رئيسة لهذه الدورة، وتأكيد أن رئاسة الاتحاد، ستؤول، العام المقبل، إلى دول شرقي إفريقيا، في إطار قاعدة التناوب؛ وإن لم تعين

السودان بالاسم.

ب، مطالبة الدول الإفريقية بالتصديق على بروتوكول كيوتو، في شأن التغيرات المناخية (الصادر في ١٦ النوار / فبراير ٢٠٠٥).

ج. الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بإنشاء صندوق للتعليم في إفريقيا، وحث الدول الأعضاء على المساهمة التطوعية فيه، ومناشدة المنظمات كافة: الدولية والإفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، دعم خطة العمل المتعلقة بالتعليم.

د. تمديد عمل اللجنة، التي انبثقت من قمة الاتحاد السابعة، المنعقدة في بانجول، عاصمة جامبيا (ناصر/ يوليو ٢٠٠٦)، في شأن اندماج نيباد في هياكل الاتحاد، إلى القمة المقبلة (ناصر/ يوليو ٢٠٠٧)؛ وذلك من أجل تمكين اللجنة من تقديم رؤاها النهائية لعملية الإدماج.

هـ. تأييد ما تضمنه تقرير مجلس السلم والأمن، في شأن أحوالهما في القارة الإفريقية، وخاصة الصراعين الأشد خطرا في دارفور والصومال.

١. الترحيب بموافقة السودان على قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي، في شأن نشر القوات الدولية في دارفور، كما طالبت القمة كلا من المفوضية، وسكرتارية الأمم المتحدة، والحكومة السودانية، بالإسراع في تنفيذ ما اتفق عليه، خلال تلك الاجتماعات مع حث المنظمة الدولية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمويل عملية حفظ السلام في الإقليم.

٢. الاهتمام بالصومال، لم يقتصر على تناول الأزمة الصومالية في تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي؛ وإنما اختصتها القمة بالقرار رقم ١٤٢، الذي تضمن:

(أ) المطالبة بالانتشار الفوري لقوات الاتحاد الإفريقي في الصومال (**ANISOM**)، استنادا إلى قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي، رقم ٦٩، وحث

الدول الأعضاء على المشاركة فيها؛ حتى لا تحدث فوضى أمنية، بعد انسحاب القوات الإثيوبية.

(ب) التماس الدعم اللازم المالي واللوجيستي والتقني، من المجتمع الدولي؛ لنشر هذه القوات.

(ج) مناشدة الدول الأعضاء، وشركاء الاتحاد الإفريقي، دعم المؤسسات الفيدرالية الانتقالية في البلاد (في إشارة إلى الحكومة الانتقالية)؛ من أجل تشجيعها على إقامة السلطة في البلاد.

(د) الترحيب بمبادرة الحكومة الانتقالية، في شأن الحوار الوطني، الذي يشمل مختلف القيادات: الدينية والسياسية؛ إضافة إلى سائر شرائح المجتمع.

(هـ) حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لعملية ما بعد الحرب، مع مطالبة الأمم المتحدة بتولي زمام هذا الأمر.

٣. اعتماد ميزانية للاتحاد لعام ٢٠٠٧، تقدر بنحو ١٣٢.٩ مليون دولار.

٤. تعيين خمسة أشخاص، في مجلس الحكماء، لمدة ثلاث سنوات، يمثلون الأقاليم الخمسة للقارة، أبرزهم: سالم أحمد سالم، السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ وميجيل توفو ادا، الرئيس الأسبق لساو تومي وبرنسيب، والرئيس الجزائري الأسبق، أحمد بن بلا.

٥. الموافقة على انتخاب خمس دول لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي، لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من الربيع/ مارس ٢٠٠٧، وهي: الجابون (غرب القارة) إثيوبيا (شرق)،الجزائر (شمال)، أنجولا (جنوب)، نيجيريا (غرب).

٦. زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لواشنطن، في ٢١ أي النار/ يناير ٢٠٠٧، للبحث في إجراءات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد، وعرض ملفات النزاعات الإفريقية، وخاصة في دارفور، وقد التقي وزيرة

الخارجية الأمريكية، والأمين العام للأمم المتحدة، وبحث معه اقتراحات إصلاح المنظمة الدولية، ومجلس الأمن.

٧. في ٢٩ أي النار/ يناير ٢٠٠٧، تسلمت مفوضية الاتحاد الإفريقي رسالة، من منظمة هيومن رايت ووتش، موجهة إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، في شأن الأوضاع في السودان وتشاد. وطلبت منهم إيلاء موضوع حماية المدنيين في هذين البلدين الأولوية القصوى، في اجتماعهم الثامن. وسلطت المنظمة انتباه القمة على ثلاث قضايا مهمة:

٦. – قرارات قمة الاتحاد الإفريقي وإعلاناتها (الماء / مايو ٢٠٠٣):

اتخذ مؤتمر القمة ٢٣ قرارًا، وأصدر ٥ إعلانات. ويمكن الإشارة إلى بعضها، كالتالي:

أ– . قرار حول الوضع في مدغشقر: وشدد المؤتمر على إقرار ما كان اتخذه من توصية، خلال القمة الاستثنائية، المنعقدة بأديس أبابا، في ٣ النوار/ فبراير ٢٠٠٣، والمتعلقة بالاعتراف بمارك رافائيو رئيسا شرعيًا لمدغشقر. و أوجب أن يشغل ذلك البلد مقعده في أجهزة صناعة القرار، داخل الاتحاد الإفريقي. وحث حكومة مدغشقر على الاستمرار في سياستها، الرامية إلى المصالحة الوطنية.

ب. القرار الخاص بميزانية الاتحاد الإفريقي: صدق المؤتمر على ميزانية الاتحاد، خلال الفترة من أي النار يناير حتى هانيبال/ أغسطس ٢٠٠٣، والبالغة ٢٢.٦ مليون دولار امريكي؛ وميزانيته لباقي العام، والبالغة ١٣ مليون دولار أمريكي؛ إضافة إلى التصديق على ميزانيته، طيلة عام ٢٠٠٤، والبالغة ٤٣ مليون دولار أمريكي.

ج. القرار الخاص بخطة العمل للمبادرة البيئية، المتعلقة بمبادرة النيباد: والقرار يعيد التذكير بالقرارات ذات الصلة، ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في شهر الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٠، واعتماد مؤتمر لوساكا، بزامبيا، في

ناصر/ يوليو ٢٠٠١، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) برنامجا للاتحاد الإفريقي، والقرارات ذات الصلة بالنيباد، ومنها جماعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (**G8**) والشركاء الآخرين. وكذلك خطة العمل، المعتمدة في القمة العالمية للتنمية المستدامة، المنعقدة في جو هنسبرج، في الفترة من ٢٤ هانيبال/ أغسطس إلى ٤ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٢، وخصوصا فصلها الثامن، المتعلق بالتنمية المستدامة في إفريقيا.

وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتخذ في ١٦ الفاتح من سبتمبر ٢٠٠٢، والمتعلق بالمشاركة الآنفة. ومع الأخذ في الحسبان نتائج مؤتمر دور القطاع الخاص في تمويل تلك المشاركة، المنعقد في داكار، في الطير أبريل ٢٠٠٣؛ والمؤتمر الوزاري الإفريقي، المنعقد في مابوتو، في ٩- ١٠ الصيف/ يونيو ٢٠٠٣، وقرارات المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، المنعقد في ٤- ١٢ يوليو ٢٠٠٣، فإن المؤتمر يقر خطة عمل المبادرة البيئية للمشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا.

د. قرار حول السياسة الإفريقية: الأمنية والدفاعية: لقد أثنى المؤتمر على جهود الرئيس السابق للاتحاد، ثامبو أمبيكي، في وضع قرار قمة ديربان، بخصوص انتهاج سياسة: أمنية وكفاية، أفريقية مشتركة، موضع التنفيذ الفعلي؛ وكذلك الإعداد للوثيقة، المسماة من أجل سياسة: أمنية ودفاعية، أفريقية مشتركة، والتي راجعها المجلس التنفيذي، المنعقد بجمهوريةجنوب إفريقيا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ الماء/ مايو ٢٠٠٣، إضافة إلى ثنائه على ما أبداه رؤساء الدول والحكومات، من تعليقات في هذا الخصوص، وطالب المؤتمر مشورة جميع المتخصصين، بمن فيهم الوزراء المعنيون للدفاع والأمن، والمتخصصون القانونيون؛ من أجل الصياغة النهائية للسياسة الأمنية والدفاعية، الإفريقية المشتركة، في الوقت المحدد، قبل انعقاد الدورة التالية للقمة، أو في قمة غير عادية، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

هـ. قرار حول اتخاذ الإجراءات العملية المتعلقة ببروتوكول إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي: أشار القرار إلى الحاجة الملحة إلى تفعيل البروتوكول، المتعلق بإنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي، للاتحاد الإفريقي؛ وأهمية التأسيس لهذا الجهاز الرئيسي، المسؤول عن منع الصراعات، وإدارة الواقع منها وتسويته. وامتدح المؤتمر الدول الأعضاء، التي صدقت على البروتوكول، وهي: جنوب إفريقيا، والجزائر، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، ومالي، وموزامبيق، وليبيا، وليسوتو، وموريشيوس، وسيراليون، وجامبيا، وغانا، والسودان، ورواندا. ورحب بإعلان دول أخرى اعتزامها التصديق على البروتوكول، وإيداع الاتحاد تصديقاتها. وحث الدول، التي لم تصدق عليه، على الإسراع في اتخاذ إجراءات التصديق، وأوصى المؤتمر المفوضية باتخاذ التدابير الملائمة لتيسير الإجراءات العملية، لوضع البروتوكول موضع التنفيذ الفعلي، وخصوصا ما يتعلق منه بالإعداد لقواعد وإجراءات مجلس الأمن والسلم الإفريقي، وكذلك الإجراءات العملية، المتعلقة بتأسيس قوة احتياطية أفريقية، ولجنة أركان عسكرية؛ مع الأخذ في الحسبان وثيقة إطار العمل من أجلهما، المعتمدة في الدورة الثالثة لرؤساء أركان الدفاع، المنعقدة في أديس أبابا، بإثيوبيا، في ١٥ و١٦ الماء/ مايو ٢٠٠٣.

وطالب المؤتمر المفوضية بالدعوة إلى اجتماع لخبراء القارة، لدراسة القواعد والإجراءات لمجلس الأمن والسلم في إفريقيا، ورفع التوصيات إلى المجلس التنفيذي، في دورته، في الربيع مارس ٢٠٠٤، كما دعا المؤتمر المفوضية لاتخاذ المبادرات الملائمة حول القضايا المختلفة، واتخاذ ما تراه ضرورية، من خطوات لإعداد مذكرة تفاهم، في شأن العلاقات بين الاتحاد الإفريقي، وآلية منع الصراعات الإقليمية وإدارة الواقع منها وتسويته؛ والتأسيس لنظام إنذار مبكر، تحت إشراف البروتوكول، وبموجب المادة ٩ من ميثاق الاتحاد الإفريقي، والمتعلقة بالبروتوكول ذي الصلة بالتأسيس لمجلس الأمن والسلم في إفريقيا،

ودخوله حيز التنفيذ الفعلي؛ وذلك قبل انعقاد الجلسة التالية لمؤتمر القمة. وفوض المؤتمر إلى المجلس التنفيذي للاتحاد اتخاذ ما يراه ملائمًا من وسائل من أجل اتخاذ الإجراءات العملية، المتعلقة بالبروتوكول، بما فيها انتخاب أعضاء مجلس الأمن والسلم في إفريقيا، وقواعد وإجراءات ونظم عمل هذا الجهاز.

و. قرار حول برلمان عموم إفريقيا: أشاد هذا القرار بنتائج اجتماعات البرلمانات الإفريقية، التي عقدت بمدينة كيب تاون، بجمهورية جنوب إفريقيا، في ٣٠ الصيف/ يونيو والأول من شهر ناصر يوليو ٢٠٠٣. وحث المؤتمر لجنة التسيير المختصة على متابعة قرار قمة ديربان، بجنوب إفريقيا، في ناصر/ يوليو ٢٠٠٢، والسعي إلى الإسراع في عملية التصديق على البروتوكول، من جانب الدول الأعضاء. وشدد المؤتمر على ضرورة التعجيل بدخول البروتوكول حيز التنفيذ، والتأسيس الفعلي لبرلمان عموم إفريقيا؛ نظرا إلى ما لهذا الجهاز، من أهمية قصوى، لضمان مشاركة فاعلة، وكاملة للشعوب الإفريقية في تنمية القارة وتكاملها. ونوه القرار بالدول الأعضاء، التي بادرت إلى التصديق، وأودعت الاتحاد وثائق التصديق على البروتوكول. وحث تلك الدول التي لم تبادر إلى ذلك بعد إلى الإسراع في عملية التوقيع والتصديق، قبل ٣١ الكانون ديسمبر ٢٠٠٣؛ وذلك من أجل أن تكون هناك إمكانية لدخول البروتوكول حيز التنفيذ، وأن يعقد البرلمان اجتماعه قبل ٣١ أي النار/ يناير ٢٠٠٤. وطالب المؤتمر المفوضية بمتابعة الجهود المبذولة للإسراع للحصول على العدد اللازم من تصديقات البروتوكول، لأنه لن يصبح واقعا إلا بعد ثلاثين يوما من إيداع الاتحاد تلك التصديقات. أما الإعلانات، الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في مابوتو، بموزامبيق، فقد أصدرت القمة خمسة إعلانات، تتعلق بالمؤتمر الوزاري الخامس حول منظمة التجارة العالمية وإعلان يتعلق بالمفاوضات حول اتفاقية المشاركة الاقتصادية، وإعلان مابوتو حول

أمراض نقص المناعـة المكتسـبة/ الإيـدز، والسـل الرئـوي، والملاريـا، في إفريقيـا وإعلان حول الزراعة، والأمن الغذائي، في إفريقيا، وآخر حول تنفيذ مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد).

٢. المؤتمر الوزاري التحضيري لقمة الخرطوم (٢٠٠٦):

سيطرت قضيتا رئاسة الاتحاد الإفريقي واقتراحـات إصـلاح الأمـم المتحـدة على أعمال الاجتماع الوزاري، تمهيدا لقمة الاتحاد، في الخرطوم، وقد أعلن وزير الإعلام السوداني، الزهاوي إبراهيم مالك، ثقة بلاده بالحصـول عـلى دعـم كـاف لرئاسة الاتحاد. وأكد دعم ١٢ دولة، من شرقي إفريقيا وشمالها، كي تصبح الدولة هي الرئيس التالي. ولم تقدم سـوى الخرطـوم، حتـى الآن، بطلـب تـولي الرئاسـة. وأعلنت مصر فقط، حتى الآن، بوضوح دعمها للسودان. وتعد جمهورية الكونغـو الديموقراطية بديلاً مرجحًا، في ضوء تفاقم الانقسامات بين دول الاتحاد، في شأن منح الرئاسة الدورية للسودان، الذي تتعـرض حكومتـه لانتقـادات، بسـبب أزمـة دارفور، وذكرت مصادر دبلوماسية، أن دولا أفريقيـة، تسـعى إلى إقنـاع الحكومـة السودانية بالتراجع عن طلب الرئاسة، ولكن وزير الخارجية السوداني، لام أكـول، أكد حشد بلاده الأصوات الكافية؛ ورأى أنه لا داعي للتراجع.

ويتوقع، في حالة عدم التوصل إلى تسوية، التمديد ستة أشـهر لـرئيس نيجيريـا، أولوسيجون أو باسانجو، ولا يفـرض نظـام الاتحـاد الإفريقـي، أن تعـود رئاسـة الاتحاد للدولة، التي تستضيف مثل هذه القمة، كما كانت عليه الحال، أيام منظمة الوحدة الإفريقية. ورأى نحو ٤٠ منظمة غير حكومية، أنه ينبغـي ألا تكافـأ دولـة، تعد طرفا في كارثة إنسانية« بدارفور».

٣.- الجهود المصرية، من خلال الاتحاد الإفريقي (٢٠٠٦):

استضافت مصر نحو ١٤٠ اجتماع وزارية إفريقيا، ثلاثة عشر منها خلال السـتة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٦، مثـل: المـؤتمر الـوزاري الإفريقـي للميـاه؛ ومـؤتمر

وزراء الصناعة الأفارقة، بالتعاون مع منظمة اليونيـدو؛ واجتمـاع الأمـم المتحـدة للخبراء: الدوليين والإقليميين، حول الاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعيـة في إفريقيا، والاجتماع الأول لوزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأفارقة؛ واجتماع الخبراء حول المبادرة المصرية لإنشاء قناة فضائية أفريقية[1].

(١)هاني رسلان: «العلاقات المصرية- السودانية ... نحـو شـراكة اسـتراتيجية، السياسـة الدوليـة ،ع ١٦٨، ناصر يوليو ٢٠٠٧، ص: ١٩.

▪ المبحث الثالث
العلاقة بين الاتحاد الإفريقي
والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

من البديهي أن توجد علاقة تعاون بين الاتحاد الإفريقي وأية منظمة دولية أخرى على الساحة الدولية، ولذلك، فإن هذا المبحث سوف يتناول العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية بهدف معرفة الدور الليبي البناء الذي يقوم به الزعيم الليبي معمر القذافي داخل هذا الاتحاد وخاصة في توجيه العلاقة مع هذه المنظمات الدولية والإقليمية.

أولاً: تطور العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة:

تكتسب العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي أهمية كبيرة، تنبثق من اضطلاع المنظمات الدولية الإقليمية بحفظ السلم والأمن في مناطقها الإقليمية، والرعاية والسعي إلى تحقيق أهداف ومصالح دولها الأعضاء، ويزيدها أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي كفل لتلك المنظمات الاضطلاع بذلك.

ويحرص الأمين العام للأمم المتحدة، باستمرار، على المشاركة في مؤتمرات تلك المنظمات. وقد شارك بإلقاء خطبة في مؤتمر القمة للاتحاد الإفريقي، المنعقد في مابوتو، عاصمة موزامبيق، في ناصر/ يوليو ٢٠٠٣. وجه من خلاله الشكر إلى الرئيس جواكيم شيمانو، وشعب موزامبيق المضيفين للقمة؛ إضافة إلى

شكر الرئيس ثا مبوأمبيكي؛ لعمله الدؤوب، وقيادته، خلال السنة الأولى من حياة الاتحاد الإفريقي، وأشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالاتحاد الإفريقي، لكونه دعوة إلى جميع الأفارقة، لإعادة تحديد مصيرهم؛ وإتاحة حياة أفضل لجميع شعوب القارة؛ وتمكين إفريقيا من الاضطلاع بدورها، وتحمل مسؤولياتها بكاملها في الشؤون العالمية. وأكد أن ميلاد الاتحاد يجسد إقرارا تاريخيًا بأن أفريقيا بعينها تتحمل المسؤولية الأولى عن تحديد قدرها ومستقبلها؛ وأن أفضل طريقة للنهوض بتلك المهمة تتمثل في الوحدة، من أجل تلبية احتياجات الشعوب، وتحقيق التطلعات. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن موضوع القمة وهو العمل على تنفيذ المشاركة الجديدة، من أجل تنمية إفريقياء إنما يدل على السعي إلى تحقيق هذه المهمة، بما تقتضيه من جد وتركيز، ويبين العزم على أن يضطلع الاتحاد الإفريقي بدور مركزي في العمل، الرامي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشاركة الجديدة، من أجل تنمية إفريقيا، في مجالات السلم والأمن،والديموقراطية، والحكم الرشيد، والحد من الفقر، والإدارة الاقتصادية السليمة. ولفت إلى أن بقية دول العالم مدركة لعزم الأفارقة على أخذ زمام الأمور بأيديهم، لمواجهة تحدياتهم؛ وهو ما يمكن رؤيته جليا في التزامات البلدان الثمانية، في خطة عملها من أجل إفريقيا؛ وفي مبادرتي الرئيس بوش، والاتحاد الأوروبي، من أجل زيادة الأموال المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في إفريقيا؛ وفي الدعم المتواصل من جانب الأمم المتحدة، من أجل إقناع البلدان المتقدمة بعمل المزيد، مثل: تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإلغاء التعريفات؛ وإتاحة المزيد من فرص التخفيف من عبء الديون؛ بل تقديم دعم أكبر لمكافحة الإيدز. وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة، أن البلدان المانحة مدعوة لدعم الإصلاحات الجارية في البلدان النامية، بتقديم المزيد من الموارد، والفرص التجارية.

كما أن البلدان: الغنية والفقيرة، مطالبة بجعل الأهداف الإنمائية للألفية في

الصدارة، عند صنع القرار، على الصعيدين: الوطني والعالمي. وتعد المساءلة المفتاح الرئيسي، بمعنى مسألة الشعوب لحكوماتها؛ ومسألة الشركاء من البلدان المتقدمة والنامية، بعضهم بعضا. وكلما كان عزم إفريقيا أقوى على تحقيق التزاماتها بالإصلاح، كان هناك حظ أوفر في نجاح العمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك العمل، سيتمثل الدور الحيوي في المشاركة الجديدة، من أجل تنمية إفريقيا. ومن هذا المنطلق، فإنه يجب أن تنشأ مشاركة بين إفريقيا وبقية العالم، على أساس رصد أداء كل من المانحين والمستفيدين؛ وتماسك السياسات، ومشاطرة المسؤولية عن تحقيق التنمية، والشعور المتبادل بالثقة. وكذلك ينبغي لهذه المشاركة أن تجسد ثقة الشعوب الإفريقية بحكوماتها؛ وهذا الشعور بالمسؤولية الإفريقية، يجب تطبيقه على جميع التحديات، التي تواجه القارة.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، بأن المنظمة العالمية، ستظل تشارك إفريقيا عن كثب في العمل على مواجهة مجمل التحديات، التي تواجهها، سواء في المستوى القطري، من التعليم إلى شؤون الحكم، ومن تحقيق التنمية الزراعية إلى مكافحة الإيدز؛ وفي مستوى الاتحاد الإفريقي، من خلال دعم تطوير مؤسسات الاتحاد الرئيسية. وسوف تستمر في العمل من أجل تعزيز بناء السلام في إفريقيا، وبناء القدرات الإفريقية على حل الصراعات. ناهيك بالاستمرار في العمل من أجل المساعدة على كفالة الخطط الجديدة لتحقيق السلام والأمن في إفريقيا، تستفيد من القدرات الإفريقية المعززة، في مجال حفظ السلام ؛ وكذلك من المشاركة الناشطة للأمم المتحدة في ١٠ الربيع/ مارس ٢٠٠٦، أجاز مجلس السلم والأمن، التابع للاتحاد الإفريقي، في اجتماعه السادس والأربعين، التحول من البعثة الإفريقية في السودان إلى عملية الأمم المتحدة، بخصوص الوضع في دارفور بينه وبين المنظمة الدولية، في ترقية السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا،

وكان التعاون دائمًا بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إلا أنه بعد قبول السودان مبدأ وجود قوات دولية، ظهر، في ٨ و٩ من شهر الربيع/ مارس ٢٠٠٦، خلافهما في من سيتولى قيادة تلك القوات المختلطة..

وفي ١٦ الصيف/ يونيو ٢٠٠٧، ذكرت مصادر دبلوماسية، بعد اجتماع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي، التابع للأمم المتحدة، في مقر الاتحاد، بأديس أبابا، أن مجلس الأمن، تفاعل تفاؤلا قويا بعمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام. وذكر سفير المملكة المتحدة لدى المجلس، بعد الاجتماع المغلق، أن المحادثات شملت التعاون، وتقاسم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الأهداف، وتطرقت المحادثات إلى الوضع في دارفور. واتفق الجميع على أن السودان، اتخذ خطوة كبيرة، بموافقته على القوة المشتركة، أما الوضع في الصومال، فقد اتفق على دعم الأمم المتحدة جهود الاتحاد الإفريقي وتعزيزها، وجعل المطلب الرئيسي الحالي، هو دفع المصالحة الوطنية إلى الأمام.

وفي ٢٨ الصيف/ يونيو ٢٠٠٧، أرسلت الأمم المتحدة بعثة دولية، لتقصي حالة الحدود بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حيث ستنشر قوات دولية، ويشاور في ذلك الاتحاد الإفريقي والسودان. ويشار إلى أهمية دعم الاتحاد الإفريقي، وضرورة تبادل المعلومات بينه وبين الأمم المتحدة.

ثانيًا- العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والدول العربية:

خلال ندوة آفاق التعاون العربي- الإفريقي، التي عقدت بالخرطوم، في ١٨ و١٩ الربيع/ مارس ٢٠٠٦، وشارك فيها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، إضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات المعنية بالتعاون العربي- الإفريقي، طرحت عشرون ورقة علمية للتدارس، وتبادل الرؤى، وخلصت الندوة إلى التوصيات التالية:

١. ضرورة إعداد تقييم شامل للتعاون العربي- الإفريقي، بدءا بالمرحلة،

التي تلت القمة العربية الأولى، في الربيع/ مارس ١٩٧٧، وحتى الآن.

٢. اعتماد رؤية جديدة مشتركة للتعاون العربي- الإفريقي.

٣. إنشاء آلية تنسيق بين برامج الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

٤. وضع برنامج عمل استراتيجي، في مجالات التعاون المختلطة.

٥. توفير الموارد المالية والبشرية، لضمان تنفيذ البرنامج الاستراتيجي المشترك.

اختتمت القمة العربية، بالخرطوم، في الربيع/ مارس ٢٠٠٦. وأقرت باستعدادها للمساهمة في تمويل قوات الاتحاد الإفريقي، في دارفور، بمبلغ ١٥٠ مليون دولار.

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن الدعم، الذي اختصت القمة به تمويل قوات الاتحاد الإفريقي، سيبدأ بعد ستة أشهر، صرح وزير الخارجية السعودي، خلال المؤتمر الصحفي، بالرياض، بعد اجتماعه بخافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، في ١٣ الربيع/ مارس ٢٠٠٧، بأن السودان بلد أساسي في الجامعة العربية. واتصالاتها به مستمرة، وبجهد مشترك مع الاتحاد الإفريقي.

والمملكة العربية السعودية تؤيد هذا الجهد، وتدعمه لإيجاد حل سريع للوضع في السودان؛ وذلك من الموضوعات المطروحة، ليس في مجلس الجامعة الاعتيادي فقط؛ وإنما في مؤتمر القمة العربية كذلك. في ٢٣ الربيع/ مارس ٢٠٠٧، صرح الرئيس السوداني، بان الدبلوماسية المصرية، نجحت، بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا، في تولي الاتحاد الإفريقي للدور الأكبر في المساعي، الرامية إلى تسوية أزمة دارفور. كما استطاعت مصر والجزائر، مع الصين وباكستان، الحيلولة دون توقيع العقوبات على السودان، أو اللجوء إلى التدخل العسكري، في مشروع

القرار رقم ١٥٥٦، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، في ناصر يوليو ٢٠٠٤. وخلال اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، تبلور الموقف العربي، الداعم للسودان، الرافض للتدخل الدولي. كما أكدت القمة العربية، في الجزائر، دعمها الكامل للحوار السياسي في السودان. ونجحت قمة سرت الليبية، التي عقدت في منتصف شهر الثمور/ أكتوبر ٢٠٠٤، بين رؤساء مصر وليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا، في تأكيد أهمية الإطار الإقليمي.

اضطلعت لجان الإغاثة الإنسانية، باتحاد الأطباء العرب، ونقابة الأطباء المصريين، وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ووزارة الصحة، وجهاز الأمن القومي للمصريين، اضطلعت بأعمال الإغاثة: الإنسانية والصحية، وتقديم المساعدات العاجلة. وفي ٢٨ الصيف يونيو ٢٠٠٧، ذكر مسؤول لجنة إفريقيا بجامعة الدول العربية، أنها على استعداد للتعاون مع الاتحاد الإفريقي على إرسال بعثة طبية عاجلة إلى جنوب السودان، ودارفور، والصومال. كما أشار إلى أن الجامعة، أنشأت إدارة الغوث الإنساني، مهمتها التنسيق بين المنظمات الإنسانية العربية. عقد المؤتمر البرلماني العربي- الإفريقي الحادي والعشرون، في دمشق، في ٢٣ و٢٤ الصيف/ يونيو ٢٠٠٧، بدعوة من مجلس الشعب السوري؛ لتعزيز الروابط متعددة الجوانب، التي تجمع بين الشعوب: العربية والإفريقية، وتعميق البعد البرلماني، في مختلف المجالات، وسيعقد اجتماع لجنة المتابعة، المنبثقة من المؤتمر البرلماني العربي- الإفريقي، وكان من أهم ما نوقش الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتعاون والتضامن، في المجال الإفريقي- العربي؛ إضافة إلى مناقشة التنمية البشرية، في قمة الاتحاد الإفريقي التاسعة، باكرا، في الأيام الثلاثة الأولى من شهر ناصر/ يوليو ٢٠٠٧،صدر إعلان خاص، يؤيد الاقتراح، الذي قدمته مصر، في خصوص تطورات الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، والذي يقضي بتأييد المبادرة العربية للسلام، الصادرة عن قمة بيروت، عام ٢٠٠٢، وقمة الرياض، عام ٢٠٠٧. وأكد الاتحاد الإفريقي ضرورة

حل القضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثًا- العقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقي:

تشكل الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٠٢ ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، التي كانت تتعرض دائما لانتقادات لتقاعسها عن التدخل، أو إصدار تعليقات على ما يجري من أعمال عنف، أو ممارسات قمعية قامت بها بعض أنظمة الحكم التي توصف بالاستبدادية في بلدان إفريقية، وكان من أوائل القرارات التي بناها الاتحاد الأفريقي لدى تأسيسه، عزل البلدان التي تقع فيها انقلابات عسكرية، ومنع ممثلي الجهات التي قامت بالانقلاب أو ممثلي هيئات الحكم المؤقتة أو الدائمة التي ينشئونها من المشاركة في أعمال فعاليات الاتحاد الإفريقي المختلفة. واستخدم الاتحاد الإفريقي أداء العقوبات في الماضي، للضغط على سلطات انقلابية؛ حيث ألزم توجو بإجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥، كما استخدم الاتحاد الإفريقي العقوبات ضد جزيرة أنجوان الانفصالية في جزر القمر، والتي أطيح بقائد المتمردين فيها بدعم من الاتحاد عام ٢٠٠٨.

١- الاتحاد الافريفي يفرض عقوبات على المجلس الحاكم في غينيا:

قال الاتحاد الإفريقي يوم الخميس أنه فرض عقوبات فورية على زعماء المجلس العسكري الحاكم في غينيا الذين استولوا على السلطة في انقلاب في شهر الكانون/ ديسمبر الماضي عقب وفاة الرئيس المخضرم لاتسانا كونتي.

وقال رمضان العمامرة رئيس مفوضية السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في اجتماع للمفوضية في نيجيريا: «هذه العقوبات تستهدف الأعضاء المدنيين والعسكريين الذين يعملون على ادامة هذه الأعمال المخالفة للدستور في غينيا. أنها لا تستهدف مصلحة الشعب الغينى.

٢- الاتحاد الإفريقي يفرض عقوبات على موريتانيا (النوار فبراير ٢٠٠٦):

فرض الاتحاد الإفريقي يوم الجمعة الموافق ٦ النوار/ فبراير ٢٠٠٩ عقوبات على موريتانيا التي استولى فيها الجيش على السلطة في هانيبال/ أغسطس ٢٠٠٨ بعدما أطاح بنظام حكم الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، كأول رئيس منتخب بشكل ديمقراطي في البلاد،بعد منعها من المشاركة في قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة التي عقدت قبل أيام من ذلك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. ودعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في بيان له الأعضاء بالاتحاد إلى تنفيذ قراره، وأكد أن العقوبات يجب أن تصاحبها جهود لإعادة النظام الدستوري إلى موريتانيا، وقال البيان: يحث المجلس السلطات التي انبثقت عن الانقلاب على التعاون الكامل مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، بهدف العودة الفورية للنظام الدستوري، وحل الأزمة السياسية في البلاد سريعا». وتشمل العقوبات منع إصدار تأشيرات وقيودا على السفر، وتجميد أصول مملوكة لكل الأفراد المدنيين والعسكريين الذين يقومون بأنشطة تدعم ما وصفه الاتحاد الإفريقي بالوضع الراهن غير الدستوري في موريتانيا.

ولم يتسن الحصول على تعليق بشأن قرار الاتحاد الإفريقي من أي من أعضاء المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا الذي يقوده الجنرال محمد ولد عبد العزيز القائد السابق للحرس الرئاسي، وتطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبد العزيز بإعادة تنصيب الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله الذي رفعت عنه الإقامة الجبرية في شهر الكانون ديسمبر الماضي، إلا أن الجنرال عبد العزيز يرفض ذلك غير مستبعد خوض الانتخابات التي أعلن عن تنظيمها في موريتانيا في شهر ناصر/ يونيو المقبل، والتي قرر فيها المجلس العسكري على أعضاء القوات المسلحة التنحي عن مناصبهم لخوضها، وعقد الاتحاد الإفريقي قمة استضافتها إثيوبيا في الفترة من الأول وحتى الرابع من شهر النوار/ فبراير ٢٠٠٩، ومنعت كل من موريتانيا وغينيا، التي شهدت أيضا انقلابا

عسكريا في شهر الكانون/ ديسمبر الماضي، من المشاركة في هذه القمة.

وقال مسئولون في الاتحاد خلال القمة المشار إليها: إن منع الدولتين من الحضور يثبت أن القارة قد تركت ماضيها المليء بالإخفاقات».

الفصل الثالث

الدور الليبي في قضايا الاتحاد الإفريقي ومشاكله

تمهيد:

ليس ثمة خلاف على حيوية الدور الذي تلعبه الجماهيرية الليبية العظمى في القارة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ككيان ممثل لها وهو ما أكسبها إلى حد بعيد الكثير من زخمها وهيبتها منذ أمد طويل.

يبدو أنه في الآونة الأخيرة ثارت علامات استفهام كثيرة حول طبيعة هذا الدور، خصوصا في ظل ما يعتريه من تغيرات متلاحقة صبت في مجملها في انحساره وتراجعه بشكل غير معهود، الأمر الذي اعتبره البعض خروجا عن المألوف. **وسوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:**

المبحث الأول: وقد خصص لدراسة الدور الليبي في معالجة مشاكل وقضايا الاتحاد الإفريقي العظيم.

والمبحث الثاني: وقد تناولت فيه تجربة الاتحاد الأفريقي العظيم مع تقييم للدور الليبي في هذه التجربة. وسوف يلاحظ القارئ أن التجربة الأفريقية جديرة بالتشجيع والاهتمام.

وخاتمة الدراسة: خصصت لتقويم دور الزعيم الليبي معمر القذافي داخل الاتحاد الإفريقي.

▪ المبحث الأول:
قضايا الاتحاد الإفريقي ومشاكله

ما يجب أن يضطلع به، ليثبت أنه بديل عن منظمة الوحدة الإفريقية، وليس بديلا عن اسمها فقط[١]..

كما أن الزعماء الإفريقيين، عليهم أن يتحملوا مسؤولية الترويج والاحترام لحقوق الإنسان، المكفولة في المواثيق والعهود الدولية، لجميع شعوب القارة.

وهذه القضية بالذات قد لاقت من الاتحاد ومن ليبيا اهتماما شديدا على مدار سنوات حياة الاتحاد الفتية.

أولاً : قضية إصلاح الأمم المتحدة (مجلس الأمن):

خلال مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي، بمدينة مابوتو، عاصمة موزامبيق، من ١٠ إلى ١٢ ناصر/ يوليو ٢٠٠٣، بدأ القادة الأفارقة وهم أكثر تصميما على التصدي للجماعات المتمردة، والحكومات المارقة، التي تتورط في صراعات قاسية، تعرقل التنمية في القارة الإفريقية. وطغى على المؤتمر الشعور بعدم السماح لهؤلاء بتدمير اتفاقيات وقف إطلاق النار، وغيرها من الاتفاقيات، المتعلقة بتهدئة الأوضاع، والتخفيف من حدة الحروب والصراعات، والتي لا يسفر عنها سوى المزيد من الاستنزاف والتدمير للموارد، والتعطيل لعمليات التنمية، والترسيخ للعدوات والكراهية. ينبغي لمؤتمر القمة مناقشة إحدى عشرة حربا أهلية، كتلك التي في ليبيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية، والسودان، وساحل العاج. ولم

---

(١)احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي.... دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية»، مجلة دراسات طرابلس، العدد العاشر خريف ٢٠٠٢، ص: ٢٣.

يكن إطفاء تلك الصراعات والحروب يتأتى إلا بصعوبة بالغة؛ ولكنها سرعان ما تلتهب، لتبدأ من جديد المجازر وسفك الدماء، كما في ليبيريا، حيث انتهكت الحكومة، والقوات المتمردة، اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ ليقتل في العاصمة، منروفيا، خلال أسبوعين فقط، أكثر من ٤٠٠ شخص، ويشرد أكثر من ٢٥٠ ألفا آخرين.

أن هناك تفاؤلا حذرة بالسيطرة على المشاكل الإفريقية، ولاسيما تلك التي تواجه مبادرات حفظ السلام الإفريقية، والمتمثلة في الحاجة إلى مصادر: تمويلية ولوجستية (تموينية)، من أجل الجنود. فالجهود مثلا، المبذولة لإقرار السلام وحفظه، في بوروندي، بين الحكومة والجماعات المتمردة، كانت محدودة، وواهية؛ إذ إن إثيوبيا وموزامبيق، اللتين أسهمتا بقوات لوضع اتفاق وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعلي، بالقوة لم تكونا قادرين على حفظ السلام في دولة، خربتها الحرب. والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، اللتان كان من المفترض أن تقدما مساعدة على حفظ السلام الإفريقي، في رواندا، فإنهما لم يقدما الدعم اللازم، والنتيجة أن قوة عسكرية صغيرة من الجنوب الإفريقي قوامها ٩٠٨ جندي فقط نشرت في بوروندي، في الوقت الذي تعاظم فيها الصراع، وبخاصة بعد اغتيال جنود من التوتسي في التمور/ أكتوبر ١٩٩٣، ميلكار نداديا **Melchior Ndadaye**، أول رئيس للدولة، من الهوتو، كما قتل أكثر من ٢٥٠ ألف شخص، في بوروندي، وفقا لتقديرات هيئة المعونة العاملة في إفريقيا الوسطى، وكان التوتسي يسيطرون على الجيش. وهم يمثلون ١٥٪ من سكان بوروندي، البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة، وتولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة حفظ السلام في ليبيريا. وخططت لإرسال قوة عسكرية إليها، قوامها ألف جندي، وأعلنت حاجتها إلى دعم: مالي ولوجستي (تمويني)، من القوى العظمى. ورأت أنه من الضروري توفير ١٠٤ ملايين دولار أمريكي لقوات غرب إفريقيا؛ لإقرار السلام في ذلك

البلـد، طيلـة سـتة أشـهر، وطالبـت الجماعـة واشـنطن بإرسـال ١٥٠٠ جنـدي؛ فبادرت هذه إلى إرسال وفد، يضم ٣٢ عضوًا أمريكيًا، إلى متروفيـا؛ للوقـوف عـلى المتطلبات الأمنية، والاحتياجات الإنسانية، لنحو ثلاثة ملايين ونصـف المليـون من السكان.

إلا أن المشرعين الأمريكيين، أوضحوا أن هناك قلقـا حـول الالتـزام بإرسـال قوات أمريكية إلى ليبيريا، يثير القلق، وخاصة بعد تزايد القتلى في صـفوف القـوات الأمريكيـة في العـراق. زد عـلى ذلـك أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مثقلـة بالتزاماتها، المتمثلة في انتشار نحو ١٥٠ ألفا من جنودها في العـراق، وفي كوسـوفو نحو ٢٥ ألفا، وفي أفغانستان نحو ٨ آلاف.

لقد كان مقترحا تكوين قوة نشيطة، قوامها ٥ آلاف جنـدي، مـن أجـل عمليـة حفظ السلام في ليبيريا، وهو ما حمل نيجيريا على التبـرع بنفقـات انتشـار قواتهـا في ذلك البلد؛ إذ إنها كانت قد أنفقت أكثر من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي في عمليـات حفظ السلام فيـه وفي سيراليون. أمـا مفـوض الاتحـاد الأوروبـي للتنميـة، بـول نيلسون، الـذي حضـر القمـة في مـابوتو، فـأعلن أن الاتحـاد الأوروبـي سـيدعم مبادرات حفظ السلام الإفريقية(١). ولكن، ما يبدو واضحًا، أن مبلـغ ٢٥٠ مليـون يورو (نحو ٤٢٠ مليون دولار أمريكي) كانت مخصصة لهذا الغـرض، اسـتنفقتها التسوية السياسية للأزمة بين أوروبا وإفريقيا، في شأن زيمبابوي، إذ رفض الاتحـاد الأوروبي محاورة أي ممثل لحكومة البلد المذكور، لأنها بلغت السلطة بـالإكراه، في الانتخابات العامـة؛ مناقضـة بـذلك الاتحـاد الإفريقـي، الـذي رأى أن عمليـة الانتخـاب تلـك، كانـت شـرعية. وعـلى الـرغم مـن المفاوضـات الكثيفـة بـين المنظمتين، فإن الأزمة ظلت مدرجـة في خطـط قمـة الاتحـادالإفريقي في الوقـت الذي استمرت فيه مطالبات الولايات المتحدة الأمريكيـة، والاتحـاد الأوروبـي، بانتخابات جديدة في زيمبابوي. لقد كان رأي الاتحـاد الإفريقـي، أن الأوضـاع في

---

(١)الأهرام، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٦٩، القاهرة، ناصر/ يوليو ٢٠٠٧، ص: ٦.

ذلك البلد هي شأن داخلي، وإن كانت تحوز اهتمام القمة، زد على المشاكل الأنفة، أن الدول الإفريقية تباطأت في التصديق على بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي، التابع للاتحاد الإفريقي، و الذي يرتجي أن يطور قدرة الاتحاد على التزام عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية. فالبروتوكول يقضي تكوين قوة عسكرية احتياطية أفريقية، قادرة على تحمل مهامها في المراقبة، ومنع الصراعات الإفريقية. ولم تصدق على البروتوكول، في قمة مابوتو، بموزامبيق، في ناصر/ يوليو ٢٠٠٣، سوى ١٤ دولة فقط؛ ما حال دون نفاذه، الذي يشترط تصديق الأغلبية المطلقة، أي ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، البالغ عددها ٥٣ دولة، ولا يعزى بطء التصديق على البروتوكول إلى الانتقادات أو الاعتراضات عليه؛ وإنما إلى تخوف الدول من أن التصديق عليه، قد يؤثر في سيادتها وقوانينها الوطنية»[١].

ثانيًا- قضايا ومشاكل تعود إلى الاتحاد الإفريقي ذاته :

بعد هذه الأعوام من دخول الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ الفعلي، وحلوله محل منظمة الوحدة الإفريقية، ينبغي له الاضطلاع بمهام صعبة، وأعمال جوهرية، تدحض الادعاء بأنه «متجر للكلام» (**Talk Shop**)، أو منتجع لوزراء عاشقين للسفر والترحال. ولن يتأتى له ذلك إلا بإحداث عملية تغيير وتطوير جذرية للسلوكيات والممارسات، التي تخدم قضايا التعاون والتضامن، وتحقق أهداف دولة الأعضاء ومصالحها. إن تحديد المشاكل، التي تواجه الاتحاد الإفريقي، وتنعكس تأثيراتها عليه، هو الخطوة الأولى نحو إصلاحه وتغييره وتطويره اومن ثم، فإن الاهتمام غالبا ما يتركز في قضايا القارة، كالوضع بدارفور، الذي أولاه الرئيس النيجيري اهتمامه، في قمة أي النار/ يناير ٢٠٠٦، إذ أشار إلى أن الوضع الإنسائى في الإقليم، ما زال يبعث على القلق، على الرغم من جهود بعثة الاتحاد الإفريقي، وطالب أطراف الأزمة بالتوصل إلى اتفاق، في أبوجا، حيث تدور مفاوضات السلام، برعاية أفريقية. أما الرئيس السوداني، فوعد بحل أزمة

(١)جريدة الأهرام الأعداد الصادرة في ارعود ناصر يوليو ٢٠٠٧، ص: ٩.

الإقليم، في أقرب الآجال. وأشاد بالجهود الإفريقية والدولية، في إحلال السلام في أنحاء السودان[1].

وأثيرت في القمة نفسها، والتي تغيب عنها ١٤ رئيس دولة، بينهم الرئيسان: المصري والجزائري، عودة الاضطرابات والأزمة بين تشاد والسودان، واختص رئيس مفوضية الاتحاد بحديثه «الوضع في ساحل العاج، الذي بات مثيرا للقلق، بعد موجة التفاؤل، التي أثارها تعيين رئيس الوزراء، يحظى بالإجماع، وهو تشارلزكونان بانى». ودعا أوباسانجو إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع أعمال، من شأنها زعزعة الاستقرار بين السودان وتشاد، اللذين يتبادلان الاتهامات بمبادرة كل منهما إلى اعتداءات على الدولة الأخرى، وتعين على القادة الأفارقة كذلك، أن يتخذوا قرارًا، في شأن مصير الرئيس التشادي السابق، حسين حبري، المقيم بالمنفي، في السنغال، والذي تطالب بلجيكا بتسلمه، لمحاكمته في قضايا، تتعلق بانتهاكات «خطيرة» لحقوق الإنسان، كما بحثوا حقوق الإنسان بالقارة، في ضوء تقرير لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد، إذ أشار وزير خارجية جيبوتي، محمد علي يوسف، إلى أن كثيرا من الجدل، قد أثير بين العديد من الدول، التي خرقت حقوق الإنسان؛ ما جعله يرتد إلى اللجنة، بسبب اتهامات بأن من وجهت إليهم التهم، ليست لديهم فرصة الدفاع عن أنفسهم، وعموما، تواجه الاتحاد الإفريقي، وتؤثر في مدى فاعليته مشاكل شتى، يمكن حصرها في ما يلي:

١. مشكلة تنوع الصراعات الإفريقية وتعددها:

تموج القارة الإفريقية بصراعات مسلحة، لا تزال تحصد. وفقا للأمين العام للأمم المتحدة أعدادا خيالية من الأفارقة، رجالا ونساء وأطفالا، وتعوق تنمية القارة برمتها. يبدو أن تباشير السلام، وبشائر التقدم، بدأت تلوح في بعض البلدان، بما فيها بوروندي، وساحل العاج، والسودان؛ وستطال الصومال، كما تحققت

(١)التقرير الاستراتيجي الإفريفي ،٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة، ص ص: ١٢- ٣٠.

إنجازات مهمة في عملية السلام، في جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله. وهذه أمثلة مشجعة على إدارة الصراعات وحلها. وكانت فيها القيادة الإفريقية العامل الحاسم[١]. غير أن القارة لا تزال تفجع في ليبيريا، ومنطقتي إيتوري وكيفوس المحاصرتين، في جمهورية الكونغو الديموقراطية حيث ارتكبت فظائع، أكدت أنه ليس لدي إفريقيا آليات لمنع نشوب الصراعات، أو فرض احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي»[٢].

نعم، يمكن للمؤسسات الدولية أن تعين المبعوثين، وتحث على المفاوضات، وتنفق بلايين الدولارات على بعثات حفظ السلام؛ ولكن، ليس لذلك أن يخمد الصراعات، مالم تتوافر الإرادة والقدرة السياسية داخل إفريقيا. لذلك، يجب على الاتحاد الإفريقي العمل على وضع استراتيجية متكاملة للتسويات السلمية. وينبغي لقادة إفريقيا، أن يقنعوا شبابها بأهمية الحفاظ على أرواح إخوانهم الأفارقة وسلامتهم[٣]. ولا بد من اليقين، أنه لا بديل عن السلام، وهناك من الأفارقة من آمنوا بذلك، وبخاصة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية؛ بيد أن السلام الدائم أمر يتجاوز حالة اللاحرب[٤].

٢. مشكلة تعثر التحول الديموقراطي:

لن يكتب للسلام أن يدوم، ما لم يصحبه التحول الديموقراطي، والحكم

---

(١)أحمد إبراهيم محمود، بروتوكولات الترتيبات الأمنية والعسكرية، السياسة الدولية، ع ١٦٠، الطير أبريل ٢٠٠٥، ص: ٢٩.

(2)Tim Muthiri (Editor). The African Union and Its Institutions. P.17.; Samuel M. Makinda and F. Wafula Okumu. The African Union: Challenges of Globalization. Security. and Governance (Global Institutions). P. 20; and Murray Rachel. Human Rights in Africa: From the OAU to the African Union. P. 16.

(٣)جريدة الأهرام الأعداد الصادرة في ار٢و٣ ناصر يوليو ٢٠٠٧، ص: ٧.

(4)Christian Nitschke Smith. Anticipating African Conflicts: A Capability Assessment of the African Union and its Continental Early Warning System. P. 22.

الرشيد؛ فالبلدان الديموقراطية، لا تعلن -عـادة- الحـرب بعضـها عـلى الـبعض. وكلما ازداد عددها، ازدادت فرص تحقيق السلام الدائم. وتعني الديموقراطيـة في ما تعني تناوب الحكم، وما فتئت تتأكد من وقت إلى آخـر، وفي كـل أنحـاء العـالم، جدوى التغيير السلمي في الحكم؛ فالديموقراطية نضال متواصـل، ولكنـه نضـال بالوسائل السـلمية. كثيـر مـن البلـدان الإفريقيـة، تمهـد للأخـذ بالديموقراطيـة، المتعددة الأحزاب؛ بل إنها قد أخذت بهـا، ولا تقتصـر الديموقراطيـة عـلى تنظـيم الانتخابات فقط، وإنما تتجاوزه إلى احترام الجميـع لسـيادة القـانون، بمـن فـيهم الحكومة والحزب الحاكم، وهي تقتضي مؤسسات قابلـة للاسـتمرار، مـن أجـل تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان الخاصـة بالشـعوب الإفريقيـة كلهـا، بمـا فيهـا الأقليات، كما أنها تحتاج إلى اهتمام دائم، وفعال، يختصها به مجتمع مدني، يتسـم بالحيوية واليقظة. ويجب أن تساير الديموقراطية كل عمل، يستهدف القضاء عـلى الفقر، ويحقق التنمية؛ وما يعني الاستثمار، بكثافـة، في التعلـيم وإنصـاف المـرأة، اللذين يشكلان أكثر استراتيجيات التنمية فاعلية[١].

٣. مشاكل الهيكل المؤسسي للاتحاد الإفريقي:

هيكل الإتحاد الإفريقي هو إحدى مشاكله، إذ استلهم مؤسسوه هيكل الاتحاد الأوروبي؛ وشتان ما بين الاتحـادين! فأوروبـا خطـت خطـوات طويلـة، قبـل أن تحقق وحدتها، إضافة إلى الاقتصاديات المزدهرة لـدولها. والاقتصـاديات القويـة لبعض البلدان الأكثر تطورا، مثل: ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ساعدتها عـلى تفعيل الاقتصاديات للبلدان الأقل تطورا، وذلك مـا تفتقـر إليـه إفريقيـا؛ فمعظـم بلدانها، لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة.

(١)جريدة البيان الإماراتية، الاتحاد الإفريقي يستهل مسيرته باربعة أجهزة السامية، الأربعاء ١٠ يوليـو ٢٠٠٢.

ويسعى الهيكل المؤسسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء المصرف المركزي الإفريقي، وبنك الاستثمار الإفريقي، وصندوق النقد الإفريقي. فهل يمكن للدول الإفريقية المدينة، وركيكة الاقتصادات، أن تنشئ هذه المؤسسات المالية! كما يعاني الاتحاد الإفريقي عجز دوله عن دفع حصصها المالية في ميزانيته. فدوله الثلاث والخمسون، لم يف منها بحصة العضوية سوى ١٦ دولةوناهزت المتأخرات ٤٢ مليون دولار أمريكي، وإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية، قد عانت مشكلة التمويل، على قلة مؤسساتها، فماذا يفعل الاتحاد الإفريقي، الذي زاد من عدد مؤسساته! وهل يمكنه أداء مهمته بكفاءة، في ظل عجز الكثير من دوله عن دفع حصص العضوية!

٤. تواضع الجهود المبذولة لتنشيط وتحسين الشروط والعلاقات التجارية:

تعتبر إفريقيا أفقر منطقة في القرن الحادي والعشرين، فهي تأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية توفر واستخدام التقنيات الحديثة وهي الأكثر مديونية وتهميشا في العالم، وبالرغم من أنها تشكل ١٢.٥٪ من مجموع سكان العالم، إلا أنها تنتج فقط ما نسبته ٣.٧٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وتساهم بنسبة ١.٧٪ فقط في التجارة العالمية للبضائع والخدمات كمصدرة لخمس إجمالي ناتجها القومي، ولذلك ما برحت إفريقيا محتاجة إلى بناء اقتصاديات قادرة على المنافسة؛ وتعزيز التبادل التجاري، داخل أقاليمها، للتغلب على العراقيل التي يشكلها حجم الأسواق وزيادة قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية العالمية[(١)].

٥- الفقر: يضم العالم ٣٤ دولة مصنفة كأقل دول العالم نموا ومن بينها ٢٤ دولة من إفريقيا. وتبلغ الديون الخارجية لهذه الدول ٣٧٠ مليار دولار أي ما يعادل نسبة ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي. ويبلغ سكان الدول الواقعة جنوب الصحراء ٦٠٠ مليون نسمة ونصفهم يعيش بمتوسط دخل لا يتجاوز نصف دولار يوميًا.

---

(١)جريدة عكاظ السعودية، العدد الصادر في ٣٠ الربيع / مارس ٢٠٠٦، ص: ٤.

ومما يزيد الأمر صعوبة موجات التصحر التي تتعرض لها إفريقيا، فمن المتوقع أن تفقد هذه القارة ما نسبته ٢٥٪ من أراضيها الصالحة للزراعة بسبب هذه المشكلة.

٦- المجاعات: يذكر تقرير لبرنامج الغذاء العالمي ولمنظمة الأغذية والزراعة أن الملايين من البشر في ليسوتو وزامبيا وموزمبيق ومالاوي وزيمبابوي وسوازيلاند يعيشون على حافة المجاعة. وقد أدت المجاعة في زامبيا إلى أكل الناس للأعشاب والأشجار التي قد تكون مسمومة أحيانا » .

كما تفشت بزامبيا الظواهر المصاحبة للفقر كالتلصص والبغاء كوسائل لكسب الطعام، ويحتاج ٢.٣ مليون نسمة بهذه الدولة إلى مساعدات غذائية تصل إلى ١٧٤.٣٨٣ ألف طن لسنة ٢٠٠٣.

٧- الأزمة الغذائية: تهدد الأزمة الغذائية نحو ١٣ مليون نسمة بالمجاعة بجنوب القارة الإفريقية وحدها. وتتعرض عدة بلدان في جنوب القارة الإفريقية لمخاطر حقيقية منها: ليسوتو وملاوي وسوازيلاند وزمبابوي، ومن المحتمل أن يموت، خلال عقد من الزمن، أكثر من ١٣ مليون نسمة جراء الجوع. وتعتبر زامبيا -على سبيل المثال- في وضع قائم حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية قبل حلول الموسم المقبل في الربيع مارس ٢٠٠٣ بنحو ٢.٣ مليون نسمة، كما تقدر المعونة الغذائية المطلوبة بنحو ١٤٧.٣٨٣ ألف طن.

٨. إحباط التحول الزراعي: لا بد من تحقيق تحول زراعي، من أجل الخروج من نمط الأزمات الغذائية المتكررة، والمجاعة في إثيوبيا وإريتريا، أدت بحاجة إفريقيا الملحة إلى تطوير قدرتها على تغذية نفسها، وتحقيق ثورة خضراء، تستدعي نهجا جوهريا، على جبهات متعددة، وبالاعتماد على التكنولوجيات: الجديدة والراهنة؛ إضافة إلى الاعتماد على إدارة الأراضي والمياه إدارة واعية.

٩. تحدي الأمراض: الصحية والاجتماعية: لا تقتصر معاناة القارة الإفريقية

على الجانب الاقتصادي فقط وإنما تمتد لتشمل جوانب أخرى مهمة وبخاصـة في النواحي الصحية التي تؤثر على عمليات التنمية، ومن أبرز المشكلات الصـحية في هذه القارة انتشار العديد من الأمراض المتوطنة فما زالت القارة الإفريقية عرضـة للعديد من الأمراض الصحية، كالإيدز، والملاريا، ومرض النوم، والسل الرئوي، وإدمـان المخـدرات، فضـلا عـن الأمـراض الاجتماعيـة، كـالفقر، والبطالـة، والجوع[1]..

وفي هذا الصدد، أشار الرئيس المـوزامبيقي، شيسـانو، قبـل القمـة وأثناءهـا، بموبوتو، عام ٢٠٠٣، إلى أنه سيتعين علينا نحن القـادة- أن نبـذل قـدرة أكبـر مـن المجهودات، لمكافحة الإيدز ودحره. إذ يتعـين علينـا أن نبـدي قـدرا كبيـرا مـن الالتزام، ونضطلع باعمال كبيـرة، لمواجهـة وبـاء، في إمكانـه أن يفتـك بشـعوبنا، ويؤخرنا، سنوات عديدة، عن تحقيـق التنميـة». إن أشـد الأخطـار، التـي تواجـه إفريقيا، حاليا، هو استشراء فيروس نقص المناعـة البشـرية، الإيدز،ولاسـيما أنـه يتفشي أوساط المرأة، عمـاد الأسـرة الإفريقيـة، وعائلـة القـارة الإفريقيـة وحبـل نجاتها. ولذلك، تعد مكافحة الإيدز أمرًا حيويًا.

ولن يؤمل أي تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية، للألفية الجديدة، ما لم تتـأت السيطرة على ذلك الفيروس، ولا يمكن كبحه إلا باستجابة كل قطاعات المجتمـع استجابة منسـقة، الحكومـات، المـدارس، الشـارع، أمـاكن العبـادة، الأسـر، وفي أوساط ضحاياه أنفسهم. كما أنه يقتضي تسليط الأضواء عليه، لتجنبه، فضلا عـن الإعلان به، للتصدي له.

أ. مرض الإيدز: يعتبر مرض الإيدز من أهم أسـباب المـوت في إفريقيـا، وقـد أصاب هذا الداء القارة الإفريقية في مقتل وخلف خسائر بشرية واقتصادية أكثر مما خلفته الحروب الأهلية والإقليمية، فهنالك ٢٤ مليون ونصف المليون ما بين بالغ

(١)الجزيرة نت، الاتحاد الإفريقي ينافش صراعات القارة، ٤ النوار/ فبراير ٢٠٠٣، ص: ٢.

وصبي مصابون بالإيدز في إفريقيا، وهو ما يقدر بنسبة ٧٠٪ من المصابين عالميا. ويتسبب وباء الإيدز في ٢٩ دولة أفريقية في حصد أرواح ٩١٪ من نسبة الوفيات، وليس المستقبل المنظور بأفضل حالا من الواقع، فمن المتوقع أن يصاب بالإيدز ١٠.٥ مليون طفل خلال العشرين عاما بعد أن كان عدد المصابين ١.٣ مليون سنة ١٩٩٩. وهنالك ٤٣ مليون طفل مهددون بفقد والديهم بحلول عام ٢٠١٠. وتعد بتسوانا الدولة الإفريقية الأكثر إصابة بداء الإيدز إذ يوجد بها ٣٥٪ من المصابين البالغين، ومن المفارقات أن ٩٥٪ من المصابين بالإيدز يوجدون في دول فقيرة بينما ٩٥٪ من الأدوية المصنعة لعلاج هذا المرض توجد في الدول الغنية[1].

ويقدر الخبراء أن إفريقيا بحاجة إلى ٣ مليار دولار بشكل عاجل لمواجهة خطر الإيدز. ويذكر تقرير إحصائي نشره المؤتمر الدولي الرابع عشر الذي عقد أوائل شهر ناصر يوليو الجاري ببرشلونة بإسبانيا أن معدل العمر بخمس دول أفريقية أصبح تحت الـ٤٠ سنة نظرا الانتشار مرض الإيدز، وهي: بوتسوانا وموزمبيق وليسوتو وسوازيلاند وجنوب إفريقيا. وأكد نفس التقرير أنه مع حلول سنة ٢٠١٠ ستكون نسبة الوفيات أعلى في هذه الدول من نسبة المواليد.

ب.- مرض النوم: ينتج عن لسع ذبابة التسي تسي مرضا يعرف بمرض النوم بالنسبة للإنسان ويسمى هذا المرض ب«الناجانا» بالنسبة للحيوان. وذبابة التسي تسي شأنها شأن بعوضة الأنوفيلس تتغذى على الدماء وتنقل الطفيليات من المصاب إلى السليم وتهاجم الجهاز العصبي للإنسان والحيوان، وأعراض المرض مثل الملاريا عبارة عن حمى وصداع وألم في المفاصل، ثم يصاب المريض بالهذيان والضعف ويدخل، إذا لم يعالج في الوقت المناسب، في غيبوبة يتلوها الموت. ويصيب هذا المرض أكثر من نصف مليون أفريقي سنويا. ويوجد في ٣٧ بلدا جنوب الصحراء الكبرى ويهدد ٥٠ مليونا من بني البشر و٤٨ مليون رأس من

(1) Kofi. Kissi Dompere. African Union: Pan African Analytical Foundations. Feb 2006). P. 26.

الماشية، وهناك نحو ١٠ ملايين كيلومتر مربع من القارة الإفريقية موبوءة بذبابة تسي تسي». وبالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان فإنها تفقد ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون و١.٢ مليار دولار كل عام في الجهود المبذولة لمكافحة المرض وكخسائر مباشرة في إنتاج اللحوم والألبان. ومرض النوم من عوائق التنمية الخطيرة بإفريقيا، وتتكلف الدول الإفريقية أموالا طائلة للقضاء عليها باستخدام المبيدات ونصب الشراك واستخدام طائرات الهيلوكبتر الحاملة للمبيدات الحشرية واستخدام الإشعاع لإصابة الذباب بالعقم وكلها وسائل تحمل الدول طاقات كبيرة وتظل خطورة الذباب مستفحلة رغم ذلك. ويعالج المصابون بهذا المرض في مراحله المتأخرة بمركبات الزرنيخ التي لها تأثيرات جانبية وتعد مسؤولة عن موت ١٠٪ ممن يستعملون هذا المرهم.

ج - الملاريا: تعد الملاريا أحد أهم أسباب الوفيات بإفريقيا وأحد العقبات أمام التنمية الاقتصادية للقارة. وتفقد إفريقيا ما يقدر ب ١٢ مليار دولار من الناتج المحلي الخام بسبب هذا المرض. وقد تم تسجيل ٢٠٠ مليون حالة إصابة حادة في العالم يموت منهم أكثر من مليون نسمة كل سنة. وكان نصيب القارة السمراء ٩٠٪ من هذه الحالات.

د- السل الرئوي: هناك مليارين من البشر أي ثلث سكان العالم تقريبا يحملون جرثومة السل الرئوي، ٥ إلى ١٠٪ من هؤلاء سيصبحون مرضي فعلا بالسل، يتركز ٨٠ ٪ من هذه الإصابات في ٢٢ دولة. أما في إفريقيا فسوف يصل عدد المصابين بالسل الرئوي حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، إلى ٤ مليون حالة في سنة ٢٠٠٥، ويلاحظ أن عدد المصابين بهذا المرض في إفريقيا يزداد بمعدل ١٠٪ سنويا. أمام هذه العقبات والتحديات التي باتت مرادفة للقارة الإفريقية كلما جاء ذكرها بات من المؤمل على الاتحاد الإفريقي الوليد أن يجد طرقا جديدة للتعامل مع هذه المشكلات القديمة والمزمنة.

١٠. التواني الدولي في دعم جهود التنمية الاقتصادية الإفريقية:

تمثل هذه العقبة واحدة من أبرز ما يواجه الاتحاد الإفريقي؛ إذ إن الدعم الخارجي، بمعناه الشامل، وليس الذي يتوقف عند تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة أو الذي يقتصر على الاعتمادات فقط، التي يبادر كثير من النخب الحاكمة إلى الاستئثار والتلاعب بها- هوما أعوز إفريقيا دوما، بل هو الذي أدى إلى ذلك التراجع المطرد. ولعل ما يتعين علي القادة الأفارقة فعله، لاستكمال اتحادهم ومده بأسباب الفاعلية والجدوى، أن يسعوا من أجل إنشاء صندوق عالمي لتنمية إفريقيا، يكون محدد الأهداف والصلاحيات والموازنات والآليات، ويتسم بقدر كبير من الشفافية، وليس هناك ما يمنع تأسيسه في إطار ما يعرف بالمشاركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ويكفل لجميع الأطراف المنتسبين إليه قدر من المصالح المتبادلة.

ولعل ما تزخر به القارة الإفريقية من موارد، هو خير مشجع لتلك الأطراف جميعها. يعتزم الاتحاد الإفريقي إنشاء مؤسسات مالية ونقدية، كالمصرف المركزي الإفريقي؛ ولكنه لم يوضح ماذا سيستودعه، قبل أن تتخلص إفريقيا من ديونها، التي تفوق ٣٤٠ مليار دولار. فهل القارة السمراء قادرة على إنشاء تلك المؤسسات؟ وهل هي قادرة على الاستفادة الحقيقية منها، وتوظيفها التوظيف الملائم، فتكون مؤسسات ناشطة وفعالة؟ أم أن الأمر، لا يعدو وضع تصورات، والركض وراء تطلعات، لا علاقة لها بالواقع الحي والملموس. كذلك هو شأن أجهزة الاتحاد الرئيسية، كبرلمان عموم إفريقيا، ومجلس الأمن والسلم الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية، ولجنة المندوبين الدائمين (السفراء)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فمن أين ستأتي الموارد، اللازمة للإنفاق على كل تلك الأجهزة؟ وإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية السابقة، بمؤسساتها المحدودة، و المعدودة، قد ناءت بالمشكلة التمويلية؛ وإذا عجز كثير من دول الاتحاد الإفريقي عن دفع حصصها في ميزانيته؛ فأي مصير، ستنتهي إليه الأجهزة

المزمع تأسيسها تحت مظلة ذلك الاتحاد!

١١. استشراء الفساد في إفريقيا:

يجشم الفساد القارة الإفريقية ١٥٠ مليار دولار، كل عام. إنه منتشر في كل مكان، وفي ثنايا الحياة الإفريقية؛ يعطل الاستثمارات، ويعرقل التنمية، ومعظم الخسائر، تنزل بالفقراء، ولا سيما في أشد الدول الإفريقية فقرًا، واقترح الاتحاد الإفريقي جملة من الحلول للمشكلة، من بينها أن يصرح المسؤولون عن ممتلكاتهم، قبل أن يتسلموا مناصبهم وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسؤولين وتصادر ممتلكات من يثبت تورطهم في الفساد. ويعكس ذلك الوعي المتزايد، في القارة الإفريقية، بالأضرار الناجمة عن الفساد؛ ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالشفافية والمسؤولية، من أجل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم.

وفي المبحث التالي سوف نتتبع جهود الاتحاد وجهود الجماهيرية الليبية في إيجاد حلول لكل هذه المشكلات.

ثالثًا: مشكلتا دارفور وتشاد (كنموذج لمشكلات القارة):

تصدي الاتحاد الإفريقي منذ البداية كما قلنا لمشكلات القارة وكان على رأس هذه المشكلات أزمتا دارفور وتشاد، وكان للاتحاد عامة وللجماهيرية الليبية خاصة جهدا لا ينكر في محاولة أيجاد حل لهاتين الأزمتين. كما لعب الزعيم الليبي معمر القذافي بصفة أخص جهدا كبيرا من أجل إنجاح مساعي التوفيق بين أطراف الأزمة في كلتا الحالتين.

١-. بالنسبة لأزمة دار فور:

أشارت المنظمة إلى أن الوضع في دارفور يزداد خطرًا، وتتكاثر ضحاياه؛ فتقارير بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، تؤكد استمرار

مسؤولية الحكومة السودانية عن الغارات المسلحة على المدنيين، كما اتهمت الخرطوم بعرقلة التدخل الدولي في دارفور، ومقاومة أي محاولات دولية، ترمي إلى تحسين أوضاع المدنيين، بما في ذلك محاولة نشر قوة تابعة للأمم المتحدة[1].

ويلعب الاتحاد الإفريقي دورا هاما وحيويا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في إقليم دارفور غربي البلاد، ودعم جهود التسوية السياسية للأزمة من خلال التفاوض والحوار. وهذا يؤكد ما تقوم به أجهزة الاتحاد الإفريقي سواء كانت المفوضية أو لجنة السلم والأمن أو لجنةحكماء إفريقيا، وتأتي زيارة مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي للسودان في التمور أكتوبر ٢٠٠٩ في إطار التنسيق والتشاور بين الجانبين، ومناقشة ما يتعلق بتقرير لجنة حكماء إفريقيا ومفاوضات الدوحة بين الخرطوم ومتمردي دارفور والمقرر لها السادس عشر من الحرث/ نوفمبر المقبل (٢٠٠٩). وكانت لجنة حكماء إفريقيا برئاسة رئيس جنوب إفريقيا السابق ثامبو أمبيكي قد أصدرت تقريرا دعت فيه إلى تكوين محكمة «مختلطة»، من قضاة السودان ومن خارجه لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور غربي السودان والذي يعاني حربا أهلية منذ العام ٢٠٠٣. وقد أشاد الرئيس السوداني البشير على الاتحاد الإفريقي و أكد تقديره للدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد لتحقيق الاستقرار ودعم العملية التفاوضية وأكد أهمية دور الاتحاد الإفريقي في دارفور« ورفض المسؤول السوداني مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السوداني أعطاء موقف واضح حول رؤية الخرطوم للتقرير الذي أعدته لجنة حكماء إفريقيا حول دارفور. وقال: «نحن في مرحلة دراسة التقرير وتقييم سلبياته وإيجابياته وسيكون ردنا رسميا من خلال قمة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي ستعقد بالعاصمة النيجيرية أبوجا في التاسع والعشرين من شهر الحرث نوفمبر ٢٠٠٩. وكلف الرئيس السوداني لجنة برئاسة

---

(١)حمدي عبد الرحمن، ورقة عمل مقدمة أثناء المؤتمر الدولي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الصيف يونيو ٢٠٠٦، ص: ١٧.

نائبه علي عثمان محمد طه بالنظر في تقرير اللجنة والتوصية بشانه، فيما قالت الحكومة السودانية أنها ستعلن موقفها رسميا على لسان طه، الذي يرأس وفد السودان المشارك في قمة مجلس الأمن والسلم الإفريقي[1]. وقد توقع الاتحاد الأفريقي تجاوب السودان مع تقرير لجنة حكماء إفريقيا برئاسة رئيس جنوب إفريقيا السابق تامبو أمبيكي لمعالجة أزمة إقليم دارفور بغربي البلاد[2]. وأكد رمضان العمامرة مفوض مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، في تصريحات صحفية بالخرطوم، أن السودان حريص على تعزيز دور الاتحاد الأفريقي، وأن الحكومة السودانية هي التي ساعدت في نشر القوة المشتركة بدارفور، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تكون هناك استجابة من قبل السودان تجاه تقرير الحكماء، وأن تتعامل الخرطوم معه بكل صدق. كما أكد «نحن في المفوضية حريصون على التنسيق والتشاور مع الدول الأعضاء، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية». وأضاف «بما أننا مقبلون على عقد اجتماع على مستوى القمة لمجلس السلم والأمن بالعاصمة النيجيرية أبوجا، فنحن حريصون على معرفة موقف السودان من العمل الذي أنجزته لجنة حكماء إفريقيا، واستعداد السودان للتجاوب والتعامل مع الاتحاد الأفريقي لمواصلة المشوار الذي يهدف لتحقيق الأمن في دارفور»[3]. وقال تقرير لجنة حكماء إفريقيا التي شكلت من قبل الاتحاد الإفريقي، بعد صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير في الربيع مارس ٢٠٠٩.

إن السودان يجب أن يشكل محكمة تضم قضاة أجانب لمحاكمة مرتكبي

(١)بدر حسن شافعي، السودان ودول الجوار ... علاقات المد والجزر، السياسة الدولية، ع ١٧٥، أي النار/ يناير ٢٠٠٩، ص: ٢٣.

(٢)سيدي أحمد بن أحمد سالم، الاتحاد الإفريقي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الجزيرة نت، ١٠ يوليو ٢٠٠٢، ص: ١٤.

(٣)إجلال رأفت، «القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة»، المستقبل العربى، ع ١٦٧، الطير أبريل ١٩٩٧، ص: ٢٢.

الجرائم الكبرى في إقليم دارفور، وأن الأمر يتطلب تعزيز النظام القضائي السوداني بآليات جديدة تتضمن غرفة مداولة جنائية خاصة تكون بمثابة محكمة مختلطة تعتمد على خبرة قضاة مؤهلين ذوي اختصاص من خارج السودان».

٢-. أما بالنسبة للأزمة المتصاعدة في تشاد:

فقد نبهت المنظمة على أن للصراع المسلح المتصاعد، في شرقي تشاد، انعكاساته على آلاف المدنيين. كما أنه يثير أهوال منظمة هيومن رايتس ووتش.

فلا شك أن لبعض العنف أسبابه التشادية الداخلية، إلا أن هناك روابط بين الصراع التشادي وأزمة دارفور. كما أن الحكومة التشادية تتحمل المسؤولية عن دعمها لحركات التمرد في دارفور. وسوف يأتي الحديث عن دور الاتحاد في هذه الأزمة تفصيلا عند استعراض دور الزعيم الليبي معمر القذافي في الفصل التالي.

رابعًا :- مسائل متفرقة :

١-. مسألة ترشح السودان لرئاسة الاتحاد الإفريقي:

أنكرت المنظمة ترشح السودان لرئاسة الاتحاد الإفريقي؛ لمسؤولية الخرطوم عن التدهور في دارفور، عام ٢٠٠٦؛ وهو ما سيضر بمصدقية الاتحاد، على مستوى العالم، بصفته مؤسسة، تسخر جهودها لحماية حقوق الإنسان، كذلك ناقش الجانبان قضية إقليم دارفور، حيث تخطط الأمم المتحدة لتنفيذ عملية مشتركة لحفظ السلام. ويرى الجانبان ضرورة تشجيع وتسريع التقدم في المسار السياسي، بين المتمردين وحكومة السودان وكذلك وقف إطلاق النار؛ والإقلاع عن العنف في دارفور. واتفق الجانبان على أهمية جهود الاتحاد الإفريقي، في الصومال، وضرورة دعمها وتعزيزها، من جانب الأمم المتحدة، والعمل معا على دعم المصالحة الوطنية. ويتوقع أن يمدد مجلس السلم والأمن الإفريقي مهمة قوات حفظ السلام الإفريقية في البلد المذكور؛ بسبب تواني المنظمة الدولية في تولي

ذلك[١]..

وقد طرح العقيد القـذافي برنامجـه، المتعلـق بالولايـات المتحـدة الإفريقيـة؛ وخطته التنفيذية التي أسماها: خريطة الطريق. كمـا نوقشـت موضـوعات التنميـة المستدامة بالقارة؛ وكيفية دعم قوات الاتحاد الإفريقـي، لتنفيـذ مهامهـا في حفـظ السـلام؛ فضـلا عـن مناقشـة معوقـات التنميـة وأهمهـا الأمـراض المسـتوطنة، وبالأخص الإيدز. أما حكومة الاتحاد الإفريقي، فقد تباينت وجهات النظر فيهـا؛ إذ إن أكثر قادة الاتحاد الإفريقي، لا يشاركون العقيـد القـذافي الـرأي، في ضـرورة الإسراع في إقامة الولايات المتحدة الإفريقية وحكومتها الموحدة. ويـرون أنـه لا بد من اتخاذ خطوات تدريجية لتحقيق الوحـدة، والتغلـب عـلى مـا يواجههـا مـن عقبات، ومن أبرزها وجود عدة تجمعـات اقتصـادية في القـارة، وكثـرة النزاعـات المسلحة، و افتقار كثير من الدول الإفريقية إلى حكومات ديموقراطية منتخبة. وقد حذر رئيس كينيا من التسرع في اعتماد حكومة موحدة، مطالبا بضرورة التـدرج في هذا المنهج. واعتمدت القمة تقرير المجلس التنفيذي، الذي تضمن ١١ بنداً، منها توسيع صلاحيات أجهزة الاتحاد، وإدماج أجهزة النيباد في الاتحاد الإفريقي. كما وافقت لجنة مبادرة النيباد على تحويلهـا إلى هيئـة فنيـة ، وتنفيذيـة تابعـة للاتحـاد الأنف.

٢- مسألة النهوض بدور المرأة:

عمل الاتحاد الإفريقي على تحقيق المساواة بين الجنسين، والاعتـراف بـدور المرأة الحاسم في كل مجالات السلام والأمن والتنمية يشكل حدثا مهمـا لتـاريخ القارة الإفريقية[٢]. وقـد تأكـد ذلـك بـأن بروتوكـول الميثـاق الإفريقـي لحقـوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في إفريقيا تـم تعزيـزه مـن خـلال تبنـي إعـلان

(١)فرج عبد الفتاح ورقة عمل مقدمة أثناء المؤتمر الدولي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية. كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الصيف يونيو ٢٠٠٦، ص: ٢١.

(٢)الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الديباجة.

سوليمن الخاص بالمساواة بين الجنسين في إفريقيا عـام ٢٠٠٤[١]. حيـث أن هـذه الآليات توفر حماية خاصـة للمـرأة في النزاعـات المسـلحة وتـوفر حـق المـرأة في السلام والتنمية المستدامة من بين أشياء أخري، كمـا تؤكـد هـذه الآليـات التـزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقـي بإدخـال المسـائل الخاصـة بالمسـاواة بـين الجنسين في مناهجها في جميع المجالات بمـا في ذلـك الصـحة وحقـوق الإنسـان والتعليم والتنمية الاقتصادية والقيادة والسلام والأمن.. وفوق كل ذلـك أسـهمت هذه الآليات في القيام بعمل حاسم هو إضفاء صفة الرسمية على دور المرأة في كـل المجالات وتم الاعتراف بإسهاماتها واحترامها.

ويحتفل الاتحاد الإفريقي بتحقيق العديد من النجاحات من بينها انه منـذ عـام ٢٠٠٣ شغلت خمس سيدات- من بين عشر- وظيفة مفوضـة في مفوضـية الاتحـاد الإفريقي، كما أصبحت وانجارى ماهيا أول امرأة إفريقية تحصل على جائزة نوبـل للسلام وتم ترشيحها كرئيسة للمجلس الاقتصادي والاجتمـاعي والثقـافي التـابع للاتحاد الإفريقي عـام ٢٠٠٤[٢]. كمـا أن رئـيس برلمـان عمـوم إفريقيـا التـي تـم اختيارها مؤخرا مرة أخري لشغل المنصب هي أيضا امرأة فضلا عن انتخـاب أول امرأة لتصبح رئيسة ليبيريا في أي النار/ يناير مـن عـام ٢٠٠٦.وهنـاك أمثلـة كثيـرة لنساء مؤهلات وقديرات في المجال السياسي والاقتصادي يشـغلن الآن حقائـب كان يشغلها في الأساس رجال كرؤساء وزارات ووزراء شـئون خارجيـة وغيرهـا، وهذه النجاحات تحفز الاتحاد الإفريقي على مضاعفة الجهود للوفـاء بالتحـديات التي تواجهها حيث أن مستوي الفقر مستمر في التزايد عبر أنحـاء القـارة وهـو مـا يلقي بظلال من التهديد.. كما أنه يبدو دائمـا أن المـرأة ربمـا تكـون أكثـر عرضـة للجانب الأسوأ من ظاهرة الفقر الذي يعوق حياتها، حيث أن الصراعات مازالـت محور القارة الإفريقية حيث يسـتمر نزيـف الـدم وتزهـق أرواح الأبريـاء ويعـيش

(١)جلال رأفت، القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة، المستقبل العربى،ع ١٦٧، الطير/ أبريل ١٩٩٧.

(٢) جلال رأفت، «القرن الإفريقي: أهم القضايا المثارة، المرجع السابق، ص: ١٨.

الناس في خوف وبقاء مجتمعات بأكملها موضع شك- وفي موقف مثل هذا فانه لا يمكن الآن أكثر من أي وقت مضى. أن نفقد مصداقية أن المرأة مشاركة على قدم المساوة في الإيذان بالسلام وبناء مجتمعات آمنة[١].

واعترافا من الاتحاد بدور المراة الهام في النهوض بقارة إفريقيا، تسلمت السيدة سوزان مبارك ٢٦-٢-٢٠٠٧ درع اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي الأيكوسوك والتي تمثل مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا وإحدي لجان الاتحاد الإفريقي الذي يعد الجهة الاستشارية لحكومات الدول الإفريقية في برامج التنمية[٢]. قامت بتسليم الدرع للسيدة سوزان مبارك البروفيسور وانجاري ماهيا رئيسة اللجنة وعضو البرلمان الكيني والحاصلة على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٤ وذلك خلال لقاء قرينة الرئيس مبارك وممثلي اللجنة والذي استمر أكثر من ٩٠ دقيقة استعرضت سيادتها خلاله الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وسبل النهوض بها، ومبادرة مشروع تطوير المائة مدرسة. وبرامج وفلسفة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام وعددا من البرامج الاجتماعية.

وأعرب ممثلو اللجنة خلال الاجتماع عن تقديرهم للدور المشرف الذي تقوم به السيدة سوزان مبارك للنهوض بالمرأة في مصر وإفريقيا وقناعتها بحقها في المساواة والتعليم والتنمية.

وعقب اللقاء أكدت البروفيسور وانجاري ماهيا رئيسة اللجنة الدائمة للمجلس الإقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي الأيكوسوك أن اللجنة حرصت على لقاء السيدة سوزان مبارك خلال وجودها في القاهرة، التي استضافت اجتماعاتها في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ النوار/ فبراير ٢٠٠٧ لمناقشة خطط

---

(١)لمزيد من المعلومة راجع موفع: www.alrahalakhler.com

(٢)جريدة الأخبار المصرية في نفس التاريخ المذكور أعلاه.

التنمية الشاملة في إفريقيا وتقييم أنشطة الاتحاد الإفريقي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وذلك للتعبير عن تقديرهم لدورها المتميز على المستوي المحلي والإقليمي والعالمي[١].

ووصفت البروفيسور وانجاري ماهيا نموذج مشرف للمرأة الإفريقية.

٣- إطلاق القمر الصناعي الإفريقي:

يعد إطلاق القمر الصناعي الإفريقي «راسكوم ستار قاف »بواسطة الصاروخ أريان من قاعدة كورو في جزيرة غويانا الفرنسية يوم ١٨ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٧ بعد اكتمال تشييده وحفظه حدثا مهما وبارزا في تاريخ العمل الإفريقي المشترك ونقلة نوعية افريقية متميزة لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم في ميدان انتشار المعلومات والاتصالات فهذا المشروع الاستراتيجي الذي عكف على دراسته وإعداده ستمائة خبير وباحث أفريقي لمدة ثلاث سنوات وشاركت في إنجازه خمسون دوله بتكلفة تقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار يعد الأول من نوعه إذا أن هناك حاليا ٥٠ قمرا صناعيا تغطي القارة بطولها وعرضها وليس من بينها قمر صناعي إفريقي واحد[٢].

وإذا كانت فكرة إنشاء القمر الصناعي الإفريقي تعود إلى عام ١٩٧٩ أفرنجي. فإن الدعوة الجادة و المثمرة لإنجاز هذه الفكرة وتحويلها إلى واقع عملي معاش قد انطلقت مع مطلع القرن الجاري وذلك عندما أكد القائد الليبي معمر القذافي في حديثه في المؤتمر التاسع لوزراء الإعلام الأفارقة بطرابلس في ٤ الحرث/ فبراير ١٩٩٩ أفرنجي على ضرورة استغلال الأقمار الصناعية والإمكانيات المتاحة من وسائل الاتصال المتقدمة في تغطية القارة الإفريقية بالبث الإذاعي المرئي

---

(١)الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ص: ١١.

(٢)فرج عبد الفتاح، ورقة عمل مقدمة أثناء المؤتمر الدولي بمركز البحوث والدراسات الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مرجع سبق ذكره، الصيف/ يونيو ٢٠٠٦، ص: ٢٧.

والمسموع موضحا أن المعركة الآن هي معركة عبر الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال المختلفة وشدد الزعيم الليبي في حديثه على أهمية استغلال ثورة الاتصالات الاستغلال الأمثل في الدفاع عن قضايا القارة وإظهار الصورة الحقيقية لإفريقيا عن طريق التعاون والتكامل في مجال استخدام كافة وسائل الاتصال والبث المتقدمة بين الدول الإفريقية داعيا إلى ضرورة الاستمرار في الاشتراك في الأقمار الصناعية واستخدامها[1].

وهكذا بفضل ورعاية الزعيم الليبي معمر القذافي لإنشاء القمر الصناعي الإفريقي ودعم الجماهيرية العظمى والدول الإفريقية لهذا المشروع الاستراتيجي المهم يشعر الأفارقة اليوم بالفخر والاعتزاز والثقة في المستقبل بإطلاق هذا القمر في حدث تعمل المنظمة الإفريقية للإتصالات الفضائية (راسكوم) على جعله خالدا في أذهان الأفارقة ويعتبر راسكوم نظاما إفريقيا للاتصالات عن طريق أقمار صناعية متخصصة تم تصميمه لضمان تغطية شاملة لإفريقيا وأوروبا وجزء من الشرق الأوسط في النطاق الترددي «سي» وتغطية مماثلة للقارة والجزر عن طريق حزمتين على النطاق الترددي «كي يو».

وسيتم تشييد محطة التحكم الرئيسية للقمر الصناعي في مدينة غريان بالجماهيرية الليبية إضافة إلى محطات أخري مثل محطات التحكم والمساندة والتشغيل والربط التي سيتم تشييدها فيما بعد وتتكون المعدات الأرضية لنظام راسكوم من محطات أرضية عقدية للربط ومن وحدات طرفية صغيرة جديدة هوائيات جرامتر بتكلفة منخفضة ويمكن نقلها وتجهيزها لعدة خدمات منها

(١) الخرطوم: أكد المهندس محمد أحمد ممثل ليبيا في اجتماعات المنظمة الأفريقية للاتصالات الفضائية راسكوم المنعقدة بقاعة الصداقة بالخرطوم، دعم بلاده لإنجاح إطلاق أول قمر صناعي أفريقي لتوطيد العلاقات بين دول القارة وتوحيد اتصالاتهم والارتقاء بها، واشار محمد أحمد إلى أن أهم ما يميز القمر الصناعي الأفريقي أنه يربط الدول الأفريقية مباشرة ودون وسيط أو رسوم وبأقل تكلفة، مؤكدا أن مؤشرات إطلاق القمر الصناعي الأفريقي تعد إيجابية وتعطي آفاقا مستقبلية جيدة وتعطي فرصة طيبة لنهضة قطاعات الاتصالات وكافة القطاعات الأخرى المرتبطة بها.

إرسال البيانات عبر الهاتف والإنترنت والبث المرئي وغيرها.

ويستهدف مشروع القمر الصناعي ربط ١٣٠ ألف قرية ومدينة في القارة عبر إقامة ١٣٠ محطة إضافة إلى محطات النفاذ الرئيسية للربط بين الدول وكان مدير مكتب الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات المالي حمدون توري قال: «إن إطلاق القمر الصناعي بتكلفة ٥٠ مليون دولار يعد الأول من نوعه في إفريقيا سيمثل فرصة لخفض تكلفة الإتصالات في إفريقيا التي تشكل ١٣ في المائة من سكان العالم ولكنها تقبع في أخر ترتيب الفضاء الرقمي في العالم بحصة تقل عن ١ في المائة فقط من سوق الإنترنت العالمي مشيرا إلى أن من شأن هذا القمر الصناعي أن يجنب مستخدمي الإنترنت في إفريقيا ضرورة المرور عبر أوروبا أو الولايات المتحدة والنفاذ مباشرة للخدمة مما يساهم في خفض التكلفة إلى حد كبير.

وأكدت دراسات الجدوى التي أجريت حول المشروع أن القارة الإفريقية تدفع مبالغ مالية باهظة لدول العبور في أوروبا وأمريكا وأن هذه المبالغ تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار على شكل اتصالات هاتفية وإنترنت. ولن تقتصر خدمات«راسكوم» على الإنترنت حيث سيمكن القارة السمراء من تحقيق قفزة في مجال تكنولوجيا الاتصالات.

وأوضح توري في هذا الخصوص أن القمر الصناعي الإفريقي سيمكن «سكان قرية أفريقية نائية لم يدق فيها جرس الهاتف أبدا من الحصول على الخدمات الهاتفية والبث التلفزيوني والإنترنت»[١] وتفيد إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات أن عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت في إفريقيا لم يتجاوز ٣ر٧ في المائة في حين لا تكاد تصل نسبة الحصول على خدمة الإنترنت إلى ٣ في المائة مقابل ١١ ضعفا في أوروبا إلا أن نسبة التطور في استخدام الهاتف النقال في إفريقيا وصلت إلى ٧٠ في المائة خلال الثلاث سنوات الأخيرة لترتفع حصة القارة

---

(١)لمزيد من المعلومات، راجع موقعwww.alrahalakhder.com

مـن السـوق العـالمي للهـاتف النقـال إلى ٨ في المائـة. ويهـدف القمـر الصـناعي الإفريقي إلى تقديم مجموعة متنوعة من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع الأقاليم الإفريقية بتكلفة معقولة وإقامة ربط مباشـر بـين الـدول الإفريقيـة وإلغاء المرور الباهظ للحركة بين الدول الإفريقية عبر الشبكات الأجنبية الواقعـة خارج القارة التي تعرف معلومات عن القارة أكثر مما يعرفها الأفارقة أنفسهم.

وسيقدم القمر الصناعي خدمات الهاتف وخدمات تواصل قصوى بين الدول الإفريقية ومع العالم عن طريق نظام متكامل للاتصالات تقـدمها محطـات طرفيـة صغيرة إضافة إلى خدمات تأجير قنوات للإذاعات المسموعة والمرئية ذات جودة عالية وكذلك التطبيقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وخاصـة الإنترنت.

من جانبه وصف المدير العام لشركة« راسـكوم سـتار قـاف القمـر الصـناعي الإفريقي بأنه مشروع استراتيجي سيمكن من تحقيق استراتيجية القـارة في التنميـة لكونه القمر الصناعي الوحيد الـذي يغطـي القـارة الإفريقيـة بأكملهـا باسـتهدافه القرى الصغيرة والمناطق النائية بما فيها المناطق الصـحراوية والجـزر وسـيكون للقمر الصناعي الإفريقي تأثيراته الإيجابية على التنمية إذ سيقدم خـدمات الهـاتف للمناطق النائية التي لم يكـن لهـا في السـابق ربـط مباشـر وهـذا سـيؤدي إلى قيمـة اقتصادية كبيرة وستستفيد الشركات المزودة بخدمات الاتصالات من أرباح تبلـغ بالقيمة الحالية للاتصالات ٢١٠ مليون دولار في العام[1].

وبالرغم من أن مشروع راسكوم يستهدف تغطية القـارة الإفريقيـة كلهـا إلا أن التركيز على المناطق الريفية سيكون له تأثير اقتصادي اجتماعي كبير وسيتيح القمر الصناعي الإفريقـي فرصـا أكبـر للمـزارعين في المنـاطق الريفيـة للحصـول عـلى

---

(١)لمزيد من المعلومات، راجع موقع:Www.voiceafrica.com

المعلومات عن الأسواق والتنبؤات الجوية والتقنيات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة والمساهمة في مكافحة الفقر في المناطق الريفية[١].

وسيتمكن سكان المناطق الريفية وخاصة النساء والأطفال من خلال الربط بالإنترنت والخدمات المرئية من الوصول إلى مصادر للمعلومات والتعليم مما يساعد في إزالة الحواجز الاجتماعية والجغرافية التي تعاني منها الكثير من المناطق الريفية وسيساعد في تقليص الفجوة الرقمية وقال د. جونس كليمبي المدير الإداري لراسكوم »أن القمر الصناعي سيحدث ثورة في قطاع الاتصالات في إفريقيا وسيشكل عامل اندماج وقوة محركة للتنمية في الدول الإفريقية.

كما سيساهم القمر الصناعي في سد الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية وسيضمن التنمية الاقتصادية العامة وخاصة اندماج إفريقيا وسيعزز هذا المشروع الطموح موقع إفريقيا في المجتمع العالمي للمعلومات.

ويشكل هذا المشروع الطموح اختبارا لتضامن إفريقيا في أخذ مصيرها بيدها وضمان تقوية الأفارقة للمشاركة في المجتمع العالمي للمعلومات. وأكد سيمون سيمبي منسق الشؤون المالية والإدارية في الإتحاد الإفريقي أن القمر الصناعي راسكوم سيساعد في ربط المناطق النائية وسيساعد في استغلال ثروات المناطق المعزولة في القارة ويمكن أن يلعب دورا ملموسا في التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين شعوب الدول الإفريقية[٢].

ومن بين التحديات التي قد تواجه القمر الصناعي ضعف مستوى البنى التحتية للاتصالات في الدول الإفريقية لذلك فقد حثت راسكوم في إجتماعها بيومي ٢٤ و٢٥ التمور/ أكتوبر ٢٠٠٧ في الخرطوم الدول الإفريقية على تطوير

(١)لمزيد من المعلومات، راجع موقع:www.voiceafrica.com

(٢)راجع موقع: www.alrahalakhder.com

البنى التحتية ودعم شركات الاتصالات حتى يمكنها الاستفادة من خدمات القمر الصناعي الإفريقي ويشكل إطلاق القمر الصناعي الإفريقي الأول يوم ١٨ الكانون/ ديسمبر القادم بداية مرحلة جديدة للعمل في تصنيع القمر الصناعي الثاني حيث إن إفريقيا في حاجة لعدة أقمار صناعية[١].

خامسًا- الإشكاليات التي واجهت الاتحاد:

١-. خصوصية التكامل السياسي والاقتصادي، في إطار الاتحاد الإفريقي:

لا تكاد إفريقيا تكون اتحادا سياسيًا، ولا اقتصاديًا، مؤثرة؛ لافتقادها القيادات، والمؤسسات، والظروف، والقدرات الملائمة. بيد أن هناك العديد من المكاسب: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن تكون نتيجة طبيعية لنجاح ذلك التكامل، سواء كان ذلك في صورة المواطنة الإفريقية المشتركة، والتكتل

---

(١)قمر صناعي ليبي يقود ثورة ثقافية أفريقية: حيث جاء:

بحثت ليبيا والغابون توسيع بث إذاعة إفريقيا-١ لتغطية كامل القارة تلفزيونيا وإذاعيا باستخدام خدمات القمر الصناعي الإفريقي الأول (قان ١) وقال رئيس هيئة الإذاعات الليبية عبد الله منصور في افتتاح الاجتماع الأول للجنة إدارة شركة إذاعة إفريقيا-١ الليبية الغابونية أن«إفريقيا تزخر بالكفاءات الإعلامية القادرة على التصدي لتغيير الصورة المغلوطة عن القارة».

وأضاف عبد الله منصور أن الإذاعة التي تمتلك مركزي بث على الموجة القصيرة بالغابون و ١٤ محطة إعادة بث في عواصمم إفريقية «ستسهم في القيام بهذه المسؤولية الإعلامية التاريخية على صعيد القارة».

وخصصت لجنة إدارة شركة إذاعة إفريقيا-١ الليبية- الغابونية اجتماعها الأول الأحد في طرابلس نبحث توسيع بث الإذاعة التغطية كامل ربوع القارة مرئيا ومسموعا باستخدام خدمات القمر الصناعي الإفريقي الأول وذلك عبر «بان أفريكان سات» أول مشغل إفريقي موحد للأقمار الاصطناعية. ويغطي البث المسموع للإذاعة الواقع مقرها بالعاصمة الغابونية ليبرفيل حاليا (١٢) دولة إفريقية على تردد أف ام.

كما يغطي بثها ضواحي العاصمة الفرنسية باريس لتمكين المهاجرين والجاليات الإفريقية من متابعة ما تشهده القارة من أحداث وبصل بث الإذاعة على الموجات القصيرة إلى العديد من بلدان العالم. راجع موقع:www.islamonline.com

الاقتصادي المنيع، والديموقراطية القارية الواعدة. إن التأسيس للاتحاد الإفريقي استثمار للجهود والتجارب الوحدوية الإفريقية، التي اقترنت بترويج أنه هو القاعدة لكيان أفريقي سياسي مشترك؛ إضافة إلى كونه استجابة لرغبة عميقة، في المستويين: الحكومي والشعبي، في كل أجزاء إفريقيا، في التوحيد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. وقد يكون تزايد المطالب الشعبية، مع توافر الإرادة السياسية لتعزيز الوحدة، هما العامل الأقوى في مساندة الاتحاد الإفريقي وضمان نجاحه. ولكن، يبدو أن للزعامات الإفريقية خصوصيتها، في مجال التعامل مع قضية التكامل: السياسي والاقتصادي، في القارة السمراء.

٢. فاعلية قيادة الإتحاد الإفريقي:

لا بد للمؤسسات الإفريقية، ولاسيما الاتحاد الإفريقي، من قيادات مؤثرة، وفعالة، وبخاصة في تلك المرحلة الفارقة، من تطور العمل والتعاون الإفريقي المشترك، وإلا فإن الاتحاد، لن يعدو كونه منظمة ذات طابع روتيني، في تشكيلها المؤسسي، وفي أدائها. واستطرادا، فإن اختيار قيادته، سيراعي نوعيتها، وقدرتها على إدارته إدارة فعالة.

٣. في العسرة المالية:

يسهم في إرهاق ميزانية الاتحاد الإفريقي تكاثر الأجهزة المنبثقة منه؛ وهي المشكلة عينها، التي طالما عانتها منظمة الوحدة الإفريقية، حتى انتهت بها إلى الضعف، فالعجز عن الاضطلاع بمهامها القارية على الوجه الأفضل. ويزيد ميزانية الاتحاد نزفة تزايد مشاكل إفريقيا، والتي غالبا ما حالت الإرادات السياسية دون معالجتها.

٤. التقليد Demonstration Effect:

هذه الظاهرة لا تخص الاتحاد الإفريقي وحده بل تخص كل دول العالم الثالث حيث يسود هذه الظاهرة لا تخص الاتحاد الإفريقي وحده بل تخص بها

عامل مهم ألا وهو عامل محاولة تقليد الآخرين. ويبدو ذلك التقليد في أن النخب السياسية في دول العالم الثالث عادة ما تحاول تقليد غيرها من نخب العالم المتقدم، ولقد أسس الاتحاد الإفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي؛ ولكن، هيهات هيهات أن يماثله! فأوروبا، حققت اتحادها بما أتاحه تقدمها وازدهارها الاقتصاديان. وقد واكبت أطوار اندماجها، طوال العقودالماضية، تزايد أدائها الاقتصادي، ولم تستبقه. ناهيك عن اقتصادات ناشطة وقوية، لبعض بلدانها، مثل: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، التي كانت هي قاطرة القارة، ومكنت من استيعاب الدول الأقل تقدما، مثل: البرتغال و أسبانيا واليونان. وأنى لإفريقيا مثل تلك البلدان القاطرة! وهي إن وجدت، فتأثيرها محدود او معنوي أكثر من كونه اقتصادي، كما هو حال في جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا.

وهكذا، فإن الاتحاد الإفريقي الناشئ، لم يستطع، على بعض إنجازاته، تجاوز المشكلة التقليدية الأفريقية، المتمثلة في أن القارة، لا تمتلك أدوات نموها، التي لا بد أن تأتيها من الخارج، علي هيئة مساعدات أو استثمارات، أو الكف عن نهبها وإخضاعها لقوانين التبادل الاقتصادي. واستنساخ الاتحاد الإفريقي من الاتحاد الأوروبي، سيكون عسيرا؛ إذ أن الاتحاد الأصل، تمخضت به سنوات طويلة من التطور، مهدت للتوحد الاقتصادي؛ ثم أخذت في الاقتراب، تدريجيا، من التوحد السياسي. ومن ثم، فإن المؤسسات، التي باتت تعمل في إطار الاتحاد، هي وليدة الحاجة المؤسسية والوظيفية إليها؛ فهي، إذا، مكوناته الأساسية. كما أن الوصول إلى مرحلة تأسيسه وتسييره، هو وليد الوفرة الاقتصادية، التي ينعم بها معظم دوله الأعضاء؛ ما ينعكس على ميزانيته وأدائه. ولقد بدأت إفريقيا بما انتهت إليه أوروبا، مغفلة مراحل التوحد: الاقتصادي والسياسي. فأنشأت الاتحاد الإفريقي، وسارعت في تأسيس العديد، من مؤسساته وأجهزته، ومنها: المفوضية، التي تمارس مهامها، منذ التأسيس للاتحاد؛ ومجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٦ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٣، وانتخب أعضاءه الخمسة عشر

المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية، المنعقدة في أديس أبابا، يومي ١٥ و١٦ الربيع/ مارس ٢٠٠٤؛ وبرلمان عموم إفريقيا، الذي انطلق في ١٨ الربيع/ مارس ٢٠٠٤، وانتخب رئيسه ونوابه الأربعة، واختيرت جمهورية جنوب إفريقيا مقرا له؛ ومحكمة العدل، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولئن بدا ذلك للبعض محمودة، إلا أن الخبرة التاريخية، في مجال التنظيم القاري الإفريقي؛ وكذلك الواقع السياسي الإفريقي المعاصر، في المجال عينه، يشيران إلى صعوبات جمة، تنتظر الاتحاد الإفريقي، ناجمة عن كثرة مؤسساته وأجهزته، والتي سيتأثر عملها وأداؤها كثيرا بهذا الواقع الإفريقي.

٥. تغليب الإرادات السياسية على الضرورات الاقتصادية Primacy of Politics:

استبقت القارة الإفريقية اتحادها بمحاولة تأسيس جماعة اقتصادية أفريقية، تتعامل مع القضايا والمشاكل الاقتصادية، التي طالما عانتها القارة على أساس أن حاضرها ومستقبلها، باتا مرهونين بنجاحها الاقتصادي. ولم يكن تأسيس الاتحاد الإفريقي إلا تجسيدا، وتغليبا وتجديدا للمعايير السياسية، واستمرارا لتغييب الضرورات الاقتصادية. والدليل على ذلك تأسيس الجماعة الآنفة، في ظل منظمة الوحدة الإفريقية، ووفقا لاتفاقية أبوجا، عام ١٩٩١، لم يكن مرتجلا؛ وإنما حصيلة للعديد من الخطط والاستراتيجيات، التي وضعت في إطار المنظمة المذكورة؛ ومنها: خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا (١٩٨٠- ٢٠٠٠)؛ وإستراتيجية منروفيا، الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية باتباع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتي، القومي، والجماعي، في مجال التنمية: الاجتماعية والاقتصادية، من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، في ناصر/ يوليو ١٩٧٩؛ وتوصيات مجلس وزراء المنظمة، في شأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في إفريقيا، عام ١٩٧٦؛ ووثيقة مجلس وزراء المنظمة، وتقرير أمينها العام، في شأن التنمية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا؛

وكذلك الإعلان الإفريقي للتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي، الماء/ مايو ١٩٧٣. واستطرادا، فقد جاء التأسيس للجماعة الاقتصادية الإفريقية مدروسا، ونتيجة لخبرة تراكمية من المحاولة والخطأ، من أجل التغلب على الانتكاسة الاقتصادية، التي تعانيها دول القارة.

ووضعت الأهداف والمؤسسات الملائمة لها نسبيا، ووضع إطار، مرحلية، وزمنية، لوضع اتفاقية الجماعة موضع التطبيق الفعلي، وقد قطعت تلك الجماعة شوطا في ما يتعلق بعملية التنفيذ، وربما لو استمرت قوة الدفع والرعاية و المتابعة الصادقة، لكان خيرا لها، أما الاتحاد الإفريقي، فقد أشارت اتفاقية تأسيسه إلى الأخذ في الحسبان الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، والاقتناع بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ تلك الاتفاقية؛ بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في إفريقيا، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات، التي تفرضها العولمة (الديباجة). وجاء ضمن أهداف الاتحاد تنسيق السياسات وموائمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية: القائمة والمستقبلية؛ من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد (البند ١٢، المادة الثالثة، الأهداف).

إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك نوعا من إغفال الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والسير في اتجاه مواز لاتجاهها، وهو ما يعبر عن الازدواجية في التعامل مع القضية الاقتصادية الإفريقية؛ أو في اتجاه ناسخ للدور، الذي كان يفترض أن تضطلع به الجماعة، ليس بكونها آلية للتعامل مع الشأن الاقتصادي الإفريقي فحسب، وإنما بصفتها المظلة الاقتصادية والأداة التنسيقية كذلك العمل وأداء الجماعات الاقتصادية الفرعية، والتي من المفترض أن تنتقل، وتنهض بمسائل التكامل الاقتصادي، في المستوى الجزئي، أي في مناطقها الإقليمية، إلى مستوى التكامل الاقتصادي، في المستوى الكلي القاري، وتبعا لذلك، يكون هناك تدرج في تناول القضايا والمشاكل الاقتصادية والتعامل معها، في إفريقيا. أما في الوقت الراهن،

فإن هناك قدر من الضبابية، تسيطر على هذا الأمر برمته؛ وهو ما يعطي انطباعا ظاهرًا باستمرار تغليب المعايير السياسية، مقابل تغييب الضرورات الاقتصادية.

سادسًا- التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي:

تهدد استمرار الاتحاد الإفريقي ونجاحه تحديات عديدة؛ أبرزها النزاعات الداخلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم فاعلية التضامن الإفريقي.

١. تحديات التحول:

التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، مهما تأخر، لن يستغرق كثيرا من الوقت. ولكن انطلاق مسيرة الاتحاد، قد يستغرق سنوات طوالاً؛. خاصة إذا ما ارتبط ذلك بأمور: اقتصادية ومالية، ولا سيما أن ٨٠٪ من إجمالي ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية، كانت تخصص للمرتبات والبدلات. ولا ريب أن مجمل التوصيات، الرامية إلى تفعيل الوحدة الإفريقية، سيظل، في المدى القريب، موضع خلافات كثيرة، وعميقة؛ إضافة إلى المعضلات، التي تواجه القارة؛ و أبرزها الفقر، وعدم الديموقراطية، وعدم مراعاة حقوق الإنسان؛ فضلا عن الأمراض، وفي مقدمتها الإيدز.

٢. التحديات: الاقتصادية والسياسية:

أ. التحديات الاقتصادية:

إن ما تحتاج إليه القارة الإفريقية، في المقام الأول، هو حل مشاكلها الاقتصادية. إذ تتوفر للقارة الإفريقية ثروات وخيرات زاخرة، تعينها على التكامل الاقتصادي؛ ولكنها غير مستغلة. وأصبحت الدول الإفريقية عاجزة عن التعاون على اقتصاد متين، يدعم العلاقات والروابط الاقتصادية بينها، قبل العلاقات السياسية. كما أن التبعية الاقتصادية، والتبادل التجاري مع الدول الأوروبية، وخاصة تلك التي كانت تستعمر دول إفريقيا، يفرضان أنفسهما فرضًا حادًاعلى

اقتصاديات الدول الإفريقية. كما أن من المشـاكل، التـي عانتهـا منظمـة الوحـدة الإفريقية وسيعانيها الاتحاد الإفريقي، المشـكلة الماليـة، الناجمـة عـن عـدم دفـع العديد من الدول الإفريقية اشتراكات العضوية. وهذه المشكلة وحـدها، تعرقـل، بطبيعة الحال، نشاط عمل الاتحاد، لاحقـا. فتـوافر السـيولة أو نقصـها، يشـير إلى إمكانية تطور الاتحاد الإفريقي، من جماعة، تضم حكومات منفردة؛ إلى هيئة، تتمتع بسلطة تنفيذية، كالتي يتمتع بها الاتحاد الأوروبـي، وكـذلك سـتؤثر قلـة المـوارد المالية في أحد أهداف الاتحاد الجديد، وهـو إنشـاء البنـك المركـزي الإفريقـي. تسعى القارة، إذا، إلى تهيئة الظروف الملائمة، التي تمكنها من الإسهام في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية، وتكامل الاقتصاديات الإفريقية، والتعجيل بتنمية القارة. ولقد اعتمدت الدول الإفريقية خطة تنمية اقتصادية، هي حصـيلة إدمـاج خطتـين معًا: الأولى: تسمي: «أميجا». قدمتها السنغال. الثانية: تسمى: نهضة إفريقيا خـلال الألفية». وقدمتها جنوب إفريقيا. وقد وحدث الخطتان في صغة واحدة، تضـمنت فاعلية الاتحاد واستمراره في أداء دوره. وقضت بتقديم معونـات مكثفـة، لإعـادة البناء والتنمية بطريقة، تضمن التخلص من العوائق، التي تعوق استمرار الاتحـاد؛ وتشبه إلى حد ما، خطة مارشال، بعد الحرب العالمية الثانية.

وأهم هذا النوع من التحديات الاقتصادية هو ضرورة التعجيل بإنشـاء منـاطق التجارة الحرة. فحركة التجارة بين الدول الإفريقية، لا تكاد تذكر. ومـن ثـم، فـإن إنشاء مناطق التجـارة في التكـتلات الاقتصـادية الإقليميـة القائمـة، سـيكون أثـره محدودا جدا. واستطرادا، فإن أجهزة الاتحاد الإفريقي، المتمثلـة في لجنـة التجـارة، ولجنة الشؤون: النقدية والمالية، لا بـد أن تتـولى التخطـيط لإنشـاء منطقـة التجـارة الحرة، فتضع أولى اللجنتين خططًا زمنية، لاستكمال إنشاء مناطق التجارة الحرة بـين الجماعات، من الدول الأعضـاء في التكـتلات الإقليميـة. أمـا الثانيـة تهـتم بتحديـد الأعباء، التي سوف تتحملها حكومات الدول الأعضاء، والمتمثلة في خفض الموارد السيادية. أما صندوق النقد الإفريقي، فهو الجهة، التي تنهض بتعويض تلك الـدول.

أضف إلى ذلك أن تحقيق منطقة التجارة الحرة الإفريقية، من شأنه أن يسهم في تكامل الأسواق الإفريقية. كما أن توفير قاعدة من المعلومات عن الطلب الإفريقي، بواسطة أجهزة الاتحاد الإفريقي، من شأنه فتح مجالات التصدير أمام المصدرين الأفارقة.

ولهذا، فإن الأمر المطروح أمام أجهزة الاتحاد، هو التعجيل بإنشاء مناطق التجارة الحرة داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

ب. التحديات السياسية:

إن مدى نجاح الاتحاد الإفريقي رهن بوحدة دوله وتضامنها النوعي وإيجاد توازن في ما بينها، وأهم النقاط التي يجب السعي إلى تحقيقها، هي القضاء على الأزمات الداخلية والخلافات، والحروب، التي تسود علاقات دول الاتحاد، مثل: أنجولا، الصحراء الغربية سيراليون، بوروندي، السودان... ومما لا شك فيه، أن معالجة هذه الموضوعات، سيثبت مدى فاعلية الاتحاد ومقدرته على الصمود، وتكتنف الريبة السياسة الخارجية للاتحاد الإفريقي وعلاقات أعضائه بالنظام العالمي، في ظل تذبذبها في اختيار كل منهما حليفها الإستراتيجي ومحاولات بعضها تسخير سياسات الاتحاد لمصالحها، زد على ذلك، أن الدول الاستعمارية السابقة، تحاول المحافظة على علاقات جيدة بالقارة، بينما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد موطئ قدم في إفريقيا، على حساب بريطانيا وفرنسا.

٣. تحقيق الديموقراطية والشفافية، هو أهم التحديات السياسية للاتحاد الإفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديموقراطي فعال، يعتمد على مؤسساته، التي أضيفت إلى هيكله التنظيمي مثل برلمان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل الإفريقية، وهو ما يستوجب وجود أنظمة أفريقية ديموقراطية، أصلا، تحترم المبادئ الديموقراطية، وحقوق الإنسان.

سابعًا- دور الاتحاد، في ضوء التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية:

١. التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية: أ. الجماعة الاقتصادية الإفريقية:

أسست الجماعة الاقتصادية الإفريقية، بعد سنوات من بدء عمل منظمة الوحدة الإفريقية؛ وذلك بعد ظهور الحاجة إلى تكامل أفريقي، في مستوى القارة، وإدراك القادة الأفارقة وجود عوامل مختلفة، تعوق التنمية المستدامة. وخلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، في أبوجا، عاصمة نيجيريا، وقعت المعاهدة المؤسسة للجماعة، والتي دخلت حيز التنفيذ في الماء مايو ١٩٩٤. واتفق الموقعون على استكمال العمل التكاملي، خلال ٣٤ عامًا، وفي غضون ست مراحل. **وتستهدف الجماعة:-**

- النهوض بالقارة اقتصادياً، وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- التعاون والتنمية، في جميع المجالات.
- التنسيق بين سياسات التجمعات الاقتصادية المختلفة.
- إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي، ثم سوق أفريقية مشتركة.

ب. تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (سادك):

سمي التجمع: مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقي، واستبدل به، في هنيبال/ أغسطس ١٩٩٢، اسم سادك. ويبلغ عدد الأعضاء ١٤ دولة. **وتستهدف الجماعة:-**

- تحقيق التنمية، والنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، في الدول الأعضاء.
- تأكيد التكامل في السياسات والبرامج المحلية.

- تعظيم الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية.
- تعزيز وسائل الحماية والدفاع والأمن.

ج. اتحاد المغرب العربي:

أسس التجمع في ١٧ النوار/ فبراير ١٩٨٩، بموجب معاهدة مراكش، الموقعة بالمغرب. ويشمل دول المغرب العربي، وموريتانيا. **ويستهدف:**

- تحقيق التنمية، في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية، بين الدول الأعضاء.
- إنشاء مشروعات مشتركة.
- إقامة تعاون، في مجال التعليم والثقافة، وإنشاء مؤسسات: جامعية وثقافية، متخصصة.
- صيانة استقلال كل الدول الأعضاء، واتخاذ سياسة دفاعية مشتركة.

د. تجمع دول الساحل والصحراء:

خلال اجتماع، في طرابلس، ليبيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ النوار/ فبراير ١٩٩٨، وقعت الدول الست المؤسسة المعاهدة المنشئة. ووصل عدد الدول المشاركة، حاليًا، إلى ٢٣ دولة. **ويستهدف التجمع:**

- إقامة اتحاد اقتصادي، من خلال خطط تنموية للدول الأعضاء.
- ضمان تحرك رؤوس الأموال والأشخاص، بين دول التجمع الأعضاء..
- التنسيق في المجالات العلمية والتكنولوجية والتعليمية والثقافية.
- تنظيم التعاون في مجالات مقاومة التهريب، والهجرة غير المشروعة، وتجارة المخدرات.

هـ. السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبها (الكوميسا):

وقعت الاتفاقية المنشئة للسوق، في كمبالا، عاصمة أوغندا، في الحرث/ نوفمبر ١٩٩٤. ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في الكانون/ ديسمبر من العام نفسه. ويضم التجمع ١٩ دولة. وقد حقق عدة خطوات مهمة، مثل إنشاء منطقة تجارة حرة، عام ٢٠٠٠، ومن المنتظر أن يدخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨، **وتستهدف الكوميساء:**

- التنمية المشتركة للأعضاء، في مجالات النشاط الاقتصادي، وتنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا.
- بسط الأمن والسلام والاستقرار في الدول الأعضاء.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت، مع الإسهام في تحقيق أهداف الجماعةالاقتصادية الإفريقية.

و. الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (الإيكواس):

أسست في الماء/ مايو ١٩٧٥، بموجب معاهدة الأجوس. ويبلغ عدد أعضائها، حاليًا، ١٥ عضوًا، بعد انسحاب موريتانيا، **وتستهدف الجماعة:**

- زيادة الاستثمارات، وفتح الأسواق، بين الدول الأعضاء.
- تعزيز وسائل الدفاع المشترك (قوات الإيكوموج).
- حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، بين الدول الأعضاء.
- المسارعة في التكامل الاقتصادي، وزيادة مستوى التعاون السياسي، بين الأعضاء.
- تعجيل عملية التنمية والاندماج في الإقليم.

ز. الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس):

أسست في التمور/ أكتوبر ١٩٨٣. وتضم ١١ دولة من دول إقليم وسط إفريقيا، وتعد من أضعف منظمات القارة وأشدها تعرضًا للصراعات. **وتستهدف الجماعة:**

- إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء.
- تحرير التجارة بين دولها، وإزالة معوقات التجارة البينية.

ح. الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد):

أسست عام ١٩٩٦. وقد حلت محل الهيئة غير الحكومية للتنمية لمواجهة الجفاف. وتشتمل على ٧ دول أعضاء. **وتستهدف:**

- تنسيق السياسات الخاصة بالتجارة والجمارك والنقل والمواصلات والزراعة.
- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، ومكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية.
- بسط السلام والاستقرار، وتسوية المنازعات.
- تدعيم التعاون، في مجالات التنمية وتطبيقات العلم والتكنولوجيا.

٢-. العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والتكتلات الاقتصادية الحالية:

أ. تتلخص علاقتهما في إسهام الاتحاد في تحويل التجارة المحتملة إلى تجارة فعلية، داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في أقاليم القارة الخمسة، على الرغم من اختلاف فاعليتها باختلاف ظروف كل إقليم . وقد نص مشروع القانون التأسيسي، المنشئ للاتحاد الإفريقي، على أهداف، لها صلة مباشرة بالمجال الاقتصادي، وهي التي ستعمل على تدعيم ودفع الأنشطةالاقتصادية؛ للنهوض بالقارة وتنميتها، وتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية. ولن يستطيع الاتحاد

الإفريقي أن يضطلع بهذه المهمة، إلا بتكامله مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ب. من أهم أهداف الاتحاد، المتصلة مباشرة بالتنمية والتكامل الاقتصادي، **ما يلي:**

- تعزيز التنمية المستدامة، في المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وتكامل الاقتصادات الإفريقية.

- تنسيق السياسات وموائمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ من أجل أهداف الاتحاد.

- التعجيل بتنمية القارة، عن طريق تعزيز البحث في المجالات كافة، وخاصة العلم والتكنولوجيا.

ج. إن العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والتكتلات الاقتصادية، تتولى تنسيقها تلك التكتلات نفسها، ولجان الاتحاد الفنية المتخصصة، التي حددتها المادة الرابعة عشر من مشروع قانونه التأسيسي؛ **وهي:**

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.
- لجنة الشؤون: النقدية والمالية.
- لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة، والموارد الطبيعية.

ضف إلى ذلك المصرف المركزي الإفريقي، صندوق النقد الإفريقي، المصرف الإفريقي للاستثمار. ويؤمل أن تعجل تلك العلاقة بتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي؛ إضافة إلى التعجيل بتحقيق التنمية المتوازنة، المستدامة.

٣.- تقييم الدور الاقتصادي للاتحاد الإفريقي، في ضوء هذه التكتلات الحالية:

١. إن إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الإنتاج، في الدول الإفريقية، ليس مسألة يسيرة؛ واستطرادا، فإن التجارة البينية بين التكتلات، لا تكاد تذكر. وعلى هذا، يناط بهياكل الاتحاد الإفريقي: الاقتصادية والمالية، أن تسهم إسهاما كبيرا في تنشيط تلك التجارة البينية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية للقارة. وهو ما لم تظهر نتائجه، حتى الآن.

٢. إن مناطق التجارة الحرة، التي تعتزم التكتلات الاقتصادية القائمة إنشاءها، سوف يكون تأثيرها محدودا، لندرة التجارة البينية بين تلك التكتلات. لذلك، لا بد لجهازي الاتحاد الإفريقي، المتمثلين في لجنة التجارة، ولجنة الشؤون المالية والنقدية، أن تسارع إلى التخطيط لإنشاء مناطق التجارة الحرة، والتعجيل بالتبادل التجاري، لتحقيق الأهداف المرجوة، ويعتقد أن الاتحاد الإفريقي، قد بدأ باتخاذ الخطوات اللازمة، وحقق زيادة، ولو ضعيفة، في معدلات التبادل؛ والأمل أن يطرد ازدياد التبادل التجاري.

٣. يناط بالاتحاد الإفريقي، ولجانه المتخصصة، العمل على تكامل وسائل النقل والمواصلات، بين دولة الأعضاء. وطالما افتقرت إفريقيا إلى هذه البنية التحتية، التي تعد وسيلة أساسية للتبادل التجاري، المؤثر في زيادة القدرات الاقتصادية ومعدل التنمية. وعلى هذا، فإن علي الاتحاد الإفريقي أن يدرك، أن إنشاء بنية أساسية، في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات، هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. فتحقيق هذا الهدف، إذا، هو أكبر التحديات لتنمية أقاليم القارة.

٤. لا يمكن تقييم الاتحاد الإفريقي، تقييما شاملا، في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ والمعوقات التنموية للقارة، والتي تتلخص في استمرار

الصراعات والحروب الأهلية؛ وعدم وجود ديموقراطيات كاملة في معظم دولهـا. كما أن عدم الشفافية، والفساد المستشري في كثير مـن دول القـارة، يعمـلان عـلى إعاقة التنمية فيها؛ ما يعني عدم إمكانية قيام الاتحاد الإفريقي بدوره كـاملا، طبقـا للأهداف الواردة في قانونه التأسيسي.

▪ المبحث الثاني
تقييم دور الجماهيرية الليبية
داخل الاتحاد الإفريقي

تمهيد:

بعد الوقوف على مدى نجاح التجربة التي قام بها الرواد الأفارقة بقيادة الزعيم الليبي معمر القذافي، فإنه يستحسن تقييم الدور الليبي في تكوين وتفعيل الاتحاد الإفريقي في القارة وعلى مستوى العالم في الصفحات التالية. لقد صارت المتغيرات الدولية سمة أساسية لعصرنا هذا، وبالذات منذ بداية العقد الأخير من القرن المنصرم، وتعددت تسمية هذه المتغيرات من عصر الفضاءات، إلى عصر العولمة (**Globalization**) إلى عصر التكتلات العملاقة والتخصص الدقيق والتدفق المعلوماتي والأسواق الكبيرة. وأبرز سمات هذا العصر، التطور الهائل في وسائط التقنية ووسائل الاتصالات والمواصلات وثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي دعا الكثيرين إلى وصف العالم بأنه قرية كونية واحدة. ونتج عن ذلك انقسام العالم إلى عدد من الفضاءات العالمية، منها: الفضاء الأوروبي، الذي تشكل في الاتحاد الأوروبي (**EU**)، والفضاء الأمريكي الشمالي النافيا (**Nafia**)، وفضاء جنوب شرق آسيا الأسيان (**Asean**) وفضاء المحيط الهندي أو شبه القارة الهندية، وفضاء الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، المسماة (الكومنولث الجديد)، والفضاء الأمريكي اللاتيني (فضاء أمريكا الجنوبية)، والذي هو قيد التشكيل حاليا؛ وأخيرا الفضاء الأفريقي المتوحدضمن الاتحاد الأفريقي (**AU**).

أولاً- التصدي للعولمة داخل الاتحاد الإفريقي:

غني عن البيان أن التطور العلمي والتكنولـوجي هـو الـذي صـنع هـذا العـالم الجديد الذي صار موحدًا على حساب الأديان والقوميات والثقافات والحضارات ومختلف الروابط. إن العولمة هي واحدة مـن أهـم التحـولات الكبـرى في حيـاة البشرية التي برزت بوضوح مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثـة، بحيـث وصف القرن الحادي والعشرون بأنه: (قرن العولمة). ومعلوم أن عصـر العولمـة والفضاءات قد أطل بعد عصر الدولة الوطنية، الذي فسح المجـال لعصـر الكتـل الكبيرة، ولصالح الفضاء الإقليمي، واستقراء لتلـك الأوضـاع الدوليـة، وشـعورا بحاجة القارة الأفريقية للتجاوب مع تلك التحولات الكبرى التي يشهدها الواقـع العالمي، قامت القيادة الثورية بالجماهيرية الليبية العظمـى بجهـود مضـنية تجـاه القارة الأفريقيةومن أجل بناء الاتحـاد الأفريقـي. فالجماهيريـة الليبيـة جـزء مـن الكيان الأفريقي، ومن ثم فهـي عضـو فعـال ومـؤثر في منظومـة القـارة الأفريقيـة وحضارتها الإنسانية. دورها التاريخي بمعناه الواسع، اقتصاديا واجتماعيـا ودينيـا وثقافيا في إفريقيا يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى أن العلاقة الليبية الإفريقية هـي أكثر من علاقة جغرافية أ وعلاقة جـوار. وقـد أدركـت ليبيـا أهميةالبعـد الإفريقـي في سياستها الخارجية، لذا حرصت على تأكيد علاقات قوية واتصـالات مـع جميـع دول القارة الأفريقية، حيث تكمن أهمية محاولة دمج ليبيا في كيانهـا الإفريقـي في أن الأمـن القومي الليبي يعتمد على إقامة علاقات ممتازة مع الدول الإفريقية، لهذا كان لابد من وضع صيغة قوية للتعاون الليبي الإفريقي، وهذا ما ركزت عليه الجماهيرية الليبية من خلال الاتحاد الأفريقي وتكوين الولايات المتحدة الأفريقية[١].

ومن ناحية أخري تحاول ليبيا دائمـا نفـي أن اهتمامهـا بالقـارة الإفريقيـة قـد

(1) Bhagwati. Jagdish (2004).In Defense of Globalization. Oxford. New York: Oxford University Press. P.46.

انخفض، مؤكدة أن إفريقيا كانت وستظل دائما قاعدة ارتكاز رئيسية للسياسة الليبية، فليبيا دولة إفريقية مثلما هي دولة عربية لذا فإن اهتمام ليبيا بالقارة أصيل، وليس له علاقة بتطورات أ وقضايا طارئة. فإفريقيا امتداد طبيعي للأمن القومي الليبي. وعلينا إلقاء نظرة على الخريطة الإفريقية لنلاحظ ما يمثله موقع ليبيا المتميز بالنسبة لإفريقيا، وما تمثله إفريقيا عمقا لليبيا. فعلاقة التواصل والتلاحم والتفاعل المشترك بين ليبيا وإفريقيا لم تقف أمامها فواصل جغرافية، أومواقع طبيعية. فليبيا بحكم موقعها الجغرافي ودورها التاريخي قامت بالعديد من الخطوات الإيجابية في مختلف مناطق القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى قدم العلاقات الليبية الإفريقية والتي تمثلت في مختلف الجوانب الحياتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن قوة هذا وقدمه يعود لأحد الأسباب الرئيسية ألا وهو عامل الترابط الجغرافي الليبي الإفريقي والذي جعل الجماهيرية العظمى الواجهة الرئيسية المتقدمة باتجاه أوروبا.

إن هذه العلاقات شهدت تطور كبير في مختلف النواحي بعد قيام ثورة الفاتح العظيم سنة ١٩٦٩ فقد تم بناء العديد من المراكز الإسلامية والمدارس القرآنية من أجل نشر تعاليم الشريعة الإسلامية وزيادة نشر اللغة العربية عن طريق المراكز الثقافية في مناطق عديدة من دول القارة الأفريقية، ومع تحديات العصر (عصر التكتلات الإقليمية) أصبح على أبناء القارة مواجهة هذه التحديات في هذا العصر. ويجدر بنا أن نقف ونشيد بالدور التاريخي والريادي الذي يقوم به قائد الثورة الليبية القائد معمر القذافي في إدامة التواصل العربي الإفريقي، حيت نجد أنه تم إنشاء الاتحاد الإفريقي بفضل هذا القائد العظيم في ظل تكثلاث عالمية وكذلك متغيرات عالمية كبيرة، ولكن رغم هذا فإن الاتحاد أصبح حقيقة للجميع. وقد أخد وضعه الطبيعي في العالم، والذي أصبح يلعب دورًا ايجابيًا واضحًا وفعالًا في وحدة واستقرار القارة الأفريقية وتحقيق أمنها وخدمة مصالح القارة والمساهمة في بنائها.

وبشهادة الجميع فإن الدور الليبي في إفريقيا دور متميز على كافـة المسـتويات، فاقتصاديا ساهمت ليبيا باعتبارها البوابة الرئيسية لإفريقيا مسـاهمة فعالـة في تجـارة القوافل عبر أفريقيا مما أنعش الحالة الاقتصادية، أما على الصعيد الثقافي شـاركت ليبيا في خلق روابط اجتماعية قوية من ناحية أخرى، حيث يبـرز لنـا الـدور المهـم الذي قامت به ليبيا من اجل نشـر الإسـلام في إفريقيـا، حيـث سـاهمت مـدن ليبيـا وواحاتها في نشر هذا الدين والحضارة الإسلامية في ربوع القارة. كما انتقلـت عـن طريقها المؤثرات اللغوية والحضارية إلى إفريقيا وهو مـا سـاهم في غـرس الثقافـة العربية الإسلامية في وجدان الإنسان الإفريقي، هـذا بالإضـافة إلى ازدهـار حركـة المعرفة والتأليف وظهور العلماء والفقهـاء الأفارقـة الـذين تشـربوا هـذه الثقافـة بأدابها ومعارفها مما أدى بدوره إلى ظهور ممالك إسلامية إفريقية في مالي والنيجـر وحول بحيرة تشاد غلب عليها الطابع العربي الإسلامي، الأمر الذي كان له تـأثيره الإيجابي على العلاقات الروحية والثقافية والاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية بين هذه الدول وليبيا[١].

من كل ما ذكر نستدل على أن ليبيا قامت بـدور مهـم ومـؤثر في مجـال الثقافـة الإفريقية فضلا عن تأثيرها الملحوظ في سائر الجوانب الأخرى، وإذا تركنا السـرد التاريخي جانيا وانتقلنا إلى الوقت الحاضر، نقـول إن الجماهيريـة العربيـة الليبيـة الشعبية الاشتراكية العظمى تقوم اليوم بدور لا يقل أهمية أ وخطورة عما قامت بـه في الماضي في إفريقيا. فليبيا اليوم في ظل مفهومها لحقيقتها ولدورها ولمسؤوليتها التاريخية تجاه إفريقيا ما زالـت تواصـل رسـالتها الإنسـانية مـن خـلال مسـيرتها الحضارية في القارة، وذلك إدراكا منها لأهمية هـذا العمـل وخطورتـه في مواجهـة التحديات الراهنة التي تهدف إلى مسخ الشخصية الأفريقية[٢]، عن طريـق إفراغهـا

(1) Sheila L. Croucher. Globalization and Belonging: The Politics of Identity in a Changing World Rowman & Littlefield. (2004). p.10
(2)Stiglitz. Joseph E (2006).Making Globalization Work New York: W.W. Norton. P.212.

من محتواها وطمس هويتها الثقافية العربية الإفريقية[١].

وتتويجًا لهذه الأعمال الجليلة، وبوعي حضاري، ومنظور استراتيجي، أملته اعتبارات جغرافية وتاريخية واجتماعية وثقافية وحضارية، إضافة إلى مبررات سياسية ومقومات اقتصادية، أعلنت الجماهيرية إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء نواة لوحدة أفريقيةمستقبلية الذي أصبح فيما بعد يمثل ثقلا اقتصاديا واستراتيجيا وثقافيا ورافدا قويا للمد الوحدوي للمنظمة. وقد تم توقيع المعاهدة في الفترة ٤-٦ النوار (فبراير) ١٩٩٩ وقد شمل التجمع الجماهيرية العظمى، السودان، تشاد، مالي، النيجر، بوركينا فاسو. ثم أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي في سرت ٩-٩-١٩٩٩ ايذانا ببداية عصر جديد، عصر القوي الكبري، عصر الفضاءات والمجالات الحيوية التي ليس فيها مكان للدول الصغيرة. وإدراكا لأهمية الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان. وقد وضع هذا الإعلان في الاعتبار المباديء والقيم المستلهمة من المثل النبيلة التي شكلت الهوية الحضارية للإنسان العربي الأفريقي[٢].

لذلك فالعالم أجمع يقف شاهدا على ما أنجزته الجماهيرية الليبية في القارة السمراء من أجل المحافظة على هويتها وكيانها ووجودها أمام المتغيرات العالمية الخطيرة هذه الأيام والفضل بكل تأكيد يرجع بعد الله عز وجل لقائد وحكيم هذه القارة الزعيم الليبي معمر القذافي ويتضح هذا الدور جليا من خلال:

١- مراحل تطور العلاقات الليبية- الأفريقية:

يصعب وضع خطوط فاصلة لتاريخ علاقات النظام الليبي الحالي بإفريقيا، على أنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لهذه العلاقة هي:

---

(1)Ibid.. p. 12.
(2)Summary of the Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region by the United Nations Economic and Social Commission for Western Africa. P.22.

أ- مرحلة المثالية الثورية:

وتبدأ مع قيام الثورة واستلام العقيد معمر القذافي السلطة في ليبيا في الفاتح سبتمبر من عام ١٩٦٩م، حيث لم يكن لدى النظام الجديد تصور مستقل وواضح عن وضع إفريقيا في السياسة الليبية؛ لذا فقد تبنى النموذج المصري الناصري للتعامل مع إفريقيا، باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية التي مثلت الدائرة الحيوية المحورية للسياسة الليبية في ظل إيمان القيادة الليبية بالقومية العربية. وانطلاقا من ذلك التصور تم توظيف القدرات والإمكانات الليبية لتحقيق الأهداف العربية على الساحة الأفريقية، حيث ساندت ليبيا حركات التحرير الوطنية الأفريقية ماديا ومعنويا على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. كما لعبت دورا أساسيا في دعم النظم الأفريقية والتعاون العربي- الأفريقي، وتمويل الصناديق والمؤسسات العاملة في هذا الشأن، وذلك في محاربة الوجود الصهيوني في إفريقيا، وتعبئة المساندة الأفريقية للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

ب- مرحلة الاستقلالية والصدام:

تمثل هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة من حيث رؤى وأهداف السياسة الليبية، وكذلك أدواتها على الساحة الأفريقية، إلا أنها شهدت تغيرا جذريا في البيئة المحيطة بليبيا تمثل في الانقسام الحاد الذي شهده الواقع الإقليمي العربي في أعقاب التوجه المصري نحو تسوية الصراع سلميا مع إسرائيل. وبالنظر إلى أن القيادة الليبية كانت من أشد المعارضين للسياسة المصرية بصدد الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد انعكس ذلك على كافة سياسات ليبيا تجاه مصر وسياساتها على الأصعدة المختلفة، وفي مقدمتها الساحتان العربية والأفريقية، فشهدت تلك المرحلة انفصام عرى التعاون والتنسيق الليبي- المصري على الساحة الأفريقية، بل والصدام المباشر عام ١٩٧٧م بين البلدين على الحدود، والصدام غير المباشر

بين النظامين على الساحة الأفريقية وصراعاتها (الصومال- أثيوبيا- تشاد- السودان، الصحراء الغربية...)، وما يقال عن العلاقات الليبية - المصرية يقال كذلك عن العلاقات الليبية- السودانية.

والملاحظ أن القيادة الليبية ظلت متمسكة بالخطاب الناصري وأهدافه وأدواته، مع مزيد من الاعتماد على الجهود الفردية في الأساس، ممثلة في الاتفاقات الثنائية والمساعدات بأشكالها المختلفة، في ظل الجمود الذي شهدته أنشطة جامعة الدول العربية جراء الانقسام الذي أحدثته معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية وتداعياتها[1]. كما شهدت هذه المرحلة المزيد من اعتماد السياسة الليبية على الأدوات القسرية، ودعم قوى التحرر الوطني، والقوى المناوئة للأنظمة المخالفة لها للضغط على تلك الأنظمة، وقد طالت تلك التدخلات معظم أرجاء القارة من أثيوبيا وأوغندا، والصومال، والسودان شرقا، إلى ليبيريا وسيراليون في الغرب، ومن أنجولا وموزمبيق، وناميبيا، وجنوب إفريقيا في الجنوب إلى الصحراء الغربية في الشمال.

ج - مرحلة الواقعية والتكيف:

يمكن التأريخ لهذه المرحلة بمطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتمثلت إرهاصاتها في إبداء قدر من المرونة في التعامل مع العالم الغربي، والاتجاه نحو التسوية السلمية للمشكلات مع النظم الأفريقية، وفي مقدمتها مشكلة الحدود مع تشاد التي تم إحالتها إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٩. وقد تضافرت مجموعة من العوامل في إحداث ذلك التحول، أبرزها اختفاء الاتحاد السوفيتي، وانهيار الكتلة الشرقية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية بقيادة النظام العالمي والهيمنة على تنظيماته السياسية والاقتصادية المختلفة، علاوة على تفاقم الانقسامات العربية بفعل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وما أعقبه من

(1)Report: Black U.S. AIDS rates rival some African nations«. CNN.com. July 29. 2008. P.26.

تداعيات قوضت قدرات النظام الإقليمي العربي[1].

في ظل تلك الظروف وجدت ليبيا نفسها بتوجهاتها المشار إليها- وجها لوجه مع القيادة الجديدة للنظام العالمي الرافضة لمفردات الخطاب الليبي وقيادته، ولم يكن من الصعب على الولايات المتحدة استصدار قرارين من مجلس الأمن بتوقيع عقوبات اقتصادية بدعوى مسؤولية ليبيا عن تفجير إحدى الطائرات الأمريكية فيما عرف بمشكلة لوكربي. وعلى الرغم من إبداء ليبيا استعدادها للتعاون لحل تلك المشكلة، فإن تعنت الولايات المتحدة تجاهها دفعها إلى العمل على حشد الدعم والتأييد الدولي والإقليمي لموقفها من المشكلة ورفع العقوبات عنها.

وكانت الساحة الأفريقية من أهم مصادر ذلك الدعم والتأييد. وعلى الرغم من تأكيد القيادة الليبية على أن التوجه الليبي نحو إفريقيا ليس تخليا عن العروبة، فإن قراءة واقع المواقف العربية والأفريقية تجاه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على صعيد قضية لوكيربي- تشير إلى أن التوجه الليبي نحو إفريقيا جاء كنوع من رد الجميل للقارة لمساندتها للجماهيرية ضد العقوبات المفروضة عليها وتحديها لحظر الطيران الجوي على ليبيا، بدرجة أكبر بكثير من الدول العربية التي لم تجرؤ أي دولة منها على خرق الحظر، واكتفي معظمها بدور الوسيط بين الجماهيرية العظمى والقوى الغربية[2]. وقد اتسمت هذه المرحلة بتزايد اعتماد القيادة الليبية على الرموز والمنظمات الدينية في تعاملها مع الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة، حيث قام العقيد القذافي بزيارة كل من النيجر عام ١٩٩٧، ونيجيريا ١٩٩٧، وتشاد ١٩٩٧، وإلقاء خطبة الجمعة وإمامة المصلين في

---

(1) Stiglitz. Joseph E. (2002).Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton. P.23.

(2)Sirkin. Harold L; James W. Hemerling and Arindan k Bhattacharya (2008). Globality: Competing with Everyone from Everywhere for Everything. New York: Business Plus. pp. 292.

تلك البلدان، ولعل ذلك يرجع في جانب منه إلى إيمان القـذافي بقـدرة الـدين عـلى توحيد القوميات المختلفة. وشهدت تلك الحقبة كذلك مزيدا من النشاط لجمعية الدعوة الإسلامية التابعة لليبيا، والسمة الثانيـة في اتجـاه الكثيـر مـن المسـاعدات الليبية من أجل دعم الأنظمة الأفريقية المساندة لهـاعلاوة عـلى قيـام الجماهيريـة العظمـى بتبنـي العديـد مـن المبـادرات السـلمية لتسـوية الصـراعات الأفريقيـة (الصومال، الكنغوالديمقراطية، السودان، النزاع الأثيوبي الإريتري...).

وعلى الصعيد المؤسسي شهدت تلك المرحلة توقيع معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء عام ١٩٩٨، ودعـوة ليبيـا إلى مراجعـة ميثـاق منظمـة الوحـدة الأفريقية خلال قمة استثنائية عقدت في مدينـة سـرت عـام ١٩٩٩ لرؤسـاء الـدول والحكومات الأفريقية، وأسفرت عن توصـية بإقامـة اتحـاد أفريقـي يحـل محـل منظمة الوحدة الأفريقية. وهي التوصية التي اتخذت طريقهـا إلى حيـز النفـاذ بعـد مصادقة ٣٦ دولة مـن دول منظمـة الوحـدة الأفريقيـة عـلى ميثـاق إنشـاء الاتحـاد الأفريقي.

٢- تغير العوامل المحيطة بالسياسية الليبية:

المتأمل في تطور السياسة الليبية تجاه إفريقيا يكتشف بجلاء أن تلـك السياسـة تأثرت بعدة اعتبارات أساسية تتمثل في: طبيعة العلاقة بين القيـادة الليبيـة والـنظم العربية، وموقف ليبيا من النظام الإقليمي العربي وفكرة الوحدة العربيـة، وطبيعـة النظام الدولي السـائد وعلاقتـه بالنظـام الليبـي، وأخيـرا موقـف الـنظم السياسـية الأفريقية وعلاقاتها بالقيادة الليبية ومشروعاتها المختلفة. وهـو مـا يثيـر التسـاؤل حول أثر التغير في هذه العوامل حاليا على التوجه المستقبلي للسياسـة الليبيـة تجـاه إفريقيا. وتقتضي الإجابة عن هـذا التسـاؤل الإشـارة إلى عـدة ملاحظـات تتعلـق بالسياسة الليبية على الساحة الأفريقية، **وهي:**

أ.- أدي رفع العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا إلى تحرر القيادة الليبية مـن

الكثير من الالتزامات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانـت تتحملهـا ليبيـا مـن أجل حشد التأييد الدولي لرفع العقوبات عنهـا، وهـي الالتزامـات التـي كانـت في جانـب منهـا أحـد الـروابط الأساسـية بـين الجماهيريـة الليبيـة وبعـض الـنظم والتنظيمات الأفريقية التي وجدت في النظام الليبي سندا بـديلا عـن المسـاعدات الشرقية التي توقفت، والغربيـة التـي تقلصـت بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة. كمـا وجدت بعض النظم الأفريقية في وقوفها إلى جانب ليبيـا، وموقفهـا المشـروع مـن قضية لوكيربى أداة للتعبير عن رفض الهيمنة الغربية – الأمريكية على العـالم بصـفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة، على الرغم مما قد يكون لدى بعـض هـذه الـنظم مـن تحفظات على السياسة الليبية[1].

ب.- إن الأدوات الأساسية التي استخدمتها السياسة الليبية في دعـم علاقاتهـا مع دول القارة والمتمثلة في الأدوات الاقتصادية، الدينية، العسكرية (دعم حركات التحرر الوطني)، كل أداة من تلك الأدوات طـرأ عليهـا بعـض التحـول والتغييـر بفعل التطورات الدولية والإقليمية المختلفة.

فعلى الصعيد العسكري: أعلن النظام صراحة تخليه عن تلك الأدوات كسـبيل لإدارة العلاقة والسياسة الخارجية مع دول القـارة وأنظمتهـا، وذلـك لاعتبـارات دولية تتعلق بالموقف الغربي المتربص بالنظـام الليبـي والمـتهم إيـاه بالإرهـاب، واعتبارات إقليمية واقعية تتصل باستقلال كافة الدول الأفريقية عن الاستعمار.

وعلى صعيد الأدوات الدينية: فإنه على الرغم من تصور القيادة الليبية عن قدرة الدين على تجاوز القوميات وتوحيد الجماعات، فإن الشق الثاني من الحقيقـة هـو أنه في ظل اختلاف المعتقدات على الساحة الأفريقية، يصعب الاعتماد على الـدين كمدخل للوحدة بين دول القارة، علاوة على حساسـية رفـع ذلـك الشـعار في ظـل توجس معظم الدول إقليميا ودوليا من انتشار الخطـاب الـديني أو تفعيلـه، الأمـر

---

(1)Wade. Robert Hunter. »The Rising Inequality. World Income Distribution'. Finance & Development. Vol 38. No 4 December 2001. of. P. 122.

الذي يعني واقعيا اقتصار دور تلك الأدوات على أضيق الأطر، وهو ما لا يحقق أهداف القيادة الليبية ومساعيها نحو الوحدة الكبرى للقارة.

أما فيما يتعلق بالأدوات الاقتصادية: فإنه من المتصور مع تراجع أسعار النفط، وما يعنيه ذلك تراجع إيرادات ليبيا، ومع اتساع رقعة العلاقات الليبية الخارجية بعد رفع العقوبات الدولية عنها، أن تراجع المساعدات الليبية نسبيا للقارة، أو أن تتجه العلاقة إلى تقديم المشروعات المشتركة كبديل عن سياسة المساعدات.

ج.- إنه على الرغم من تأسيس الاتحاد الأفريقي وقيامه كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية، فإنه ما زالت أمامه العديد من العقبات التي تحول دون أن يكون ترجمة حقيقية لتصور القيادة الليبية وطموحاتها بشأن الوحدة الأفريقية، وهو ما قد يضعف حماس العقيد القذافي له، خاصة إذا لم تتجاوب القيادات الأفريقية الأخرى مع طموحاته، بما قد يدفعه للبحث عن عوامل دفع جديدة أو بديلة للتوجه الأفريقي أقربها لفكر القيادة الليبية وسياستها مشروعات الوحدة العربية.

د.- إن الخطاب السياسي الليبي عاود من جديد تأكيد أن الاتجاه نحو إفريقيا لم يكن بحال تخليا عن العرب، وأن القادة العرب قاموا بما يجب عليهم حيال القضية الليبية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب؛ الأمر الذي مثل مدخلا لإعادة إحياء فكرة الوحدة العربية من جديد، يؤكد ذلك تنشيط اتحاد المغرب العربي في مطلع عام ٢٠٠٢م، وقد ساعد على ذلك تحرر العلاقات الليبية - العربية من أحد محاور الخلافات الأساسية، والمتمثل في الموقف العربي من العقوبات المفروضة على ليبيا.

هـ- مع استمرار الموقف الأمريكي المعادي للجماهيرية الليبية بقيادة معمر القذافي، وفي ظل رفع العقوبات الدولية عن ليبيا، وتقلص المساعدات الليبية لأنظمة ودول القارة للاعتبارات سالفة الذكر ستجد كثير من الأنظمة الأفريقية

صعوبة في الاستمرار في مشايعة السياسات الليبية، خشية من رد الفعل الأمريكي والمنظمات الدولية الخاضعة له، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وطمعا في استبدال المعونات الأمريكية بالمساعدات الليبية.

وعلى الرغم من كل هذه الملاحظات الخاصة بموقع الفضاء الأفريقي في السياسة الليبية، فإنه انطلاقا من منحي الواقعية في السياسية الليبية، يمكن القول أن هناك جانبا إيجابيا فيما يتصل بسياسة ليبيا تجاه إفريقيا، يتمثل في أن تتجه القيادة الليبية إلى الاستعانة بالقدرات والخبرات العربية كمدخل لدعم العلاقات مع إفريقيا، في إطار أرحب من العلاقات، على نحو يحقق كلا من المصالح العربية والأفريقية، ويخفف عبء المهمة على السياسة الليبية؛ على أن ذلك كله سوف يعتمد بدرجة كبيرة على تصور القيادة الليبية للتعاون العربي - الأفريقي، وموقع ودور ليبيا فيه، ومدى تجاوب القيادات والأنظمة العربية والأفريقية لهذا التصور.

٣- أهداف سياسة ليبيا تجاه القارة الأفريقية:

سعت ليبيا منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء توجهها صوب إفريقيا وهي:

أ.- تحسين الصورة الذهنية عنها لدى الأفارقة، والتي ساهم الإعلام الغربي في ترسيخها، وتتمثل في دعم ليبيا للإرهاب خاصة بعد حادث لوكيربي.

ب.- الرغبة في إيجاد عمق إستراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل المواجهة التي حدثت بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثةلوكيربي.

ج.- فشل مساعي القذافي في تحقيق الحلم القومي العربي وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الذي فرض عليها بعد حادث لوكيربي.

د.- الدعم الإفريقي الواضح لليبيا في أزمتها مع الغرب، وليس أدل على ذلك

من القرار الجريء الذي اتخذه قادة الدول الأفريقية في القمة الرابعة والثلاثين التي عقدت في واجادوجو(١٩٩٨) حيث أعطت الدول الأفريقية مهلة للدول الغربية (ثلاثة أشهر) لإنهاء الحصار الجوي على ليبيا، وقام رؤساء تسع دول أفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم والمشاركة في احتفالات ليبيا بثورة الفاتح العظيمة. ويلاحظ أن معظم الدول التي خرقت الحصار هي من الدول المؤسسة لتجمع دول الساحل والصحراء.

هـ- انسجام التوجه الأفريقي مع فكر القذافي الذي يدعو إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية في ظل عصر العولمة الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة؛ لذا كان القذافي يدعو إلى فكرة الفضاء الأفريقي (كناية عن التكتل الأفريقي) في مواجهة العولمة.

و.- وجود توافق ليبي- أفريقي بشان رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره، وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية. وفي المقابل يمكن استخدام الثروات الأفريقية لتحقيق التنميةفي إطار الاعتماد على الذات. وليبيا دولة نشطة في إفريقيا. ولا يكاد يخلو يوم في ليبيا تقريبا من عدم وجود رئيس أفريقي، وليبيا هي التي صنعت الساحل والصحراء وهي التي صنعت بجهد قيادتها الاتحاد الأفريقي الذي قد يتطور ذات يوم. ولكن ماذا تريد ليبيا من إفريقيا؟ تريد ليبيا قارة تنهض وتستقل، هذا هوهدف السياسة الليبية في إفريقيا. فليبيا دولة صغيرة ولكنها تقوم بعبء كبير، تبني الطرق، تبني المؤسسات، تقرض وتعطي، وليس لها هدف إلا المساعدة على نهوض القارة الأفريقية.

٤-. الاتحاد الإفريقي كمدخل للوحدة العربية:

يعتبر فكر القائد معمر القذافي بحق عنوانا للخروج من كل أزمات القارة الإفريقية والعالم العربي في آن واحد. فنموذج الاتحاد الأفريقي أمام عيوننا صرحا يزدان كل يوم بالإنجازات ،فقد تحقق الاتحاد الإفريقي رغم آلام إفريقيا، ونعلم

جميعا كيف حمت الوحدة الإفريقية إفريقيا من كثير من المخططات التي استهدفتها، فقد كانت وحدة إفريقيا عهدا جديدا ومستقبلا مليئا بالآمال وطموحات شعوب القارة السمراء، وهذا يعني الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة تستند فيها إلى لغة القانون واحترام حقوق الإنسان وتكريس مفهوم الديمقراطية[1]. نستذكر وحدة إفريقيا ولا ننسى رمز الوحدة وقائد إفريقيا وملك ملوكها الأخ العقيد معمر القذافي المولود في ١٩ الصيف يونيو ١٩٤٢ بمنطقة سرت الليبية، قائد ثورة الفاتح واحداً من القادة والزعماء القلائل على المستوى العالمي التي كانت الوحدة نهجه الداخلي والخارجي.كيف لاوهومن بدأ تعلمه بحفظ القرآن الكريم ودراسة الفقه، وعاش معاناة أمته وأحس بأوجاعها، ودرس أفكار وأطروحات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر حول القومية العربية فتأثر بها في بداية حياته، فكون وزملاؤه مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار عام١٩٥٩، وأعدوا جيدا لخطوتهم، وقاموا بالثورة على الحكم السنوسي المرتبط بالاستعمار في الأول من الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وأعلنت الجمهورية العربية الليبية التي كانت أهم أهدافها الوحدة العربية، إلى جانب تحسين المستوى المعيشي لكل أفراد الشعب الليبي بعد إنهاء النظام الملكي المستبد الظالم وفي عام ١٩٧٧ أعلن الاخ/ القائد معمر القذافي «سلطة الشعب ومولد أول جماهيرية في التاريخ» كمفهوم لأول نظام سياسي بعد الجمهورية وتخلي معمر القذافي رسميا عن رئاسة مجلس قيادة الثورة وأصبح قائدا للثورة وصار الاسم الرسمي لليبيا هو (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) واكتفي القذافي بدوره التحريضي والترشيدي الثوري الذي يقوم به.

وفي الحديث عن الوحدة ودور القذافي فيها، فقد أظهر القذافي منذ نعومة أظفاره حسا قوميا عاليًا وحبا جما لأمته وشعبه. إن انشغال الأخ العقيد معمرالقذافي بالهموم القومية دائما، فجر إبداعات ومبادرات، فأطلق بيان وجدة الوحدوي بين

(١)جريدة عكاظ السعودية، العدد الصادر في ٣٠ مارس الربيع ٢٠٠٦.

المغرب وليبيا في ١٨ هانيبال أغسطس ١٩٨٤ لإقامة الاتحاد العربي الإفريقي، ودعوة الأقطار العربية في سنة ١٩٨٨ إلى الانضمام للاتحاد العربي الإفريقي الذي أقامه مع المغرب سنة ١٩٨٤، وأخيرا مشروع الاتحاد العربي الأفريقي الذي يوحد العرب والأفارقة في فضاء استراتيجي كبير يمنع التمزق والتشرذم العربي والتجزؤ والضياع بين كتل وفضاءات قارية مختلفة. إن لم يكن التوجه الوحدوي في فكر معمر القذافي جديدا عندما انعطف نحو إفريقيا غير مغفل لوحدة العرب والأمة، ولم يكن هاجسه في وحدة إفريقيا قفزة في الهواء، بل أنه طالما ردد منذ بداية الثورة في ١٩٦٩ شعارات أن إفريقيا للأفريقيين، وأن لا حلف لإفريقيا إلا مع نفسها، مؤكدا على أهمية ودور القارة الأفريقية في عالم المستقبل[1]. وقد كان توقع القائد في مكانه فقد لعبت الدول الأفريقية دورا هاما في إجبار أميركا وبريطانيا للقبول بالشروط الليبية بشأن قضية لوكربي، وذلك باتخاذها قرارا في قمة واقادوقو لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بكسر الحظر المفروض من مجلس الأمن الدولي على ليبيا بحلول شهر الفاتح من سبتمبر من نفس العام الذي عقدت فيه القمة ما لم تستجب الدولتان للشروط الليبية، وهذا ما عجل بتوجهات القائد معمر القذافي بتسريع عمليات الوحدة الأفريقية خاصة وأن الظروف الدولية قد شهدت العديد من المستجدات التي تدفع باتجاه توحيد القارة فأسس في العام ١٩٨٩ تجمع دول الساحل والصحراء، وبذل عقب ذلك جهودا حثيثة لتطوير منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الأفريقي، وهوما نجح فيه بالفعل في قمة سرت للقادة الأفارقة التي عقدت في ٩ الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩ والمعروف بـ ٩/ ٩/ ٩٩ والتي صدر عنها إعلان سرت الشهير، وهو يخط خطوات نحو قيام الاتحاد الإفريقي، فواقع العولمة فرض على الجميع النهوض ومحاولة اللحاق

(١) جمال السيد محمد ضليع، الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري «معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٠ الماء ماي و٢٠٠٦.

بالركب، حيث لم يعد بإمكان دولة بمفردها أن تصمد أمام التحديات الراهنة وشروط السوق الصعبة، بما يضمن الاستمرار والديمومة في عالم لا يعرف الثبات، فرغم ما تعانيه القارة السمراء إفريقيا من السبات، فقد أفاقها العقيد معمر القذافي من غيبوبتها، ووجهها نحو التغيير فسمعت إفريقيا صوت العقل فلم تلبث أن نادت بمفاهيم ظلت غائبة عن قاموس القارة تتمثل فى الشفافية والمكاشفة، والمسالة، واحترام حقوق الإنسان، وتكريس الوحدة المشتركة المنبثقة من المصالح المشتركة، لتتجسد مؤسسات توحد إفريقيا وتنتقل بها نحو المستقبل[١].

وأوصل القائد الرسالة للدول الأفريقية، ودعاهم إلى الاستفادة مما يحدث، فليس في الوقت بقية وما شاهده العالم في قانا وغزة يؤكد ذلك، وهو لا يدعي أن التجربة الإفريقية كاملة، وأن وحدة الأفارقة ستكون نموذجية، فهذه التجارب ستقاوم ومن المتوقع أن يوضع أمامها الكثير والكثير من المعوقات والمصاعب، إلا أن الأمل يحد والجميع في أن تتغلب الإرادة السياسية الصادقة بترسيخ المشاريع، لتحقيق الآمال المعقودة، مما يبلور اتحاد أكثر انفتاحا واندماجا، ويدفعه إلى تحقيق السلام والاستقرار والعيش الرغيد للشعوب[٢]. إن الدول الأفريقية بحاجة الى الاتحاد ككتلة منتجة، وعلى دولة منفردة الخروج من شرنقة (التقليدي) إلى فضاء (الانفتاح)، وهوبمثابة تحقيق أمال الشعوب والأجيال في الديمقراطية الحقيقية، عبر المشاركة الكاملة للشعب في السلطة تشريعا وتنفيذ ورقابة، لتتكرس حقوق الإنسان مما يحقق النهضة والتنوير والتنمية والإبداع والوحدة. طالما الأرضية صلبة. والهياكل مؤسسية. فنحن الأكثر حاجة للوحدة المستندة إلى العقل والمنطق والتحليل المعرفي، لا سيما أن القارة الافريقية مليئة بالموارد والطاقات والإمكانات والتي بإمكانها أن تفسح لنا مكانا في خارطة العالم

(1) Stiglitz. Joseph & Charlton Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.2005 p. 54 n. 23.

(٢)سيدي أحمد بن أحمد سالم، الاتحاد الإفريقي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الجزيرة نت، ١٠ يولي و٢٠٠٢، ص: ٩.

اليقظ والتي تجعـل مـن أحـلام الشـعوب حقيقـة، طالمـا تـوفرت الإرادة الحقـة والرغبة الصادقة في ظل مآزقنا الحادة وينبغـي أن نعـي أن العـالم دخـل إلى مرحلـة أخرى بعد الوحدة القومية هي مرحلة الفضـاء والتكـتلات. وبمـا أن فضـاء أمتنـا الطبيعي هوالفضاء الإفريقي والذي يرتبط معنا برابطة الـدم والانتمـاء والمصـير، والتـاريخ حيـث تعـرض كلانـا تقريبـا لـنفس الظـروف والأحـداث والحمـلات الاستعمارية والاستهداف الـدائم مـن القـوي الاسـتعمارية في العـالم، وحيـث أن العرب هم المجال الحيوي لإفريقيا والعكس صحيح، وأن الأمن العربـي مـرتبط أساسا بإفريقيا وكذلك الأمن الإفريقـي سـواء أكـان ديمغرافيًـا أوجيواسـتراتيجيًا أوحتى ثقافيًا واجتماعيًا، فلا بـد للعـرب إذا كـان مـازال لـديهم ذرة مـن الـوعي الاسـتراتيجي أن يؤسسـوا للفضـاء العربـي الإفريقـي والـذي بنيـت لبنتـه الأولى بتأسيس الاتحاد الإفريقي، خاصة أن الفضاء الأسيوي دون الحجم الهائـل بشـريا واقتصاديا وتكنولوجيا لا يمكن أن يكون مكان فيه للأفارقة، وكـذلك فـلا مكـان للأفارقة في الفضاء الأوروبي وفضاء أمريكا الشمالية واللاتينية، كما وأن البرنامج الاستراتيجي للقوى العظمى في عـالم اليـوم يرتكـز عـلي اسـتخدام الحالـة الإثنيـة والدينية في الدول للسيطرة عليها، ولا يمكـن تجـاوز ذلـك إلا بالتقـدم للأمـام في اتجاه وحدة اجتماعية جغرافية حضارية ألا وهي الاتحاد العربي الأفريقي[١].

٥- المبادرات الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي:

تشير بعض أدبيات علم السياسة إلى أن السياسة الخارجية ما هـي إلا انعكـاس للسياسات الداخلية، والرؤيـة التـي تحكمهـا، والفلسـفة التـي تسـودها. غيـر أن السياسة الخارجية الليبية تخالف هـذه القاعـدة، حيـث أن التطـورات الأخيـرة في تفاعلات السياسة الخارجية الليبية سواء كانت علي المستوي القاري أوكانت مـع النسق الدولي والعالم الخارجي تشـهد حركيـة وفاعليـة وديناميكيـة تشـد الأنظـار

(1)Stiglitz. Joseph & Charlton Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.2005 p. 54 n. 23.

خلافا للخطوات البطيئة التي تعتري المشهد الداخلي في توجهه نحو التنمية الداخلية والتحديث الاقتصادي الوطني!!

ولاشك أن هناك صعوبة حقيقية في فهم منطلقات وأهداف وثوابت السياسة الخارجية الليبية وربما في بعض الأحيان يصعب فهم لغة ومفردات ومضامين المبادرات الليبية؛ وذلك بسبب الحيوية الشديدة والمتبدلات الحادة والمبادرات الصادمة طوال الثلاثين عاما الماضية، وكذلك بسبب التوصيفات والمسميات الغريبة التي تصدر تحت عناوينها المبادرات والمواقف في السياسة الخارجية الليبية، حتى أن بعض الباحثين تحدثوا- خطأ- بعد أن أعيتهم الحيل، في الفهم، أوالمتابعة أوإيجاد نسق واحد مشترك، عن أن الثابت الوحيد في هذه السياسة هوالجهة الصادرة عنها. ولقد بدأت السياسة الخارجية الليبية بعد وصول العقيد معمر القذافي إلى قيادة ليبيا (في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩) باعتماد توجه صارم- مستعجل- بالتركيز على الدائرة الإفريقية والتوجه نحو إفريقيا لاعتبارات العمق الجغرافي وخبرة الليبيين بهذه الدائرة، وكذلك التميز الاقتصادي الليبي في مواجهة هذه البلدان بما يسهل عملية الشراكة، والدعوة لتشكيل اتحاد إفريقي.

وشهدت السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات القليلة الماضية تحولات جيدة حرص فيها النظام السياسي الليبي على تقديم ليبيا كدولة سلام وأمن ولديها علاقات مع دول القارة الأفريقية وغيرها، ولديها دور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي على الصعيدين الإقليمي والإفريقي خاصة والدولي عامة وظهرت الجماهيرية العظمى في المشهد الدولي أنها تسعى إلى الاضطلاع بهذا الدور بأدوات وأساليب تتفق مع مجمل ما يطرحه النظام الدولي الجديد من قواعد، وبالكثير من المرونة والشفافية والبراجماتية، والميل للعمل من خلال تكتلات إقليمية (الاتحاد الإفريقي مثلا)، حيث سعت الجماهيرية الليبية إلى لعب دور إقليمي يغير الصورة الذهنية التي تراكمت عنها، حيث أنشأت تجمع دول الساحل والصحراء في النوار/ فبراير ١٩٩٨، وتبنت فكرة تحويل منظمة الوحدة

الأفريقية إلى اتحاد أفريقي يتوائم مع التحديات المطروحة في النظام الدولي. وقد اعتبر قيام الاتحاد الإفريقي من أكبر الانتصارات للدبلوماسية الليبية فيما بعد الحرب الباردة، حيث أعطت صورة ذهنية إيجابية عن طبيعة الدور الليبي الجديد الذي بدأ يكون له قبول في إفريقيا خاصة بعد قمة واغادوغو١٩٩٨ برفع العقوبات عن ليبيا وهو الأمر الذي دفع القيادة السياسية الليبية في مرحلة لاحقة لطلب الانسحاب من الجامعة العربية بسبب عدم مساندة الدول العربية له في أزمة لوكربي. وفي الوقت نفسه استطاعت ليبيا اكتساب احترام الرأي العام العالمي من خلال توسطها لحل الأزمات وأبرزها أنها لعبت دورا في حل الأزمات بين الدول الإفريقية: السودان (أزمة دار فور)- سيراليون- الكونغو- الحكومة والمعارضة في تشاد، وكذلك محاولة طرح حلول لهذه الأزمات.

سادسًا- تفعيل الاتحاد الإفريقي:

إن الاتحاد الإفريقي كانت غاية سعى لها الكثير من قادة إفريقيا أمثال الزعيم الغاني كوامي نيكروما ونيريري وجمال عبد الناصر ومرت عبر مرحلة تاريخية قديمة، وناقشتها عقول قادة مفكرين في أزمان مختلفة. مع بروز تطورات العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم كافة نحو تكتلات تجارية اقتصادية أكبر وأقوى وأكثر تماسكا، كان حري بإفريقيا أن تجد لنفسها فضاء اقتداءً بقارات العالم لكي تستطيع مجابهة التحديات التي تواجه عالمنا اليوم من عولمة وتحديات النظام العالمي الجديد، فإفريقيا لايمكنها مواجهة تداعيات العولمة إلا في اتحاد وتكتل وتضامن بين شعوب القارة، وتشكيل فضاء يضم كل أرجاء القارة الإفريقية[١].

ومن هنا جاءت الدعوة من قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي لقيام

(1)Wade. Robert Hunter.The Rising Inequality.World Income Distribution. Finance & Development. Vol 38. No 4 December 2001. of.P. 122.

الاتحاد الإفريقي فخلال الدورة العادية لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر بالفترة من ١٤ ناصر/ يوليو لسنة ١٩٩٩، دعا الأخ قائد الثورة إلى قمة غير عادية، قمة استثنائية في الجماهيرية لدراسة وبحث سبل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية والتغيرات الدولية الراهنة من تطورات سياسية واقتصادية طرأت على العالم. وكان هذا تمهيدا لاجتماع رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في دورة غير عادية في مدينة سرت ٩/ ٩/ ١٩٩٩ قمة سرت الليبية التي عقدت استجابة لدعوة الأخ قائد الثورة من أجل توحيد القارة الإفريقية وإعدادها لدخول القرن القادم وهي قوية وموحدة[1].

وطرح قائد الثورة الداعي لهذه القمة مشروعات وحدوية سبق إعدادها تحت إشرافه وبمشاركته وتمثلت هذه المشروعات في:

أ.- وثيقة متكاملة بإقامة « ولايات متحدة إفريقية » أعدت على غرار تجربة القارة الأمريكية وولاياتها المتحدة. وكان ذلك الاقتراح الأصلي الذي تقدم به الأخ قائد الثورة.

ب. - وثيقة الاكتفاء بالإعلان عن قيام اتحاد إفريقي. وكما تمخضت منظمة الوحدة الإفريقية عن مؤتمر «أديس أبابا»، كذلك نتج عن قمة سرت إعلان تأسيس الاتحاد الإفريقي وطرح الجماهيرية لهذه الفكرة في الفترة من ٨- ٩/ ٩/ ١٩٩٩ حيث عقدت قمة سرت الأولى بناء على قرار القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين التي انعقدت بالجزائر بشأن الحاجة إلى عقد قمة استثنائية أفريقية رابعة لمناقشة مشروع الاتحاد الأفريقي والتي تضمنت الآتي:

«نحن رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المجتمعين في الدورة غير العادية لمؤتمرنا في مدينة سرت بالجماهيرية يومي ٨، ٩ سبتمبر-

(1)Friedman. Thomas L. «The Dell Theory of Conflict Prevention».Emergin: A Reader.Ed. Barclay Barrios. Boston: Bedford. St. Martins. 2008.49.

الفاتح ١٩٩٩، وبناء على دعوة الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي والذي تم الاتفاق عليه خلال الدورة الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من ١٢- ١٤ ناصر/ يوليو١٩٩٩، تباحثنا بتمعن حول وسائل تعزيز منظمتنا القارية، لتكون أكثر فاعلية وتتواكب مع التطورات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إننا نستلهم في هذا السعي بالمثل التي استرشد بها المؤسسين لمنظمتنا، والأجيال التي تؤمن بالاتحاد الإفريقي في تصميمها على تجسيد الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون[1]. ومع دخول الألفية الجديدة بدخول القرن الواحد والعشرين وبظهور التحديات التي تواجه قارتنا وشعوبنا، تؤكد أن هناك ضرورة ملحة وحاجة ماسة لدرجة أقوى من الوحدة والتضامن والتلاحم في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات والثقافات الأيديولوجية والعرقية والقومية، وبعد أن أخذت المقترحات التي تقدم بها الأخ قائد الثورة إلى القمة بشأن تفعيل دور المنظمة حتى تستطيع التصدي للتحديات الدولية بعين الاعتبار، نقرر ونلتزم بما يلي:

أ.- تأسيس اتحاد إفريقي في إطار الالتزام بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية.

ب.- الإسراع بعملية تأسيس الاتحاد وتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وإقامة جميع المؤسسات والأجهزة ذات العلاقات بالجماعة الاقتصادية وخاصة المصرف الإفريقي المركزي، ومحكمة العدل الإفريقية والبرلمان الأفريقي.

ج.- تفويض مجلس الوزراء العمل على إعداد نص قانوني تأسيسي للاتحاد الإفريقي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

(1) Summary of the Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region by the United Nations Economic and Social Commission for Western Africa. p. 223.

د.- دعم المنظمات الجهوية الإفريقية على أساس أنها تجسد الأهداف والمبادئ التي يسعى الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية إلى تحقيقها.

ه.- عقد مؤتمر وزاري أفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة وذلك في أقرب فرصة وقد وجه الأخ العقيد معمر القذافي في خطاب ألقاه أمام وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية في طرابلس ١/ ٦/ ٢٠٠٠، بأن للقارة الإفريقية معطيات تحتم عليها الوحدة وهكذا سعت الدبلوماسية الليبية إلى الدفع بالعمل الإفريقي المشترك تجاه الآمال الإفريقية في إقامة اتحاد أفريقي فعال بمؤسسات شعبية وتنفيذية قوية وفي ناصر/ يوليو٢٠٠١ تم الإعلان الرسمي عن قيام الاتحاد الأفريقي، حيث تعتبر «لوساكا» هي المنبر الرسمي الذي انطلقت منه الجهود لتفعيل الاتحاد الأفريقي.

وأعلن فيها رسميا ميلاد الاتحاد، حيث أنها وضعت المعايير لتنظيم الفترة الانتقالية من المنظمة إلى الاتحاد والتي حددتها المادة «٣٣» بعام واحد أي أنه تتحول المنظمة إلى اتحاد من ناصر/ يوليو٢٠٠١ إلى ناصر/ يوليو٢٠٠٢ أولمدة يحددها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إذا ما رأوا ضرورة لذلك مع انتقال مؤسسات وأصول المنظمة وكذلك شعارها وعلمها ونشيدها وديونها للاتحاد الإفريقي، وذلك بطلب القمة من الأمين العام نقل ممتلكات منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي وأن يستمر العمل بيوم ٢٥ الماء/ مايويوم إفريقيا في كل عام وإدماج بعض الأجهزة المختصة في المنظمة في أجهزة الاتحاد[١].

***

---

(١)بدر حسين شافعي، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي ..محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٩، ابريل ٢٠٠٧، ص: ١٢.

سابعًا: دور الجماهيرية العظمى في تفعيل الاتحاد الإفريقي ومواجهة الأزمات:

يشهد جميع المراقبين بدور الجماهيرية في تحركها الكبير داخل القارة الإفريقية وما تقوم به السياسية الليبية تجاه إفريقيا على مبادئ ثابتة كتحرير إفريقيا وتخليصها من قيود التبعية والاستعمار، وترمي السياسة الليبية الإفريقية إلى تحرير الإنسان الأفريقي من قيود الاستعمار وتحرير ثرواته ومـوارده في القـارة وتعزيز قـدراتها، وترمي منذ السنوات الأولى لها وحتى الآن إلى تحقيق هذه الأهداف إلى أن وصلت إلى ذلك بتشكيل الفضاء الإفريقي في إعلان سرت في ٩/ ٩/ ١٩٩٩ والـذي يعتبر نتاج ثمار المجهود الليبي الدفاعية ضد المخاطر التي تهددها.. فمنذ بدء فتح ملف الوحدة الإفريقية وجمع الوثائق، حرصت الدبلوماسية الليبية والإعلام الليبي وقائد الثورة بوجه خاص في لقاءاته ومحاضراته على التركيز على الكفاح الأفريقي والعربي المشترك والمصير المستقبلي الذي يجمع الشعوب الإفريقية مع الشعوب العربية على اعتبار أن عدوهما واحد وهو الاستعمار والصهيونية والعنصرية والتخلف. وقدأكد أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الإفريقية في ندوة الفضاء العربي الإفريقي على أهمية تعزيز التعاون العربي الإفريقي، وإقامة فضاء يجمع العرب والأفارقة على اعتبار أن هذا الأمر يعد عاملا استراتيجياً وواقعا مفروضًا على العرب والأفارقة، وعلى أساس أن ثلثي العرب هم أفارقة ويملكون أكثر من نصف مساحة القارة ومن هذا المنطلق جاء اقتراح العقيد معمر القذافي مستشرفا مستقبل الأمة بتشكيل الاتحاد العربي الإفريقي يوازي الفضاءات الكبرى الأخرى في زمن العولمة التي تهدد السيادة، سيادة الدول الوطنية، فالواجب اللازم على العرب الانضمام إلى فضاء يجمعهم من التيارات والفضاءات العالمية الأخرى، لكي يحافظوا على وجودهم وكيانهم الذي بات في خطر من التحديات الخارجية التي تتنافس على القارة السمراء كالتحديات الإسرائيلية والعولمة وغيرها، وتنادي

الأطروحات الليبية بفضاء موحد يجمع العرب والأفارقة يعكس على شعوب المنطقتين مرونة اقتصادية وحضورًا سياسيًا وقوة فاعلة. أما الفوارق بين أبناء وشعوب القارة ما هي إلا أهدافا استعمارية لتشتيت جمع القارة ولبث الفواصل العرقية والطائفية كتقسيمها إلى بيض وسود وعرب وبربر وزنوج، والتقسيمات القديمة كالفرانكفونية والأنكلوفونية.

وقد تصدت الجماهيرية لهذه المخططات الاستعمارية، والتي من بينها فصل شمال إفريقيا عن باقي القارة بتقسيمها وإحلالها لغات عربية محل لغاتها، وأعطت الجماهيرية لهذا الموضوع أهمية كبيرة نظرا لخطورته الكبيرة على المستقبل العربي الإفريقي. ولقد حرصت الجماهيرية على الربط بين الوحدة العربية والوحدة الإفريقية منذ قيام الثورة، وقد نص الإعلان الدستوري المؤقت الذي صدر في الكانون/ ديسمبر ١٩٦٩ على أن الجماهيرية جزء من الأمة العربية والقارة الإفريقية ولم تكتف الثورة الليبية بعد قيامها في ١٩٦٩ بالوحدة العربية، بل شددت على الجانب الجغرافي والعمق الاستراتيجي للوطن العربي، ألا وهوالقارة الإفريقية، كما أيدت الشعوب الإفريقية في كفاحها ضد الاستعمار بالوسائل المادية والمعنوية، وغالبا ما نادى الأخ قائد الثورة ودعا إلى ضرورة أن نختصر الزمن وألا نتأخر كثيرا في بناء القارة ببناء الاتحاد الإفريقي والسيطرة على ثرواتها وتسخيرها لمصلحة المواطن الأفريقي.

والجهود الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي لا يستهان بها فهي الداعية إلى قمة سرت، القمة الاستثنائية الرابعة لإعلان الاتحاد الإفريقي، وعلى غرار قمة سرت، وبعدها قمة لومي وإقرار القانون التأسيسي للاتحاد، فلم تنتظر الدبلوماسية الليبية عقد القمة السابعة والثلاثون في لوساكا، وإنما أسرعت بالدعوة إلى عقد قمة سرت الثانية في الدورة الاستثنائية الخامسة، والتي وقعت فيه إحدى وخمسون دولة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في قمة لوساكا. والاتحاد الإفريقي بهذه الرؤية ليس فقط موجه ضد الآخرين، بل لبناء الذات ومد جسورالتعاون المتكافئ مع الآخرين،

واستغلال موارد القارة لصالح شعبها واستغلال العقول البشرية الإفريقية في بناء القارة الأفريقية وتطويرها بدلا من هجرتها إلى الغرب، والهدف الأسمى منه هو تحقيق الديمقراطية والتنمية والمشاركة الشعبية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

ثامنًا- ربط سياسة ليبيا بسياسات الاتحاد الأفريقي:

المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية (أعلي سلطة في ليبيا) تحيي القائد معمر القذافي وثمنت جهوده التي قام بها، والانتصارات التي تحققت نتيجة لذلك ودوره المستمر من أجل تفعيل مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وتشيد بحكمته وحنكته السياسية في التعامل مع الأحداث الدولية وإرساء مبادئ الحرية والعدل والأمن والسلام والاستقرار في ربوع إفريقيا والعالم. كما ثمنت المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية، نتائج زيارات القائد القذافي للدول الأفريقية وزيارات قادة دول ورؤساء الدول الأفريقية لليبيا، وتؤكد على ضرورة الاهتمام بوضع البرامج التنفيذية لهذه النتائج ومتابعتها، وجددت المؤتمرات الشعبية الأساسية تمسكها بالإتحاد الأفريقي ودعمها له، وتقدر جهود القائد القذافي والقادة الأفارقة لتحقيق الإتحاد الأفريقي، وتجدد تأكيدها على ربط سياسة الجماهيرية الليبية بسياسات الإتحاد الأفريقي. وتشيد بنتائج الاجتماعات الافريقية من أجل الإسراع في المصادقة على التعديلات التي أقرتها قمة مابوتو في ٢٠٠٣ بشأن تفعيل الاتحاد الأفريقي. وكذلك الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات التي اعتمدها مؤتمر الإتحاد الأفريقي في دوراته المتعاقبة. وثمن مؤتمر الشعب العام الليبي مبادرة الزعيم معمر القذافي بشأن مشروع القذافي للمرأة والطفل والشباب الأفارقة، وكذلك مبادرته بشأن صندوق الطاقة اللذين يهدفان للتخفيف من وطأة الفقر والتخلف اللذين تعاني منهما القارة، ووجه مؤتمر الشعب العام الليبي تحية للدور الريادي للقائد معمر القذافي من أجل السلام والاستقرار في إفريقيا، وثمن قمتي طرابلس يوم ٨ النوار/ فبراير و٢١ الحرث نوفمبر ٢٠٠٦ المخصصتين لتسوية

الخلافات بين تشاد والسودان.

ودعا مؤتمر الشعب العام الليبي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل جميع الدول الأفريقية التي تملك هذه الأسلحة أن تحذو حذو الجماهيرية الليبية بالتخلي طواعية عن برامجها في هذا الشأن من أجل خلق عالم يسوده العدل والأمن والسلام وأكد على ضرورة أن تكون القارة الأفريقية خالية من أسلحة الدمار الشامل ،كما جددت دعوتها لأن تكون إفريقيا خالية من الأساطيل والقواعد الأجنبية، وأكدت على حق جميع الدول الأفريقية في الاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وجدد مؤتمر الشعب العام الليبي ضرورة توسيع عضويةمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة لتشمل كل الفضاءات والقارات وأن تكون للاتحاد الأفريقي مقاعد دائمة في هذا المجلس.

وتشيد المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية بالاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والداخلية لدول الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في ليبيا يومي ٢٢ و٢٣ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٦ حول الهجرة والتنمية وترى أن ظاهرة الهجرة نتاج طبيعي لحركة البشر لا يمكن معالجتها بتجاهل القواعد الطبيعية أ وبالإجراءات الأمنية وحدها وبمعزل عن دراسة أسبابها ودوافعها وتؤكد على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها وبحث آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على دول المقصد والعبور ومن بينها ليبيا وتجدد أيضا الدعوة لعقد قمة أفريقية أوروبية لدراسة هذه الظاهرة وتداعياتها.

ورحبت المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية بقرار القمة الثامنة لتجمع دول الساحل والصحراء المنعقد يومي ١و٢ الصيف يونيو ٢٠٠٦ بشأن دعوة إتحاد المغرب العربي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجمع دول (س.ص) للاندماج في تجمع اقتصادي واحد وتدعو الأمانات العامة لهذه التجمعات لأهمية التنسيق فيما بينها لوضع هذا القرار موضع التنفيذ. كما أكدت على أهمية منطقة البحر المتوسط وتدعو للمشاركة الفعالة في مناشطها باعتبار

البحر المتوسط جسرا للتواصل الحضاري بين إفريقيا وأوروبا ودعت إلى تنسيق المواقف مع دول غرب المتوسط.

وتدين المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية التدخل الأجنبي في الصومال وتدعو كل الأطراف الصومالية للحوار فيما بينها حفاظا على وحدة الصومال أرضا وشعبا وتناشد كل من الاتحاد الأفريقي من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الأحداث التي تشهدها الصومال. وتشيد بنتائج القمة الأفريقية الأمريكية الجنوبية التي عقدت يوم ٣٠ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٦ في أبوجا (نيجيريا) وتسجل بارتياح الانتصارات التي حققتها القوى الجماهيرية في عدد من دول أمريكا الجنوبية وتدعو إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها. وتؤكد من جهة أخرى على ضرورة الاستفادة من المنظمات الإقليمية الدولية التي تتمتع ليبيا بعضويتها (كالاتحاد الافريقي) والعمل على تحقيق المشاركة الفاعلة في نشاطاتها وعلى مواصلة العمل من أجل تحصيل ديون الجماهيرية الليبية لدى الدول الأخرى وتوظيفها في استثمارات مجدية في القارة الأفريقية.

ويتضح هذا الربط لسياسة ليبيا بسياسة الاتحاد الإفريقي من خلال الدور الليبي في عدة أزمات لم يخرج الدور الليبي فيها عن الإطار الإفريقي بل التزمه وسار على نهجه وكان رائدا في ذلك من هذه الأزمات مثلا:

١- الأزمة الأولى: الأزمة في دولة تشاد:

في إطار متابعة مقرر الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المنعقدة في بانجول، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا يومي ١٢ و١٣ شهر النوار/ فبراير ٢٠٠٧ لبحث العلاقات بين تشاد والسودان. وفي البيان الذي نشر في ختام هذه المداولات، لاحظ المجلس أنه على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد الإفريقي، فإن التوتر بين تشاد والسودان لا يزال شديدا وانعدام

الأمن سائدا في حدودهما المشتركة.

وفضلا عن ذلك، شدد المجلس على أهمية تبني نهج إقليمي منسجم ومتكامل لتشجيع السلام والاستقرار الدائمين في جميع دول المنطقة وشجع، في هذا الصدد، المفوضية والمنظمات الإقليمية المختصة على أن تعمل معا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين المعنيين، من أجل عقد مشاورات إقليمية حول مشاكل المنطقة. ذكر المجلس بضرورة أن يفي تشاد والسودان، بشكل دقيق، بالالتزامات التي تعهدا بها وطلب منهما إنشاء آليات التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في تلك الاتفاقات والعمل على تفعيلها. وقد قرر المجلس إيفاد بعثة إلى تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وعند الاقتضاء إلى بلدان أخرى في المنطقة، بأسرع ما يمكن، لإجراء تقييم شامل للوضع واستعراض العقبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين لا سيما اتفاق طرابلس وذلك تمهيدا لرفع توصيات من شأنها تسهيل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة للمشاكل التي تواجه المنطقة.

وبناء على هذا المقرر، زار وفد من المجلس السودان من ٢١ إلى ٢٤ الربيع/ مارس ٢٠٠٧ وتشاد خلال الفترة من ٥ إلى ٧ الصيف يونيو ٢٠٠٧ وجمهورية إفريقيا الوسطى من ٨ إلى ١١ شهر الصيف يونيو ٢٠٠٧. وبعد دراسة تقرير البعثة، حث المجلس أيضاء خلال اجتماعه التسعين المنعقد في أديس أبابا بتاريخ ٢٧ هنيبال/ أغسطس ٢٠٠٧، كلا من السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى على احترام سلامة أراضي البلد الآخر ومواصلة العمل سويا من أجل تحسين الأمن على طول حدودها المشتركة وتنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها وإعادة الثقة فيما بينها. في ٣١ الربيع/ مارس ٢٠٠٧، تعرضت قريتا نيرو ومارينا التشاديتين لهجوم أسفر عن مقتل ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ شخصا حسب تقديرات المفوضية السامية لشئون اللاجئين ونزوح حوالي ٩٠٠٠ تشادي. وقد وجهت الحكومة التشادية أصابع الاتهام إلى مليشيا الجنجويد القادمة من السودان، واعتبارا من ٤ الطير/ أبريل

٢٠٠٧، شن تشاد هجوما مضادا ضد هـذه الميليشـيات والمجموعـات المتمـردة الموجودة في شرق البلاد. في ٩ من شهر الطير/ أبريل ٢٠٠٧، وقعت مواجهة كبيرة مع هذه الأخيرة.

وفي إيجاز صحفي حول الوضع عقد في ١٠ الطير / أبريل ٢٠٠٧، كشف وزيـر الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة التشادية أن الجيش الوطني التشـادي قد طارد المتمردين حتى داخل الأراضـي السـودانية، مسـتعملا في ذلـك حقـه في المطاردة، موضحا أن قوات الدفاع والأمن قد فوجئت عندما وجدت نفسها وجها لوجه أمام الجيش السوداني .. في اليوم نفسه، استقبل وزير خارجيـة تشـاد السـفير السوداني في انجامينا وعبر له عن أسف بلاده من الاشتباك الذي وقع العشية. ومن جهة أخرى، أوضح أنه سيقود وفدا إلى الخرطوم لتوضيح موقف بـلاده مـن هـذه الأحداث للسلطات السودانية. وقد زار فعلا هذا الوفـد الخرطـوم في ١٤ الطيـر/ أبريل ٢٠٠٧، ومن جانبي، أعربت عن بالغ قلقي إزاء هذه الاشتباكات وطلبت من الحكومتين التحلي بضبط النفس واستئناف الحوار على أساس روح اتفاق طرابلس والاتفاقات الموقعة بينهما سابقا.

من جانبه، قام القائد معمر القذافي بإيفاد وفد إلى انجامينا في ١١ أ الطير/ أبريـل ٢٠٠٧ تعبيرا عن قلقه. وقد أعلن الوفد الليبي في ختام هذه الزيارة عن تشكيل لجنة عسكرية وأمنية بين تشـاد والسـودان في إطـار تنفيـذ اتفـاق طـرابلس المبـرم في ٨ النوار/ فبراير ٢٠٠٧ وأنه سيتم نشر مراقبين من تجمـع دول السـاحل والصـحراء على الحدود بين البلدين، وتم التطرق إلى هذا الوضع خلال لقاءات دولية عديـدة. وتجدر بالإشارة، من بين أمور أخرى، إلى أنه تم خلال القمـة الثامنـة للمجموعـة الاقتصادية والتقنية لوسط إفريقيا المنعقدة في انجامينا يومي ٢٤ و٢٥ الطير/ أبريل ٢٠٠٧، اعتماد إعلان خاص لدعم تشاد وجمهورية إفريقيـا الوسـطى وفضـلا عـن ذلك، حث الاجتماع حول دار فور الذي عقد في طـرابلس في أواخـر شـهر الطيـر

أبريل، البلدين على مواصلة جهودهما من أجل تنفيذ اتفـاق طـرابلس الموقـع في ٨ شهر النوار/ فبراير ٢٠٠٧، وأخيرا، وقع الرئيسان إدريس ديبي وعمر حسن البشـير في ٣ شهر الماء/ مايو٢٠٠٧، برعاية عاهل المملكة العربية السعودية، اتفاقا تعهـدا بموجبه بالعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لوضع حد للأزمة في دار فور وشرق تشاد. اغتنمت فرصة قمة أكرا للإشادة بالزعيم الليبي معمر القذافي على مـا يبذله من جهـود مضـنية ترمـي إلى ضـمان التطبيـع الـدائم للعلاقـات بـين تشـاد والسودان وتسهيل تنفيـذ الاتفاقـات المبرمـة. وخـلال قمـة أكـرا هـذه، رحبـت بالجهود المبذولة من قبل تشاد والسـودان لتطبيـع علاقاتهمـا التـي تـأثرت سـلبا بانشطة حركات التمرد الموجودة على شطري الحدود بين تشاد والسودان، وهـذا التفاؤل كان له ما يبرره خاصة أنه اعتبارا من نهاية شهر ناصر/ يوليو٢٠٠٧ وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مؤشرات على الانفراج والمصالحة الوطنية بين الحكومة ومختلف حركات المعارضة. وعليه وبوساطة من الـرئيس عمـر بونغـو أوديميا، استقبل الرئيس إدريس دبي في ٣٠ من شهر ناصر/ يوليو٢٠٠٧ بانجامينـا مجموعة مكونة من حوالي ثلاثين تشاديا يعيشون في المنفى برئاسة الرئيس السابق كوكوني واداي. وكان من الأمور المشجعة أيضا توقيـع اتفـاق سياسـي مـن أجـل تعزيز العملية الديموقراطية في تشاد» في ١٣ هانيبال/ أغسطس ٢٠٠٧ بـين أحـزاب المعسكر الرئاسي وأحزاب المعارضـة الديموقراطيـة إثـر مفاوضـات اسـتمرت للفترة مـن ١٤ الطيـر/ أبريـل إلى ١٠ هانيبـال/ أغسـطس ٢٠٠٧. في ٦ الفـاتح مـن سبتمبر ٢٠٠٧، وقعت إحدى الحركات المسلحة وهـي المجلـس الـديموقراطي الثوري في تشاد بزعامة علي أحمد أغبش اتفاق سلام مع الحكومة برعاية ليبيا.

وبعد مرور شهر على توقيع الاتفاقية، أدت المفاوضات التي كانت تجري بـين الحكومة وبعـض الأحـزاب السياسـية المقيمـة في المنفـى إلى توقيـع اتفـاق في ٨ الثمور/ أكتوبر بكوتونو، يسمح لأعضائها بالعودة إلى بلادهم بكل حرية. وأخيرا، توجـت المفاوضـات التـي بـدأت في ناصـر يوليـو ٢٠٠٧ مـع أربعـة مـن زعمـاء

الحركات السياسية العسكرية وهم محمد نوري زعيم اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية، وحسن الجندي، زعيم الوفاق الوطني التشادي، وتيمان إرديمي زعيم تجمع القوى من أجل التغيير وعبد الواحد عبود، زعيم اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية- الأساسية، باتفاق وقع أمام الملأ في سرت بتاريخ ٢٥ التمور أكتوبر ٢٠٠٧ برعاية الزعيم الليبي، العقيد معمر القذافي وبحضور الرئيسين إدريس ديبي وعمر البشير. ينص الاتفاق، من بين أمور أخرى، على الوقف الفوري لإطلاق النار وإقرار العفو العام عن أعضاء الحركات الموقعة المدنيين والعسكريين، ومشاركتهم في إدارة شئون الدولة، وبقاء القوات في مواقعها تمهيدا لدمجها في الجيش التشادي. والتطورات الأخيرة للأزمة تنم عن ذلك بحق. غير أن الوضع تدهور فجأة في شرق البلاد عندما قامت مجموعة مسلحة تبين فيما بعد أنها كانت اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية بزعامة محمد نوري، ليلة ٢٤ إلى ٢٥ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٧، بمهاجمة ثكنة تابعة للدرك في منطقة هاجر حديد الواقعة على بعد حوالي ١٠٠ كلم من مدينة أبيشه، وفي بيان لها صدر في ٢٥ من شهر الحرث نوفمبر، اتهم المتحدث باسم الحكومة التشادية الزعيمين محمد نوري اوتيمان اردیمي «بتحمل المسئولية الجسيمة لخرق اتفاق السلام الموقع في ٢٥ التمور/ أكتوبر ٢٠٠٧.

وفي ٢٦ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٧، وقعت مواجهات عنيفة بين قوات اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية والجيش الوطني التشادي في منطقة أبو غليم الواقعة على بعد ٩٠ كلم شرق أبيشه. وقد استمرت أعمال القتال بصورة متقطعة للأيام التالية وشهدت خروج حركات تمرد أخرى إلى ساحة القتال ومن بينها تجمع القوى من أجل التغيير بزعامة تيمان برديمي، الذي هاجم منطقة أرم كولى في أول الكانون ديسمبر والجبهة الشعبية للتجديد الوطني التي لم تكن معروفة حتى اللحظة والتي شنت هجوما على بلدة تيمي على الحدود بين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

من جانبه، قرر زعيم الوفاق الوطني التشادي التقيد باتفاق سرت والعودة إلى انجامينا في ٧ ديسمبر- الكانون ٢٠٠٧، وفضلا عن ذلك، أعلن بعض عناصر اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية - الأساسية خلال مؤتمر صحفي عقد في ٢٦ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٧ في انجامينا، عن معارضته لاستئناف الكفاح المسلح ودعا جميع الفرقاء إلى تطبيق اتفاق طرابلس.

في هذا السياق، تم عزل وزير الدفاع محمد عبد الكريم نور من الحكومة بعد لجوئه إلى المكتب الشعبي للجماهيرية العظمى في انجامينا، وكان السيد محمد نور، زعيم الجبهة المتحدة من أجل التغيير قد وقع اتفاقا في طرابلس بتاريخ ٢٤ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٦ مع الحكومة، تم بموجبه تعيينه وزيرا للدفاع في الحكومة بتاريخ ٤ الربيع/ مارس ٢٠٠٧. غير أن المسئولين التشاديين رأوا في مماطلة قواته في نزع السلاح بالرغم من نداءاته والمناوشات التي وقعت في ١٦ التمور/ أكتوبر ٢٠٠٧ في غوز بيدا فضلا عن المواجهات التي حدثت في الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٧ في شريدة، أمورا ألقت الشكوك حول نية الحركة في احترام الاتفاق الموقع في طرابلس. وفي ١٢ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٧، أعلن ثلاثة من زعماء المتمردين وهم محمد نوري، زعيم اتحاد القوى من أجل الديموقراطية وتيمان إرديمي، زعيم تجمع قوى التغيير وعيد الوحيد عبد ماكاي، زعيم اتحاد القوى من أجل التنمية والديموقراطية- الأساسية عن إنشاء تحالف وقيادة عسكرية موحدة تهدف إلى الإطاحة بالرئيس ديبي فور إعادة تجميع وتنظيم قواتهم.

أثارت المواجهات في شرق تشاد مجددا الجدل بين تشاد والسودان. حيث وجه تشاد أصابع الاتهام إلى السودان على لسان المتحدث باسم الحكومة الذي أعلن أن التشاد يحمل السودان مسئولية احتواء العناصر المسلحة لكافة الأطراف الموقعة لاتفاق طرابلس إلى أن يتم تنفيذ البند الأساسي في هذا الاتفاق، المتمثل في تجميع القوات وإيوائها ونزع سلاحها». وفضلا عن ذلك، تم استدعاء السفير السوداني في انجامينا إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي للاستفسار في ٢٧

الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٧. وأخيرا، أكد رئيس الوزراء التشادي في مؤتمر صحفي عقد في ٢٩ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٧ أن المتمردين هم مجرد ورقة في أيدي السودان التي يستخدمها لزعزعة استقرار تشاد ومنع نشر عملية الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وهي العملية التي يعتزم الاتحاد الأوروبي تنفيذها في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى في إطار القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) لمجلس الأمن للأمم المتحدة، من جانبها، نفت السلطات السودانية أي مشاركة في المواجهات التي وقعت شرق تشاد، وفي ٥ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة السودانية، في بيان صادر من وزارة الخارجية، أن ما يجري داخل الأراضي التشادية شأن داخلي لا صلة للسودان به». وفي ٧ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٧، أعلن السودان إغلاق الحدود مع تشاد في أعقاب تصاعد أعمال القتال، في إجاز صحفي قدمه في ٢٧ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٧، وجه المتحدث باسم الحكومة التشادية مجددا أصابع الاتهام إلى السودان وأعلن أن قوات معادية لتشاد قد تجمعت حول بلدة الجنينة داخل الأراضي السودانية استعدادا لشن هجمات ضد تشاد. وفي الكلمة التي ألقاها بمناسبة حلول العام الجديد، أعلن الرئيس ديبي نفسه ما يلي: «منذ ثلاث سنوات، تتعرض بلادنا لاعتداءات يومية ومنظمة ومستمرة مصدرها السودان. ستتخذ الحكومة كافة التدابير الضرورية للدفاع عن سلامة أراضينا والحفاظ على السلام المكتسب بعد كفاح مرير».

من جانبه، اتهم السودان تشاد بقصف، دار فور، وفي بيان لها، أكدت وزارة الخارجية السودانية أنه في تصعيد غير مسبوق، عبر الجيش التشادي في ٢٨ الكانون/ ديسمبر الحدود المشتركة بينما قامت ثلاث طائرات بقصف منطقتين في ولاية غرب دار فور«. وفي بيان لها صدر في ٢٩ الكانون/ ديسمبر ٢٠٠٧، أكدت وزارة الخارجية التشادية أن قوات الدفاع والأمن اتخذت كافة الإجراءات لتطهير الحدود الوطنية من وجود تلك القوات المعادية. وفي هذا الإطار، نفذ الطيران عدة عمليات محدودة على طول الحدود الوطنية ضد المرتزقة الذين كانوا يحاولون اختراقها من السودان. وعلى عكس المزاعم السودانية، لم يعبر الجيش

التشادي أبدا الحدود للقيام بعمليات برية داخل الأراضي السودانية».

في هذا السياق، شن تحالف من قوات متمردة تنتمي إلى تجمع قوى التغيير واتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية واتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية- الأساسية هجوما جديدا، وقد أكدت الحكومة التشادية أنه اعتبارا من ٢٦ أي النار/ يناير ٢٠٠٨ تعرضت بلدة مديرا للهجوم والنهب، شأنها في ذلك شأن منطقة أدي في ٢٩ أي النار/ يناير وما جرى في ٣٠ أي النار/ يناير ٢٠٠٨. وأخيرا، وقعت مواجهات مع الجيش التشادي في مساغيت في ١ النوار/ فبراير ٢٠٠٨، وقد أدت هذه الهجمات المتتالية بالمتمردين إلى أبواب انجامينا اعتبارا من ١ النوار/ فبراير ٢٠٠٨ حيث جرت مواجهات عنيفة خلال الأيام التالية مما دفع السكان إلى الفرار إلى الكاميرون المجاورة. وحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي «فقد لقي أكثر من ٣٧.٠٠٠ مشرد تشادي غادروا انجامينا هربا من أعمال القتال، مساعدة غذائية من برنامج الأغذية العالمي في كوسيري». ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، لقي ١٦٠ شخصا على الأقل مصرعهم في انجامينا جراء المواجهات.

وأعرب برنامج الأغذية العالمي أيضا عن قلقه إزاء الوضع الذي من شأنه عرقلة عملية توزيع المواد الغذائية في مخيمات تشاد التي تؤوي في الشرق حوالي ٢٣٥.٠٠٠ لاجئ سوداني وفي الجنوب حوالي ٤٦.٠٠٠ لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى وحوالي ١٥٠.٠٠٠ مشرد تشادي من شرق البلاد[1]. وقد أدانت قمة الاتحاد الإفريقي التي كانت تنعقد في أديس أبابا الهجوم الذي شنه المتمردون ضد تشاد وعبرت عن رفضها لأي تغيير غير دستوري، وفقا للأحكام الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومقرر الجزائر وإعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات والميثاق الإفريقي حول الديموقراطية والانتخابات والحكم. وقد كلفت القمة رئيس جمهورية الكونغو، السيد دانيم ساس ونغيس

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي،٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة.

والقائد الليبي معمر القذافي بالاتصال بالأطراف التشادية بهدف وضع حد للقتال وإيجاد تسوية دائمة للأزمة السائدة في البلاد. وفي ٤ النوار/ فبراير ٢٠٠٨، عقد مجلس السلم والأمن مشاورات غير رسمية حول تشاد تم خلالها إطلاع أعضاء المجلس على تطور الأوضاع في هذا البلد، لاسيما في العاصمة انجامينا. وبناء على المعلومات التي قدمها سفير جمهورية الكونغو، رحب المجلس بالمبادرة التي اتخذتها جمهورية الكونغو والجماهيرية العربية الليبية العظمى بشأن إيفاد موظفين كبار، بمن فيهم ضباط عسكريون كبار، إلى تشاد في إطار المقرر الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي[1].

وفي مذكرة شفهية بتاريخ ٦ النوار/ فبراير ٢٠٠٨، أبلغ المكتب الشعبي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بأديس أبابا المفوضية أنه عملا بمقرر القمة، قامت الجماهيرية في ٥ النوار/ فبراير ٢٠٠٨ بايفاد وفد مكون من مدنيين وعسكريين إلى تشاد انضم إليهم زملاؤهم من جمهورية الكونغو لإجراء اتصالات ومشاورات مع كافة الأطراف التشادية لإيجاد حل سلمي للمشاكل التي تواجه البلاد.

أ.- وجود الاتحاد الإفريقي في تشاد:

تم إنشاء مكتب للاتحاد الإفريقي في انجامينا في سياق التزام الاتحاد الإفريقي بإيجاد تسوية لمشكلة دار فور. وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية في انجامينا بتاريخ ٨ الطير/ أبريل ٢٠٠٤ وإنشاء الهياكل المعنية بمراقبة وقف إطلاق النار المنصوص عليها في الاتفاق (لجنة وقف إطلاق النار واللجنة السياسية)، تبينت ضرورة إنشاء آلية متابعة مع تشاد، الوسيط المناوب ومع اللجنة السياسية التي ترأسها هذا البلد ومع مفرزة أبيشي، وعليه، كان الطلب الذي تقدم به تشاد بشأن فتح مكتب اتصال يتصدر كافة جدول أعمال اجتماعات اللجنة

(١)بدر حسن شافعى، القمة الإفر بقية الثامنة للاتحاد الإفريقى ..محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام العدد ١٥٩، الطير/ ابريل ٢٠٠٧، ص:١٦.

السياسية منذ التدشين الرسمي للجنة المشتركة بحضور الرئيس إدريس ديبي إتنو ورئيس المفوضية في ٢ ناصر/ يوليو٢٠٠٤. غير أنه لأسباب مالية، تأجل فتح المكتب حتى أوائل عام ٢٠٠٦ حيث شكل مقرر مجلس السلم والأمن الصادر في ٢٨ الطير/ أبريل ٢٠٠٥ بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، فرصة استغلتها المفوضية للحصول على موارد مالية من الشركاء لفتح المكتب في أي النار/ يناير ٢٠٠٦ ويري الزعيم الليبي معمر القذافي أن تحويل بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة هجينة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة يطرح بعض المشاكل بالنسبة للمكتب الذي لا يعتبر جزءا من البعثة الهجينة ولن يتم بالتالي تمويله من قبل الأمم المتحدة، غير أنه ونظرا إلى الوضع السائد حاليا في تشاد والمنطقة وفي الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى تعزيز وجودها فيها (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، بعثة الاتحاد الأوروبي)، فإن من الضروري ليس فقط أن يحافظ الاتحاد الإفريقي على وجوده في تشاد بل ويعزز هذا الوجود من حيث عدد الموظفين لأن المكتب لا يتكون حاليا إلا من رئيس المكتب والمحاسب والسكرتير.

ب. العلاقات الليبية التشادية.. تاريخ طويل من التناقض:

اتهم رئيس وزراء تشاد (دلوا كاسيري كوماكوي الجماهيرية الليبية العظمي بدعم وتسليح المتمردين. وقال أمام الصحفيين بالقصر الرئاسي- وهو يعلق على وجود وفد ليبي في انجامينا وصل يوم ٥/ ٢/ ٢٠٠٨ «إن القائد الليبي العقيد معمر القذافي هو الذي ساهم في تسليح هؤلاء الأشخاص.. لقد سلحهم السودان ودعمتهم ليبيا»، وجاء ذلك إثر تعيين قمة الاتحاد الأفريقي- التي انعقدت في أديس أبابا- القذافي والرئيس الكونغولي دوني ساس ونجيس ومن أجل التوسط لحل الأزمة.

ورد كوماكوي : «إننا لا نتعاطي في أي مسألة مع هؤلاء الأشخاص (القذافي ونجيسو)، مضيفا كان ساس ونجيس ورئيسا للاتحاد الأفريقي (عام٢٠٠٦). فهل

عالج المشكلة التشادية؟ لا.. لقد أفسده (الرئيس السوداني) عمر البشير». معتبـرًا أن الوسطاء خبثاء وأن الوساطة «مهزلة».وفي تناقض واضح لموقف انجاميناتجـاه طـرابلس، شـدد الـرئيس التشـادي إدريـس ديبـي- في أول ظهـور لـه منـذ بدايـة المعارك - على العلاقات التي وصفها بالممتازة بين بلاده وليبيا. قـائلا في مـؤتمر صحفي:

«إن العلاقات بين تشاد وليبيا ممتازة». وفضلا عن ذلك التقى ديبي المبعوثين اللذين أرسلهما العقيد القذافي للوساطة، حيـث عبـر عـن تقـديره البـالغ لجهـود الزعيم الليبي معمر القذافي صبغت العلاقات الليبية المتواصلة من أجل الاستقرار والأمن في تشاد، وهي تناقضات الثوار التشاديين علنا، وقال العقيـد القـذافي أمـام القمة الأفريقية الأخيرة: إن ديبي انتخب بشكل ديمقراطي عام ٢٠٠٦ وهوالسـلطة الشرعية في تشاد، مشيرة إلى أن الهجوم على العاصمة يعد انتهاكا كبيرًا».

ثم أعلنت ليبيا رسميًا توصلها لاتفاق عقب محادثات هاتفيـة أجراهـا العقيـد القذافي مع الثوار. إلا أن ذلك هوما نفاه الثوار تماما عـلى لسـان النـاطق باسـمهم، نافية نجاح القذافي في إقناعهم بوقف إطلاق النار، وأعلن أن الخبر الذي بثته وكالة الجماهيرية للأنباء لا أساس له من الصحة، مؤكدا- خلال المعارك- أنه لا وقـف لإطلاق النار. المواقف السياسية المتناقضة لهـا تأصـيل تـاريخي- إن صـح هـذا المسمى- في العلاقات بين البلـدين، حيـث شـكلت علاقـات ليبيـا المتقلبـة مـع جارها الجنوبي نموذجا واضحا للمراحل التـي مـرت بهـا السياسـة الليبيـة تجـاه إفريقيا في القديم والحديث مع اختلاف في آليات مقاربة السياسة. فمنذ النزاع عـلى شريط أوزو« الحدودي الذي يقع جنوب ليبيا وشمال تشاد بدا جليا أن ليبيا تعتبـر تشاد مجالا حيويا وأولتها اهتماما كبيرا ويتجه البعض في تفسير هـذا الاهتمـام إلى ارتباك السياسة الليبية وخضوعها للتقليات والتوجهات غير الموزونة.

واستمرت العلاقـات بـين البلـدين فيمـا بـين ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠م عدائيـة تـارة، وحميمية تارة أخرى، وإن كان العداء هو الأصل، مع أكثر من حاكم تشـادي طـوال

الفترة المشار إليها إذا استثنينا الفترة التي تم التوقيع فيها على اتفاقية الوحدة الاندماجية بين البلدين. شهد العام ١٩٧٩ وصول شخصية تتمتع بدعم ليبي إلى سدة الحكم في تشاد، هو (كوكني وداي)، وفي ٦ أي النار/ يناير من عام ١٩٨١، أعلن عن قيام وحدة بين ليبيا وتشاد، تصبح ليبيا وتشاد بناء على هذا الإعلان، دولة واحدة، وهو ما أثار حفيظة وغضب جهات دولية وإقليمية، من بينها منظمة الوحدة الأفريقية وفرنسا» كدولة لها مصالحها بالمنطقة. واعتبرت أغلب هذه الجهات أن إعلان الوحدة بين البلدين، بهذا الأسلوب، وفي هذه الظروف التي تمر بها تشاد، هوفي حقيقته محاولة اختراق من قبل طرابلس لتطويع تشاد لصالح مشاريع ليبيا في القارة. ويشير بعض المتابعين للعلاقات الليبية التشادية أن فرنسا أقنعت كوكني وداى بأن القوات الليبية الموجودة على الأراضي التشادية هي بمثابة قوات احتلال وعليه أن يطالب بخروجها، وبالفعل قام بعقد مؤتمر صحفي وأعلن رغبة بلاده في خروج الجنود الليبيين، ونفذت طرابلس رغبات انجامينا.

وكان الخروج بصورة مفاجئة وسريعة وتم خلال أسبوع مما خلق فراغا عسكريًا استغله حسين حبري، وزحف بقواته على العاصمة في ٧ الصيف/ يونيومن عام ١٩٨٢، واحتلها. ألحق ذلك اندلاع المواجهات بين الجيش الليبي والقوات التشادية لما عرف بحرب تحرير الشمال من القوات الليبية المحتلة «وذلك منذ ١٩٧٧، ولقيت تشاد فيما بعد عونا مباشرًا من المخابرات الأمريكية **CIA** بتوجيه من الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، ومساندة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، إذ استقبل حبري كل من الرئيسين كبطل ولاعب أساسي في محيط تشاد الجغرافي.

رافق الحرب الليبية التشادية تدخل باريس فيما عرف باسم عملية أمانتا – وهوالاسم الحركي للتدخل العسكري الفرنسي في تشاد- وتم في هانيبال/ أغسطس ١٩٨٣ نشر قوات قوامها ٣٥٠٠ جنديا في أكبر عملية عسكرية فرنسية منذ

انتهاء احتلال الجزائر. اعترفت ليبيا بحكومة حبري وتم تسوية العلاقة مع الحكومة المركزية في انجامينا، وعبر وساطات أفريقية تم اللقاء بين القذافي وحسين حبري في باماكو عاصمة جمهورية مالي. وتم إعادة العلاقات بين البلدين في ٣ التمور أكثوبر ١٩٨٨م بعد الهزائم والنكسات العسكرية التي منيت بها القوات الليبية تبع هذه الأحداث العاصفة إطاحة العقيد إدريس دبي بالرئيس حسين حبري، بعد أن عاد إلى تشاد بقوة عسكرية قيل أنها تلقت دعما من ليبيا وفتحت لها السودان أرضا للانطلاق وذلك في شهر الحرث نوفمبر عام ١٩٩٠. وشهدت العلاقات الليبية التشادية بعد استلام إدريس دبي للحكم طورا جديدا.

غير أن هذه التطورات لم تمنح تشاد استقرارا دائما، حيث شهد عام ١٩٩٨ تمرد في الشمال التشادي قاده وزير الدفاع السابق في الحكومة، يوسف توجويمي، وقد أخفق اتفاق سلام- توسط فيه العقيد القذافي عام ٢٠٠٢ في إنهائه. ومن ثم أخذ التمرد يؤسس قواعده في أقاليم الشمال والشرق. وتشير تقارير أن ليبيا حاولت أن تمسك بطرفي الأزمة في تشاد، وتحافظ على علاقات متشابكة مع قادة وتفريعات هذا الصراع. ويعزو البعض موقف طرابلس، القريب البعيد في نفس الوقت، من الأحداث التي تجري في تشاد وذلك مع تجدد أعمال القتال والمعارك من وقت لآخر، لخشية الأولى من أن يمتد الصراع إلى أراضيها، وذلك بدعوى أن بعضا من القبائل الليبية كانت قد دخلت في صراع مع شمال تشاد، وبالتحديد قبيلة أولاد سليمان، وكان بينهم وبين عروبة تشاد عهد قديم، ويصفون التحول من سياسة التدخل المباشر إلى توظيف النفوذ للتأثير على الأوضاع هناك حرصا من ليبيا لأجل تأمين خطها الاستراتيجي الجنوبي.

ج- التوجهات الليبية في تشاد:

المؤكد أن التوجهات الليبية في تشاد تتخطى مسألة الأمن القومي ببعدها الضيق إلى ما له علاقة بتوجهات العقيد القذافي في إفريقيا وتقوية الحضور الليبي

فيها، من خلال كسب تأييد العواصم الأفريقية وإثبات قدرة ليبيا على التأثير المباشر على مجريات الأحداث التي تمثل قلقا الأهم العواصم الأفريقية والغربية. ويقول مراقبون أن ليبيا لا تريد تولي الجنرال محمد نوري زعيم جبهة اتحاد القوى الديمقراطية- الرئاسة في تشاد لأنه ينتمي إلى قبيلة «القرعان» العربية المتمركزة شمال تشاد حتى الحدود مع ليبيا، والتي كان ينتمي إليها الرئيس حبري الذي هزم الجيش الليبي في مثلث أوزو.

ويؤكدون أن النظام الليبي ينظر بسخط إلى القبيلة التي كانت تشكل الجيش التشادي آنذاك، وتخشى من دعمها لقبيلة التبو الليبية الحدودية حيث يرجح المراقبون أن نوري بما لديه من آفاق سياسية إلى جانب وضعه العسكري الصارم، يعتبر المرشح الأقوى لتولي الرئاسة في حال انتهاء المعارك الضارية التي كانت تجري في العاصمة وخارجها لصالح المتمردين.

وأشار تقرير لصحيفة اللموند الفرنسية مؤخرا أن العتاد العسكري الليبي لعب دورا رئيسيا في إفشال الحصار الذي ضربه المتمردين على القصر الرئاسي وساهم في دحرها خارج العاصمة، الأمر الذي يعود بنا إلى دائرة المتناقضات التي تحكم العلاقة بين البلدين. وما تشير إليه الدلائل وتنطق به الأحداث الجارية أن ليبيا لا تملك تصورا ثابتا لتعاطيها مع القارة وما يخنقها من أزمات، وأن رغبة العقيد القذافي في أن يحقق رؤيته للقارة الموحدة تشارك في اضطراب المواقف الليبية حيال ما يجري على الساحة الأفريقية بشكل عام والأراضي التشادية بشكل خاص.

٢- الأزمة الثانية: أزمة دار فور وتداعياتها:

ربما لم تعرف القارة بأكملها أزمة استحوذت على جهد الزعيم الليبي والجماهيرية الليبية مثل أزمة درافور، فقد ظل إقليم دارفور، على مدى ثلاثة عقود، يعيش أوضاعاً مضطربة ولم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي

والاقتصادي والاجتماعي بسبب ظواهر طبيعية وأمنية وسياسية. فقد عانت المنطقة من فترات جفاف وتصحر قادت إلى ثلاث مجاعات كبيرة عام ١٩٧٣، وعام ١٩٨٥، وعام ١٩٩٢. وأدى شح الأمطار في شمالي الإقليم ووسطه إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان جنوبا، إلى مناطق السافانا المدارية حول جبل مرة، والمناطق الحدودية مع إفريقيا الوسطى وتشاد. كما أدت إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية وظهور حالات فقر وسط القبائل الرعوية، خاصة رعاة الإبل والأبقار في شمالي وغربي المنطقة بسبب تمدد التصحر جنوبا. فقد ظل يتمدد سنويا بمعدل ثلاثة كيلومترات حتى باتت جميع مناطق شمال ووسط دارفور صحراوية، جرداء وشبه صحراوية، بسبب عامل الطبيعة.

ومن ثم، فإن أزمة دارفور تأثرت بعدة عوامل، منها ما هو تاريخي، وما هو بيئي. كما تأثرت بأطماع دولية في ثروة الإقليم، وتعد أزمة دارفور واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته، بل والقارة الأفريقية كلها، وذلك إما بسبب استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، أوبالترويج للنزعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الاقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين الوطنيين، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية، بشكل مباشر أوغير مباشر، ما يخرج بالأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة. وقد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت، حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية، أوشأن من الشؤون الداخلية للدولة السودانية، إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية وإقليمية ودولية، وسط ادعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد تلك

الأزمة وتفاقمها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى اتهام مسؤولين في الحكومة السودانية بالتورط في أعمـال إبـادة جماعيـة، وتطهيـر عرقـي في الإقلـيم، وأصبحت العديد من الأطراف والقوي، داخلية وخارجيـة، مـدعوة للمشـاركة في كيفية التغلب على تلك الأزمة.

وعلى الرغم من انعقاد عدة مـؤتمرات، والتوقيـع عـلى عـدد مـن الاتفاقيـات، وصدور الكثير من القـرارات مـن جانـب الأمـم المتحـدة، والاتحـاد الأفريقـي، وجامعة الدول العربية وغيرها، إلا أن الأزمة لم تصادف انفراجا حقيقيا، ومن ثـم، فإن الوصول إلى تسوية لها ما زالت غير ميسورة، حتى الوقت الراهن.

أ- الجهود الليبية لتسوية أزمة دارفور:

إن العلاقات التي تربط جمهورية السودان بالجماهيرية العربية الليبيـة الشـعبية الاشتراكية العظمى، هي علاقـات ضـاربة بجـذورها في العمـق منـذ فجـر تـاريخ السودان، وقد كانت أكثر تأثيرات هذه العلاقات على الجزء الغربي مـن السـودان، فيما يعرف اليوم بولاية دارفور الكبرى والتي تعيش الآن أزمة حادة تكاد تعصـف بوحدة السودان، بعد أن رفع أبناء هذه الولاية السلاح في وجه الدولة بهـدف إزالـة حالة التهميش المزمن التي تعاني منه ولايتهم، فبعد أن استعرت نيـران الحـرب في دارفور واستحكمت حلقات الأزمة حول عنق القطر السوداني، استنجدت أطراف دولية وإقليمية ومحلية بالقائد الأممي معمر القذافي للتدخل من أجل حل معضـلة ولاية دارفور، فلم يخيب الزعيم الليبي ظنون مستنجديه، فأمسك الملف الساخن الذي أشفق من إمساكه الكثيرون، فكان اهتمامه منذ الوهلة الأولى بقضـية دارفـور متجاوزا حسد الرضاه، وهذا بالفعل ما كنا نترجاه من قائد محنك غيـور أعجمـت عودة مؤامرات الأعداء الذين ظلوا يحتنكون مسيرة ثورته الظافرة، فما انكسر وما انحني رغم عواصف الحصار الهوجـاء والتـي كانـت تعصـف بـلاده، فقـد ذكـر الصحافي الأميركي وعضو الكونجرس هيكر وود وارد في كتابه (الحجاب) والذي سرد فيـه الحروبـات السـرية للسـي. أي. إيـه. في الفتـرة مـن١٩٨٢ - ١٩٨٦م، إن

الإدارة الأميركية كان شغلها الشاغل هو القضاء على العقيد معمر القذافي. وأن سيرة القائد الأممي كانت تؤرق الرئيس الأمريكي رونالد ريجان حتى وهو في أوقاته الخاصة مع أسرته وعلى طاولة الطعام.

ألقي الزعيم الليبي معمر القذافي ورجاله الافذاذ بثقلهم لانجاز ما وعدوا به، فبدلوا الغالي والرخيص من أجل استضافة أبناء دارفور بمختلف ألوانهم القبلية والسياسية في طرابلس، ليتدارسوا الكيفية التي يحقنون بها دماء أبرياء دارفور والتفكير في أمر إرساء دعائم السلم والأمن في ربوع الولاية، في بادرة لم يسبق إليها الإدارة الليبية أحد، خاصة أن هذا الجمع المتناحر والمتنافر والمتشاكس من أبناء الولاية يستحيل جمعهم في مكان واحد وبهذا العدد الكبير (٨٠٠ فرد) حتى في وطنهم السودان، إن الأرتياح وحسن الوفاء اللتين تفضل بهما الزعيم الليبي معمر القذافي وأسبغهما على ضيوفه من وفود ولاية دارفور، وإيلائه كل هذا الاهتمام لقضيتهم، له ومعروف يجبر الناس على ثنائه ، فلا يمكن أن ندع مثل هذا الصنيع البارع غير المسبوق أن يمر دون أن نوفيه حقه، امتنانا وعرفانا للزعيم الليبي معمر القذافي. وعلى الصعيد الأفريقي ساهمت ثورة الفاتح العظيمة في دعم حركات التحرر وتقديم المساعدات الإنسانية، والتشجيع الممنهج لرأس المال الليبي، وتحريضه للتوجه نحو إفريقيا، إيمانا من ثورة الفاتح بمقدراتها، فضلا عن الإنجازات الدبلوماسية والسياسية المتمثلة في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء وإنشاء الاتحاد الأفريقي، وهي كلها أفكار ليبية المنشا، نتاج عبقرية القائد الأممي معمر القذافي.

أما على صعيد إنجازات ثورة الفاتح العظيمة في السودان، فنذكر التدخل الحميد والمتواصل للأخ قائد الثورة في سبيل إطفاء جذوة نيران المشكلات والأزمات في السودان، منذعام ١٩٦٩م وحتى أزمة دارفور حاليا، ثم المشاريع الاستثمارية الكثيرة التي بلغت جملة المبالغ المستثمرة فيها أكثر من ثلاثمائة مليون دولار، ولعل برج الفاتح العظيم ذلكم الصرح الباذخ الذي يقف شامخًا في

ارتفاعه وبهائه وعمارته، يشهد على حب القائد العظيم معمر القذافي للسودان ولأهله، إضافة إلى الهبات والمساعدات المتنوعة والمتمثلة في الطرق ودعم التعليم العالي والتعليم الأساسي، إضافة إلى الآلاف من خريجي جامعات ليبيا من الشباب السوداني الذين يتبوؤون اليوم وظائف مرموقة في كل أنحاء السودان، فضلا عن المشاريع المتعددة التي هي قيد الدراسة. وقد شهدت أزمة دارفور تطورا في الجهود الرامية نحو إيجاد تسوية مناسبة لها، كما شهدت العديد من المبادرات الليبية في هذا الشان.

وقد رأت الجماهيرية الليبية أن تناول أزمة دارفور من الأمور بالغة الأهمية، ليس فقط لخطورة الصراع علي هذا الإقليم، وما نجم عنه من تأثيرات كارثية متنوعة، أو الاستعصاء المساعي والجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها فحسب؛ ولكن، أيضا، لأنها واحدة من الأزمات التي تتعرض لها الدولة السودانية وتهدد وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية في الحاضر وفي المستقبل، بل وتهدد جميع دول القارة الأفريقية. كما رأت ليبيا أنه من الضروري التعامل مع الشأن السوداني بقدر من الحرص والاهتمام، وأن لعلاج مثل هذه الحالات لابد من وقفة عاجلة وسريعة، بإنزال اتفاق السلام على جميع مناطق السودان المختلفة، بوصفها مبادئ عامة تعالج المشكلات الواقعة في كل بقاع السودان، والاستفادة من هذه الاتفاقات والبروتوكولات لتكون حلا سلميًا مقبولا ومرضيًا من الجميع.. بمعنى أن اتفاق الثروة والسلطة ينبغي أن ينسحب على كل الأقاليم الأخرى، وإن تفاوتت في قدرها وحجمها وتمثيلها.

ثم لابد من العمل على تعميق الفيدرالية، وتأصيلها بطريقة تمنح السلطة بقدر كبير للحكومات في الولايات بدلا عن المركز. وعلى الرغم من أن التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان في السودان- شأنه في ذلك شأن بعض الشعوب الأفريقية إن لم يكن كلها- ومع مراعاة أن ما تحقق يعد في بداية الطريق خطوة أولى، تتبعها خطوات، لقفل هذا الملف بإجراءات يمكن أن تكون عقابية وقضائية.

بصورة عامة، من المعتقد أن ملف حقوق الإنسان في السودان يسير من حسن إلى أحسن، ولكن كي يكون مرضية تماما يحتاج إلى متابعة ومثابرة، وإذا كانت هناك عزيمة أكيدة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان لابد من العمل على تحقيقها، وفي ما يلي توضيح للمساعي والجهود الإقليمية للاتحاد الأفريقي والجماهيرية الليبية كدولة جزء من الكيان الأفريقي ورئيسا للاتحاد الافريقي، لوضع نهاية للصراع في دارفور، وإحلال السلام في تلك المنطقة لقد بدأت جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور من اتفاقية أبشى، لكي تصل إلى محطتها الرئيسية في أبوجا، تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، مرورا بمحطات أخرى في انجامينا وطرابلس وأديس أبابا. وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت الأزمة تنتقل من طور إلى آخر، وتواجه في كل جولة قضايا وتحديات، تنبع من طبيعة المرحلة، وتقتضي استحداث آليات أو مبادرات جديدة، وإن كان الخيط الذي يربط كل هذه المراحل جميعا، ويفسر عدم القدرة على إحداث اختراق واضح نحو الحل السياسي، يتمثل في الخلافات داخل حركتي التمرد والانشقاقات الداخلية في كل منهما، ما أدى إلى غياب الرؤية السياسية أوالموقف التفاوضي المتماسك، وأحيانا، غياب هيكل محدد للوفود المفاوضة، الأمر الذي تمثل في تغيير المفاوضين باستمرار، وعدم اتفاق أعضاء الوفد الواحد، والطعن في شرعية تمثيلهم من الأجنحة المناوئة لهم، فضلا عن اختلاف القاعدة الاجتماعية القبلية لكل من الحركتين، واختلاف تحالفاتهما الداخلية والإقليمية تبعا لذلك، ما أثر على مواقفهما التفاوضية، وأخيرًا، اختلاف مرجعيات طرحهما السياسي، فإحداهما تتبنى العلمانية، والثانية تتبنى طرحًا إسلاميًا. ويتمثل السبب الثاني في تعدد الأدوار والفاعلين في ساحة التفاوض بشأن أزمة دارفور، بمرور الوقت، وعلى الرغم من اختلاف حجم الأدوار، وطرق عملها السافرة والمستترة، إلا أن الأجندات الإقليمية والدولية، تؤثر على تطورات الأزمة واتجاهاتها، وتحدث قدرة من الإرباك، لأنها لا تعمل بشكل متساوي بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من طول المباحثات وتعدد المنابر، منذ الفاتح من سبتمبر ٢٠٠٣، وهو تاريخ أول اتفاق، وحتى انتهاء الجولة السادسة من مفاوضات أبوجا، في التمور أكتوبر ٢٠٠٥، أي بعد أكثر من ٢٥ شهرا من المفاوضات، إلا أن الجهود السياسية للتسوية لم تسفر سوى عن توقيع اتفاق هش لوقف إطلاق النار، في انجامينا، (الطير/ أبريل ٢٠٠٤)، والبروتوكولين الأمني والإنساني في الجولة الثالثة في أبوجا، ثم إعلان المبادئ في الجولة الخامسة، في- ناصر/ يوليو٢٠٠٥.

(ب) قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا ناصريوليو ٢٠٠٤:

عقد الاتحاد الأفريقي قمته الثالثة، في الأسبوع الأول من شهر ناصر / يوليو ٢٠٠٤، في أديس أبابا، حيث استحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من اهتمام القمة، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور، برئاسة الرئيس النيجيري، «أوبا سانجو»، رئيس دورة الاتحاد الأفريقي، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، «عمر كوناري، ورؤساء كل من السودان والسنغال وجنوب إفريقيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في إطار هذه القمة، كان هناك خلاف حول مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، إذ رأت الخرطوم أن مهمة القوة هي حماية المراقبين لا تتعداها، في حين يرى كل من الرئيس النيجيري ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن هذه المهمة تشمل حماية المدنيين في حالة تعرضهم للاعتداء وفي كل الأحوال مثلت القرارات، التي صدرت عن هذه القمة بشأن دارفور، نقلة نوعية مهمة في مفاوضات دارفور، إذ أصبحت المفاوضات تجري برعاية الاتحاد الأفريقي، ويتولى مسؤولية تنظيمها. دعا الاتحاد الأفريقي إلى جولة جديدة من المفاوضات، بين حكومة السودان وجماعات المعارضة السودانية، في ١٥ ناصر/ يوليو٢٠٠٤، في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، لحل الأزمة في الإقليم، وقد انعقدت مفاوضات أديس أبابا في موعدها المحدد، إلا أن تمثيل وفدي التمرد كان منخفضا، حيث بعثوا بقيادات من الصف الثاني قامت بتكرار المطالب عينها، التي سبق طرحها قبيل انعقاد المباحثات،

وذلك في أجواء من الصخب.

وسادت في هذه الجولة أجواء غير إيجابية عموما، حيث أفصح رئيس وفد حركة العدالة والمساواة، «أحمد محمد ثاجود»، عن رأي سلبي في جهود الاتحاد الأفريقي، بالقول إنه ليس في مكان إفريقيا أن تحل أزمة دارفور، رغم أننا واثقون من رغبة الاتحاد في حلها، وقدانتهت المفاوضات، بعد يومين من بدء انعقادها، بانسحاب وفدي التمرد من دون الوصول إلى نتائج محددة.

ومن جانبها، رأت الحكومة السودانية أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع قواتهم في معسكرات محددة، كما أشارت اتفاقية انجامينا، في الطير/ أبريل ٢٠٠٤، ومن ثم، فليس لهم الحق في المطالبة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تخص الجانب الحكومي، في الوقت الذي لم ينفذوا فيه ما عليهم من التزامات. وأشار الدكتور مجذوب الخليفة»، رئيس الوفد الحكومي المفاوض، عقب عودته من أديس أبابا، بعد انهيار المفاوضات، إلى أربعة أسباب تقف وراء انسحاب وفد متمردي دارفور

١. أن موقف وفدي التمرد تكتيكي، ويهدف إلى نقل ملف القضية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.

٢. أن وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم يكونا على اتفاق تام أ وتوافق واضح، وذلك بسبب التباين في الطرح والمواقف السياسية.

٣. غياب الاستراتيجية الكلية، وعدم توافر الرؤية السياسية لدى قيادات المتمردين.

٤. عدم وجود قيادات أ وشخصيات ذات وزن وخبرة تمثل المتمردين.

(ب) مفاوضات أبوجا الأولي هانيبال الفاتح ٢٠٠٤:

أحاطت المشكلات والخلافات بجولة أبوجا الأولى، التي انعقدت في الفترة من ٢٣ هانيبال/ أغسطس إلى ١٥ الفاتح من سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك رغم الحضور

الإقليمي والدولي الكثيف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولذا، فقد جرى التركيز على منهج الفصل بين الملفات المختلفة للقضايا المطروحة، وتقسيمها إلى ثلاثة ملفات رئيسية تتعلق بالشئون الإنسانية، والوضع الأمني، وقضايا الحل السياسي والمسائل الاقتصادية- الاجتماعية، على أن تكون القضية الإنسانية على رأس الاهتمام لضرورة إغاثة النازحين واللاجئين، ثم تليها القضايا الأمنية كضرورة لحفظ الأمن والاستقرار، وتأمين الطرق والوسائل المناسبة لانسياب عملية الإغاثة ووصولها إلى النازحين، ثم تأتي بعد ذلك المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى الوصول إلى مثل هذا التفاهم على جدول التفاوض إنجازًا وتقدمًا في المفاوضات، الأمر الذي يوضح مدى الارتباك والمراوحة عند الطرفين.

لم تنشب الخلافات في هذه الجولة بين الجانبين بشأن القضايا الإنسانية، ولكنها نشبت بالأساس حين الدخول في القضايا الأمنية، فبالنسبة للقضايا الإنسانية جرى استعراض تقريرين مختصرين حول الأوضاع الإنسانية في الإقليم من مندوب الأمم المتحدة في الخرطوم ومن الوفد الحكومي، إلا أن وفدي المعارضة طالبا بالانتظار حتى تقدم الأمم المتحدة وحكومة السودان تقارير شاملة ومفصلة حول الوضع الإنساني في دارفور.

أما بالنسبة للمسائل الأمنية، فقد شهد موقف الحكومة السودانية قدرا من المرونة بشأن المسائل الأمنية، وذلك في اتجاه الموافقة على زيادة حجم قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور للقيام بمهمة نزع السلاح من المتمردين ووضعهم في ثكنات محددة، إلا أن خلافات نشبت بشأن تجميع قوات المتمردين، والتي وردت في المحور الأمني، وهو ما دفع وفدي حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة إلى الانسحاب من المحادثات، ما كاد يهدد بانهيارها في مرحلة مبكرة.

في محاولة لتقريب الخلافات بين الحكومة والمعارضة، اقترح وفد الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي مشروعا بشأن الأمن ونزع السلاح، يشدد على ضرورة تطبيق اتفاق انجامينا لوقف كامل لاطلاق النار، ووقف الغارات على المدنيين، وتقديم قائمة بأسماء الجانجويد، وتقديم زعمائهم إلى المحاكمة، والسماح للقوات الأفريقية بمراقبة تحركاتهم. وقدعرض الاتحاد الأفريقي هذا المشروع على حركتي دارفور والحكومة السودانية، ولكنهم رفضوه.

(ج) القمة الخماسية في ليبيا:

أجري خمسة من القادة الأفارقة، في العاصمة الليبية، يوم ١٧ التمور أكتوبر ٢٠٠٤، مباحثات لوضع أسس لإنهاء النزاع بإقليم دارفور، منعا «لتدويله »، وتفادية لفرض الأمم المتحدة عقوبات على حكومة الخرطوم، وشارك في هذه القمة، التي استغرقت يوما واحدا، قادة ثلاث دول مجاورة للسودان هم: الزعيم الليبي معمر القذافي»، والرئيس المصري حسنى مبارك»، ونظيره التشادي «إدريس ديبي، والرئيس السوداني عمر البشير»، فضلا عن الرئيس النيجيري «أوليسيجون أوباسانجو» الذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأفريقي في ذلك الحين. وكانت طرابلس قد وجهت الدعوة إلى متمردي دارفور للاجتماع مع القذافي، غير أنهم لن يشاركوا في القمة.

وكانت الأهمية الرئيسية للقمة تتمثل في إظهار استعداد القوى الإقليمية للتدخل في أزمة يخشى أن تمزق بلدة يكافح بالفعل حربًا أخرى في الجنوب، ويواجه عدم استقرار في الشرق« ويبد وأن الزعيم الليبي، عندما وجه الدعوة إلى عقد هذه القمة، كان يرمي إلى أهداف ثلاثة وهي:

١- تأمين وصول الغذاء إلى النازحين في الإقليم.

٢- تحقيق الأمن.

٣- إيجاد حل شامل للأزمة، بطريقة مباشرة، بوجود زعماء دول الجوار.

وذلك لتفادي تدويل النزاع، وتجنب عقوبات مجلس الأمن على السودان، إذا لم يف بتعهداته، فيما يتعلق بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد»، التي يزعم الغرب أنها مدعومة من الحكومة السودانية. وكان وزير الخارجية الليبي، عبد الرحمن شلقم، قد أبدى تفاؤله بنتائج هذه القمة، مشيرا إلى أن هناك موافقة دولية على عقد هذه القمة، وتأييدا واسعا لها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

(د) الجولة الثانية من أبوجا:

انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات، في الفترة ما بين ٢١ التمور أكتوبر إلى ١٠ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٤، وعلى أية حال، فإن النتيجة الأبرز لهذه الجولة تمثلت في التوقيع على البروتوكولين الخاصين بتعزيز الأوضاع الإنسانية والأمنية في إقليم دارفور، وشهد التوقيع الرئيس النيجيري، «أوليسيجون لوباسانجو»، إضافة إلى عدد كبير من الوسطاء الأفارقة والغربيين، وقد نص البروتوكول الأمني في أهم بنوده على ما يلي:

١. موافقة الأطراف على الالتزام الصارم بأحكام اتفاقيتي انجامينا وأديس أبابا، والالتزام مجددا بضمان وقف فاعل لإطلاق النار برًا وجوًا.

٢. اتفاق الأطراف على دعم اتفاقية انجامينا وتسهيل تطبيقها.

٣. امتثالا للمادة الخامسة من اتفاقية انجامينا، تلزم الأطراف نفسها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المعتقلين لعلاقتهم بالأعمال العدائية في دارفور.

أما بروتوكول القضايا الإنسانية، فقد نص في أهم بنوده على ما يلي:

١. حرية التنقل والدخول إلى المناطق.

٢. التعهد بضمان حرية دخول المساعدة وعمال الإغاثة الإنسانية، من أجل

الوصول إلى جميع المحتاجين في كل مكان في دارفور، **ويشمل ذلك:**

أ- إلغاء القيود والإجراءات كافة، التي تعرقل حرية التنقل والدخول برًا وجوًا.

ب- أن تصرح حكومة السودان، إذا وجدت الأمم المتحدة ذلك ضروريًا، بمرور الأنشطة الإنسانية عبر الحدود من قبل الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية. وبهذا الخصوص، تلتزم بالسماح لمثل هذه المساعدة بحرية المرور.

ج- تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، بما فيها تلك التي جاءت في البيان المشترك، وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، وقرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وخطة العمل حول دارفور، الموقعة بين حكومة السودان والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى السودان في الخرطوم، بتاريخ ٥ هانيبال/ أغسطس ٢٠٠٤، بما يطابق اتفاقي انجامينا وأديس أبابا. ومطالبة بعثة الاتحاد الأفريقي، في السودان، بمراقبة تنفيذ هذا الالتزام، وتقديم تقرير منتظم للجنة المشتركة المنصوص عليها في اتفاق انجامينا.

(هـ).- القمة السداسية بليبيا:

شارك الرئيس السوداني، عمر البشير، في القمة السداسية بشأن دارفور، التي انعقدت بالعاصمة الليبية طرابلس، في ١٣ الماء/ مايو٢٠٠٥، بمشاركة رؤساء السودان ومصر وليبيا ونيجيريا وتشاد والجابون. وذلك بهدف تهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. وقال الدكتور مجذوب الخليفة، رئيس الجانب الحكومي في مفاوضات أبوجا، إن القمة السداسية جاءت تعزيزا للحوار الاجتماعي، ودعما لتهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور، مشيرا إلى أن القمة هي واحدة من قرارات القمة الأفريقية التي انعقدت في أبوجا. وأوضح أن القمة نتاج لقرار الاتحاد الأفريقي في قمته السابعة، التي أشارت إلى أهمية أن تنعقد هذه القمة في دولة ذات صلة مباشرة

بقضية دارفور مثل مصر أونيجيريا أوتشاد أوليبيا، وكـان المشـاركون في الملتقـى الجامع لأبناء دارفور، الذي ضم ممثلي الإدارة الأهلية وحركـة العـدل والمسـاواة وحركة تحرير السودان بدارفور، وأبناء دارفور في المهجر، قد وقعـوا قبـل انعقـاد المـؤتمر إعـلان طـرابلس، حيـث أكـدوا التـزامهم بوقـف إطـلاق النـار، تنفيـذا للاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بـين الحـركتين والحكومـة، إلى جانـب إدانـة أشكال الاعتداءات كافة من نهب وسلب واختطاف.

وثيقة إعلان المبادئ لمستقبل الحوار السياسي في إقليم دارفوربدأت الجولـة الخامسة في ١٠ الصيف/ يونيو٢٠٠٥، وبعد تعثر طويل وقعت الحكومة السودانية مع الحـركتين المسـلحتين الرئيسـيتين، في ٥ ناصـر/ يوليـو٢٠٠٥، وثيقـة إعـلان المبادئ، الذي يؤسس لمسـتقبل الحـوار السياسـي في الإقلـيم، وجـرت مراسـم التوقيع في العاصمة النيجيريـة أبوجـا، في ختـام الجولـة الخامسـة للمفاوضـات. واتفقت الأطراف على العودة، مجـددا، إلى طاولـة المفاوضـات، في ٢٤ هانيبـال/ أغسطس ٢٠٠٥. ونص الاتفـاق عـلى إشـاعة الديموقراطيـة والتعدديـة السياسـية والحرية، وقيام مجتمـع مـدني، واسـتقلال القضـاء والإعلام،وحقـوق المواطنـة وحرية التعبير والتجمع لكل السودانيين. كما اتفقوا على قيام نظام فيدرالي، وإعادة تأهيل الإقليم، وتوزيع منصف للثروات، وحول تأخر حركـة تحريـر السـودان في توقيع الإعلان، قال حافظ يوسف حمودة، القيادي في الحركة، إن السـبب يعـود إلى أننا طالبنا بإدراج عدة نقاط إلى إعلان المبادئ من بينها، فصل الدين عن السياسة، وتوصلنا إلى صيغة وسط بألا يكون الدين عامل تفرقـة بـين المـواطنين. وأضـاف أنهم طالبوا بتعديل صيغة متعلقة بملكية الأراضي، على أن تستمر الصيغة القديمـة الموروثة في معالجة إشكالات الأراضي، كمـا أشـار إلى أن حركتـه تبنـت قضـايا الديموقراطية وحقوق الإنسان والشفافية في الديباجة. وقد نـص إعـلان المبـادئ لحل النزاع السوداني على أهمية قيام نظـام ديمقراطـي، يحقـق التعدديـة السياسـية والحرية، وقيام مجتمع مدني يتسـم بالحركـة والنشـاط. وأشـار الإعـلان، الـذي

احتوى على ١٧ محورا، إلى تمكين سيادة القانون، واستقلال القضاء، وحرية وسائل الإعلام، والمسألة والشفافية، والعدل والمساواة للجميع، بغض النظر عن العرق والعقيدة والجنس، أساسا للمشاركة لجميع المواطنين السودانيين في إدارة شؤونهم الخاصة، وعملية اتخاذ القرار علي كل مستويات الحكم.

(ز) القمة الأفريقية السباعية في طرابلس:

خلصت القمة السباعية، التي احتضنتها ليبيا، في ١٧ الماء/ مايو٢٠٠٥، وشارك فيها قادة ليبيا والسودان وتشاد وإريتريا ومصر برئاسة الرئيس النيجيري بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وبحضور ممثلين عن الجابون، وتجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)، والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي- إلى تفويض الزعيم الليبي معمر القذافي للاستمرار في اتصالاته مع كافة الأطراف في دارفور إلى أن يتحقق حل دائم للمشكلة، والتشاور والتنسيق في هذا الشأن مع القادة والرؤساء المشاركين في هذه القمة. وجاء هذا التفويض بعدما قام القذافي بوساطة للمساعدة في تعزيز الثقة بين الأطراف المتحاربة وتسوية الخلافات. فيما قال وزير التعاون والتكامل الأفريقي بالحكومة النيجيرية، لاوان جانا جوبا، إن المحادثات الرامية إلى وضع حد لهذا الصراع، والتي يرعاها الاتحاد الأفريقي، ستستأنف في نيجيريا، في الثلاثين من شهر الماء/ مايو٢٠٠٥. وقال الرئيس السوداني، عمر البشير، إن القمة قررت استبعاد أي تدخل أجنبي في قضية دارفور، وان تظل القضية إفريقية، كما اتفق على أن تبعث الدول المشاركة في الجولة أيضاً ممثلين للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين. من جانبه أعلن الدكتور مصطفي عثمان إسماعيل، وزير الخارجية السوداني، عقب القمة الاتفاق على عقد مؤتمر جامع، يضم كل مواطني دارفور بعد الفراغ من مباحثات أبو جا معتقدا أن القمة وضعت خارطة طريق لمسيرة المباحثات لحل المشكلة حلا نهائيا، على أن يقتصر الوجود العسكري في دارفور على القوات الإفريقية فقط، ورفضت القمة أي وجود لقوات أجنبية غير إفريقية. وقال إن الدول الأخرى

يمكنها الإسهام بتوفير المعينات من وسائل النقل والاتصالات، موضحا أن القمة قررت دعم توصيات ملتقى أبناء دارفور الثالث، والذي تمخض عنه نداء طرابلس الثاني، حيث تبنت القمة العمل على تنفيذ توصيات الملتقيات وتحويلها إلى واقع بدارفور.

(ح) القمة السداسية الثانية في ليبيا:

في محاولة لتأكيد دعم الأفارقة لرفض السودان نشر قوات دولية في إقليم دارفور، عقدت يوم ٢١ الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٦، في العاصمة الليبية طرابلس، قمة سداسية مصغرة، بحضور ثلاثة من الرؤساء العرب، وشارك في أعمال القمة، التي خصصت لمعالجة تطورات الوضع الراهن في دارفور ومتابعتها، كل من الرئيس المصري، حسني مبارك، ونظرائه السوداني عمر حسن البشير»، والتشادي «إدريس ديبي»، والإريتري «أسياس أفورقي، ورئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الفرنسوا بوزيزي، إضافة إلى الزعيم الليبي، معمر القذافي.. وبدأت القمة أعمالها بجلسة مغلقة، يبد وأنها سعت إلى احتواء ملف الخلافات السودانية – التشادية وخصوصا بعد تجدد الحرب الإعلامية المتبادلة بين الخرطوم وانجامينا، واستبق مبارك والبشير والقذافي القمة الأفريقية المصغرة بعقد قمة عربية مصغرة، جرى خلالها مناقشة ملف إقليم دارفور من جهة العلاقة مع الأمم المتحدة، وكيفية إدارتها بما لا يعرض السودان لأي عقوبات دولية، ويجنبه أي مواجهة محتملة مع المجتمع الدولي، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقود اتجاهاً غربياً يدعو لنشر قوات تابعة للمنظمة الدولية لحفظ السلام في الإقليم. كما أكد الاجتماع أهمية استمرار الجهود المبذولة لحل المشكلة في دارفور، وذلك انطلاقا من قمة طرابلس الأفريقية الخماسية الخاصة بالوضع في الإقليم، وتأسيسا عليها للتوصل إلى مصالحة حقيقية في دارفور، وخصوصا بعد الاتفاق الذي وقع في طرابلس، مطلع أوائل الحرث/ نوفمبر ٢٠٠٦، بين حركة جيش تحرير السودان

والحكومة السودانية، والذي مثل خطوة إلى الأمـام في هـذا الاتجـاه في إطـار حـل المشكلة إفريقيا.

وبعدما انضم الرئيس التشادي إلى القمة الثلاثية، خصـص الاجتمـاع لمناقشـة العلاقات السودانية التشادية، في ضوء الاتفاقات الموقعة بين الجـانبين، بنـاء عـلى مبادرات القذافي، باحتواء التوتر الطارئ على هذه العلاقات، وإعادتها إلى طبيعتهـا. وتتمسك الخرطوم بضرورة استمرار عملية حفظ السلام في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، على أن تعزز بمزيـد مـن الأمـوال ومهمـات الإمـداد والتمـوين، وكـان الزعيم الليبي قد أكد ضرورة عدم السماح بالتدخل الخـارجي في السـودان، لأنـه ينطوي على مخاطر على السودان وعلى دول الجوار، مشيرا إلى أنـه إذا جـاء حلـف شمال الأطلسي، ووضع جنوده على حدود السـودان، فسـتكون هـذه كارثـة عـلى السودان ودول الجوار.

السعي الليبي لإيجاد تسوية اللازمة:

إن الزعيم الليبي معمر القذافي«لاعب إقليمي له دور أساسي في حـل النـزاع». واختيار ليبيا كفاعل رئيسي لتسوية قضية دارفور ليس عشوائيا، بل إنه يرتكـز عـلى عناصر صلبة، من بينها علاقات ليبيا مع قادة وزعماء حركـات التمـرد مـن جهـة، والجهود التي بذلتها لحل الأزمة، سـواء بمفردهـا أوبالتعـاون مـع مصـر وتشـاد وجنوب إفريقيا والسودان نفسه من جهة أخرى، ومن بينها أيضا الدور الذي تقـوم به ليبيا منذ عامين على الأقل في تأمين وصول الإمدادات إلى اللاجئين الفـارين مـن دارفور إلى تشاد، لاسيما حين كان متعذرا نقلها من أي جهة أخرى، حسب بيانات برنامج الأغذية العالمي، الذي أوضح أن ليبيا ساعدت منذ شهر هانيبال .أغسطس ٢٠٠٤، على توفير ممر مهم للنقل البري، يمتد مـن مينـاء بنغـازي حتـى الصـحراء الكبـرى وعبـر الحـدود إلى تشـاد، وهوالطريـق الـذي لا زال سـالكا أمـام مئـات الشاحنات ولا تفرض عليه الحكومـة الليبيـة أيـة رسـوم .فليبيـا القـذافي، سـوت مشكلة لوكيربي مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم انفتحـت أكثـر عـلى أوروبـا،

وأصبح لديها توجه أساسي يعني بالتركيز على الشؤون الإفريقيـة وللـزعيم الليبـي معمر القذافي نظرية شهيرة، ملخصها أن العالم المعاصر، وهوعالم فضاءات كبـرى، وإفريقيا مؤهلة أن تكون فضاء كبيرا ومتكاملا يحولها إلى قوة كبرى معاصـرة، وأن ليبيا تعتبر أن مهمتها الأساسية الآن هي قيادة الجهود التي تحول الفضاء الإفريقي إلى كيان معاصر يحسب له ألف حساب بيد أن هذه الجهود ليست في طريق معبـد، فهنـاك أزمـات هيكليـة كبـرى تعـاني منهـا القـارة وهنـاك الكثيـر مـن النزاعـات والخلافات بين عدد من دول القارة أوفي داخل بعض هـذه الـدول، وهنـاك أيضـا لاعبون أفارقة كبار منافسون ولهم حسـاباتهم المختلفـة عـن الحسـابات الليبيـة، سواء في الشأن الإفريقي العام أوفي الشأن الإقليمي المحدود، فضلا عن حسـابات وصراعات ومنافسات القـوى الكبـرى الراهنـة، وتحديـدا الصـراع الخفـي بـين الولايـات المتحـدة والصـين حـول نفـط القـارة ومواردهـا وثرواتهـا المعدنيـة والطبيعية. ومع ذلك، فليبيا مستمرة في جهودها وفي تطلعاتها.

هذا السياق العام للاهتمام الليبي بإفريقيا، أسهم بدوره في بلورة اهتمـام ليبـي آخر، وهو المشاركة في حل النزاعات الإفريقية، ونقطة البدء هي في حل النزاعـات المحيطة بليبيا نفسها، وهنا يكمن السبب الأول وراء التركيز منـذ ثـلاث سـنوات على إيجاد حل سياسي سلمي لأزمة دارفور، ومن قبـل تسـوية النـزاع الإريتـري- السوداني والتشادي- السوداني وإذا كانت دارفـور تمثـل في المنظـور العـام أزمـة مركبة ذات أضلاع إنسانية وسياسية وأمنية، فإنها بالنسبة لليبيا باب التوتر الإقليمي الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الذاتية نفسـها ومـن هنـا، تجسـد الموقـف الرافض للتـدخل الـدولي في السـودان، دون ترتيـب مسـبق، لأنـه في هـذه الحالـة سيكون عودة للاستعمار الساهر لنهب موارد دارفـور والسـودان معـا، وسيشـكل ضغطا على أمن ليبيا نفسه، وتلك معضلة كبرى يتوجب منعهـا بأيـة صـورة. وقـد حذر الزعيم الليبي معمر القذافي الغرب من التدخل في أزمة إقلـيم دارفـور متهمًـا الفصائل المتمردة في الإقليم «بتوريط العالم في الأزمة والسعي لتـدويلها. وأضـاف

سيادته: لـيس مـن مصـلحة المجتمـع الـدولي التـدخل في أمـر تـرفض الأطـراف المتحاربة التوصل لحل بشأنه».

كما دعا الزعيم الليبي «العالم إلى عدم تمويل الحركات المتمردة، والكف عـن دعمها، وعدم إرسال قوات دولية لدارفور، وكأنه كان يقرأ في المسـتقبل مستشـفا ببعد نظري سياسي كبير، إن ما يحدث في دارفـور سـوف يسـتثمره الآخـرون مـن أعداء القومية لتوريط العالم في الأزمة وتكوينها وهو ما حدث فعلا.

٤-، طبيعة الدور الليبي في السودان:

فجرت تصريحات الزعيم الليبي معمر القـذافي (بـدعم جنـوب السـودان، في اختيار الانفصال عن الشمال) مؤخرا، الحديث عن طبيعة الدور الليبـي في الجـار الجنوبي الشرقي للجماهيرية الليبية العظمي». وقد جاءت وجهة نظر الجماهيريـة الليبية الرسمية على لسان أمين الشؤون الخارجيـة بمـؤتمر الشـعب العـام محمـد الشحومي، بقوله : إن الموقف الليبي الحقيقي مع وحدة السـودان «قلبـا وقالبًـا». ولفت الانتباه إلى التزام ليبيـا بـالمواثيق والمعاهـدات التـي وقـع عليهـا الحـزب الحاكم مع فصائل الجنوب، موضـحا أن قائـد الثـورة الليبيـة أكـد علـى ضـرورة احترام نتائج الاستفتاء العام في ٢٠١٠.

وأوضح الشحومي في حديث صحفي له، أن الـدور الـذي يجـب أن يقـوم بـه الليبيون هوإقناع الجنوبيين بالبقاء ضمن «السـودان الكبيـر»، مؤكـدا أنـه إذا كـان هناك إصرار على الانفصال فإن الأخلاق والدين والنقاء الثوري يلزم الزعيم الليبي معمر القذافي بالوقوف مع إرادة أهل الجنوب، وانتقد ما أسـماها «آفـة الإعـلام»، مؤكدا أن رسالة القذافي أثناء حديثه مـع فصـائل دارفـور مفادهـا ضـرورة إيقـاف السياسات التي أدت إلى هذا الواقع، ومشددا على أن حل مشاكل السـودان يجـب أن لا يكون على حساب وحدة أراضيه.« وأشار إلى أن القذافي بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي سيجد نفسه أمام الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الموقعـة بـين الأطـراف

السودانية. وبدون مواربة بحسب الشحومي- «إذا اختار أهل الجنوب الانفصال فإن القائد معمر القذافي معهم بشكل صريح وعلني»، مشيرا إلى أن القذافي يرى أن الانفصال ليس في مصلحة الجنوب. وتحدث عن اتصالات مكثفة مع جهات في الجنوب لم يكشف عن طبيعتها- خروج نتائج الاستفتاء المقبل لصالح وحدة السودان.» ومن جانب آخر نفى أستاذ التخطيط الاستراتيجي في جامعة الفاتح بالعاصمة طرابلس المبروك درباش، أن يكون دور لليبيا بالسودان لخدمة أغراض ومصالح أميركية بالمنطقة، مؤكدا أن التاريخ السياسي للقيادة السياسية بليبيا يتناقض مع هذا الطرح.

وأشار درباش إلى أربعة ملفات «مخلوطة» في تعامل ليبيا مع السودان هي: دارفور، وعلاقة تشاد مع السودان، وصراعات الجنوب، والضغوطات الأميركية والغربية على السودان. وأكد أن القذافي لديه إستراتيجية واضحة متفق عليها بين الجانبين ولا يوجد سوء نية»، مضيفا أنه تحدث صراحة وليس وراء الأبواب كما تجري العادة عند مناقشة هذه القضايا. ويري أستاذ الدراسات الإستراتيجية في الجامعات الليبية محمد عبد الرحمن الفيتوري أن السودان لم يثمن في يوم من الأيام الدعم الليبي اللامحدود، موضحا أن هناك أسبابا لا يمكن الوقوف عليها للاطلاع على مبررات حساسية حكومة الخرطوم لدور ليبيا» النزيه.«واكد الفيتوري إن القذافي لديه رؤية استشرافية في وجود مطالب دولية بانفصال الجنوب، في حين تمنح الحكومة السودانية الوعود فقط، وليس السلطة وأضاف أن سياسة القذافي واقعية للضغط على حكومة الرئيس عمر حسن البشير، مشيرا إلى أن هذا نوع من أساليب التفاوض بين مختلف الأطراف. وأكد أن الحل الليبي يدعو لأن تكون الحكومة السودانية أكثر مصداقية، مشددا على أن الحل الأوحد أمام البشير يكمن في تداول السلطة».

وأوضح أنه ليس من مصلحة ليبيا أن يكون السودان «بؤرة توتر»، نافيا أن

يكون لدى ليبيا دور في تـأجيج أي نـوع مـن الصـراعات بالسـودان ولا يسـتغرب المراقب للعلاقات الليبية السودانية محمـد مـامي تصـريحات القـذافي الأخيـرة، متوقعا أن ترمي بظلالها على العلاقات بين البلدين «مـا لم يـتم استيضـاح غمـوض التصريحات »وقال في حديث للجزيرة إن ما طرحه القذافي يتوافق نظريا مع أفكاره الأيدولوجية التي تؤمن بأنـه «مـن حـق الشـعوب تقريـر مصـيرها». موضـحا أن السياسية لها كواليس تهدف من ورائهـا كـل دولـة إلى تحقيـق مصـالحها وتسـاءل مامي «ماذا لو كانت نتيجة الاستفتاء تؤيد الانفصال؟ وقال: «رغم إيمـان القـذافي بالوحدة العربية والأفريقية والواقعية السياسية والبيئة الدولية، فقد تدعو الدول إلى نهج يبتعد عن الطرح النظري والأيدولوجي بما يخدم أهدافها.«وأشار إلى أن رؤية قادة الجنوب تتوافق مع أيدولوجية النظام الليبي، خاصة أن القـذافي يشـغل حاليًـا رئاسة الاتحاد الأفريقي ويسعى إلى تحقيق الاستقرار والخروج بالقارة من«دوامـة الصراعات»، مؤكدا أن ليبيا تبحث عن استقرار السودان لخدمة أمنها الوطني.

٣-الأزمة الثالثة: - الأزمة الغذائية:

رغم أراضـيها الشاسـعة. فـإن الأزمـة الغذائيـة تهـدد نحـو ١٣ مليـون نسـمة بالمجاعة في جنوب القارة الأفريقية، وتعـرض عـدة بلـدان في الجنـوب لمخـاطر حقيقية منها: لسوتو وملاوي وسوازيلاند وزمبابوي. ويواجه أكثر مـن ١٣ مليـون نسمة الموت جوعا، ولذلك فإنه على مستوى ملف مواجهـة أزمـة الغـذاء أقـرت القمة مجمل ما قدمته ليبيا من أفكار في هذا الصدد وعبر القادة الأفارقة. في بيـانهم الختامي، عن التزامهم بالعمل على خفض عدد الذين يعانون سوء التغذية في القارة بحلول العام ٢٠١٥، والقضاء على الجوع. والبدء فورا في حـوار دولي عاجـل بـين مصدري الغذاء ومستورديه لمواجهة الأزمة الغذائية العالمية الراهنة. كما تعهـدوا باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي، وضمان الأمـن الغـذائي من خلال تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية التـابع لمبـادرة نيبـاد. وتحسـين

خصوبة التربة الزراعية وتطيل الفاقد من المحاصيل. واتفقوا على اتخاذ إجـراءات فورية قصيرة وطويلـة الأجـل. لتقـديم المسـاعدة العاجلـة للشـرائح المنخفضـة الدخل من السكان. وقد طالب رؤساء إفريقيا بوضع مدونة سلوك دولية لمراجعة التوسع الراهن في انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعيـة ووضـع المعـايير اللازمة للاستخدام المسؤول للمحاصيل الزراعية في إنتـاج هـذا الوقـود. وتغييـر سياسات الوقود الحيوي باتخاذ إجراءات لتجميد إنتاجه عند المستويات الحاليـة مع التعليق المؤقت لاستعمال الحبوب والبذور الزيتية لإنتـاج الوقـود الحيـوي، وتنظيم المضاربة في أسواق المنتجات والسلع الزراعيـة لمواجهـة ارتفـاع أسـعار السلع والحبوب. وفي ما يتعلـق بموضـوع الميـاه والمرافـق الصـحية في إفريقيـا، والذي كان الموضوع الرئيسي للقمة إلى جانب موضوع أزمة الغذاء. تعهـد القـادة مضاعفة الجهد لتنفيذ الخطط والاعلانات السابقة الخاصة بهـذا الشـأن وطـالبوا بتحديث السياسات والبرامج الوطنية لإدارة المياه بالشكل الأمثل.

وقد أبرزت التقارير والدراسات التي عرضت خـلال القمـة أن حـوائج دعـم قطاع المياه والغذاء بالقارة الأفريقية تبلغ نحو ٢٠ مليار دولار في السنة حتى العـام ٢٠١٥، وأكد التقرير ضرورة استيفاء الحاجات المائية الأساسية لمتطلبات الأمـن الغذائي والمائي، ومواجهة المخاطر الناتجة من موجـات الفيضـانات والجفـاف والإدارة المتكاملة للموارد المائية. خصوصـا بالنسـبة إلى الأنهـار المشـتركة عـلى أساس الاستخدام العادل، بالاضافة إلى تحديث السياسات المائية وإيجـاد آليـات المناسبة للاستثمار وإدارة الموارد والفقـر والتنميـة ومحاربـة المـرض وأزمـات التصحر والحرب الأهلية والمعونات الأجنبية. ملفـات مطروحـة باسـتمرار عـلى مائدة القمم الأفريقية. وإذا كانت منظمات المجتمع المدني قد طالبت على هامش القمة بتحقيق قدر أكبر من التنسيق في العمـل بـين الأجهـزة الأفريقيـة المختلفـة. لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفيـة. ووفـاء كـل أطـراف التنميـة بالتزامـاتهم التـي قطعوها على أنفسهم. مثل إنفاق ١٥٪ من الميزانية على الصحة. كما طالبت الدول

الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بوضع مبادرات إقليمية وتحركات لإدارة الموارد العابرة للحدود مثل المياه بشكل أفضل والاستعداد لصدمات المستقبل. وتدبير وسائل الحماية منها. مثل تغير المناخ والتلوث. وإذا كانت هذه المجتمعات قد دعت أيضا الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز الآليات الدولية لاسترداد الثروات المسروقة واستثمارها في برامج التنمية فإن الخبراء يثيرون العديد من التساؤلات عن مدى استفادة الشعوب والمجتمعات الإفريقية من القروض والمنح والمساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول الأجنبية ومصير هذه الأموال، والخبراء يتساءلون أيضا: هل بالفعل تقدم هذه المساعدات والقروض لدعم التنمية في الدول الإفريقية المستقبلة لها. أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة. سواء لدعم بعض الأنظمة السياسية الإفريقية التي تحقق مصالحها أوكوسيلة لدفع الدول المستقبلة للمعونات لوضع سياسات تعزز السيطرة الاقتصادية لهذه الأطراف الخارجية؟ ومن هنا تثار قضية تبعية القرار السياسي الأفريقي للإملاءات الغربية. ومشكلات إفريقيا تزداد تعقيدا. يوما بعد يوم، يضاف إليها مشكلات جديدة. وربما كان هذا سبب في الإخفاق المستمر لمؤتمرات القمة في حل أي من هذه المشكلات. فموجات التصحر تضرب معظم أنحاء القارة، ومن المتوقع أن تفقد إفريقيا ٢٥٪ من أراضيها الصالحة للزراعة. بسبب هذه المشكلة، أما المجاعات فهي كابوس مخيف يحدق بالقارة السمراء. حيث الملايين من البشر لا يجدون طعامهم، ومنهم من يأكل العشب وورق الشجر وتعاني إفريقيا أيضا من التخلف التقني. فهي أفقر منطقة في القرن الحادي والعشرين، وتأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية توافر واستخدام التقنيات الحديثة. وهي أيضا الأكثر مديونية وتهميشا في العالم. ورغم أنها تشكل ٥.١٢٪ من مجموع سكان العالم. إلا أنها تنتج فقط ما نسبته ٧.٣٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وتسهم بنسبة ٧.١٪ فقط في التجارة العالمية للبضائع والخدمات. كمصدرة لخمس إجمالي نتاجها القومي، ولا تقتصر معاناة القارة الأفريقية على الجانب الاقتصادي فقط.

وإنما تمتد لتشمل جوانب أخرى مهمة. خصوصا في النواحي الصحية التـي تـؤثر في عمليات التنمية، ومن أبرز المشكلات الصحية انتشـار العديـد مـن الأمـراض المستوطنة مثل الإيدز والملاريا ومرض النوم والسل الرئوي وبعـد خمسـين عامـا على حصول أولى المستعمرات الافريقيـة عـلى الاسـتقلال. لم تحقـق هـذه الـدول استقلالها الحقيقي. وفشـلت في تـدبير أمورهـا، وخصوصـا الشـأن الاقتصـادي، فاعتمادها على الخبراء الأجانب في ازدياد. كمـا أن تـأثير ونفـوذ منظمـات العـون الغربية تعد أقوى من أيام الاستعمار. والفسـاد ينتشـر في جسـد القـارة. ويكـاد لا يوجد بلد يتوافر له عدد كاف من المسؤولين الذين يمكنهم توزيع المسـاعدات أو الأدوية أوالكتب المدرسية من دون تلقي رشى أو استغلال المساعدات لأغراض سياسية، واحصائيات المنظمات الدولية تؤكـد أنـه يـتم تحويـل ١٥ مليـار دولار سنويا من إفريقيا إلى الخارج. وهو مبلغ يعادل قيمة المساعدات الدولية، وبعبـارة أخرى. فالمساعدات تأتي بالسرعة نفسها التي تغادر بها رؤوس الأموال إلى البنوك الغربية. اذ تشير الإحصـائيات إلى أن نحـو ٤٠٪ مـن المـدخرات الأفريقيـة توجـد خارج القارة. مقارنة مع شرق آسيا وجنوب آسيا. وعلاوة على ذلك. يغادر إفريقيا كل سنة سبعمائة ألف من ألمع وأفضل كفاءاتها إلى الخارج، في حين يأتي مئة ألـف خبير أجنبي للعمل في إفريقيا يبقى الملف الأهم وهو ملـف التحـديات السياسـية والاستراتيجية الذي ترعاه ليبيا باهتمام كامل. من خلال طرح بالغ الوضوح يقول بضرورة بناء المؤسسات الاتحادية الأفريقية عـلى غـرار الاتحـاد الأوروبـي بـدءا بحكومة الاتحاد الإفريقي، خريطة الطريق الليبيـة لإقامـة هـذا الاتحـاد أقـرت في القمة الأخيرة. في اجتماع طويل مغلق. وهي الخريطة نفسها التي سبق أن عرضتها ليبيا في قمة سابقة، والمقصود في النهاية إيجاد اطار وحدوي للدول الأفريقية ذات السيادة. يكرس قيام الفضاء الأفريقي بمؤسسـات صـلبة. الـزعيم الليبـي أبـدى. للمرة الأولى منذ قيام الاتحاد. ارتياحا للخطوة الجديدة وهي بداية طريق شـاق لا بد من أن يقود إلى قيام الولايات المتحدة الأفريقيةفواصل زمنية متقاربة، مـن دون

أن يعني ذلك أغلاق الباب أمام التعاون العربـي الأفريقـي، وقـد أكـد أن العـرب والأفارقة يشـكلون فضـاء وأحـدا لأن مصـالحهم واحـدة ويواجهـون تحـديات مشتركة تتطلب حلولا مشتركه.

وقال في كلمته في الجلسة الافتتاحيـة : أن العمـل العربـي الأفريقـي المشـترك حقيقة لا يجب حجبها ولا الاستماع في صددها إلى أي حجج تدفع للتغاضي عنها مع ضرورة التخلص من اعتبارات مضـى عليهـا الـزمن ومـن دون تعـاون عربـي افريقي مؤسسي سوف يخسر الجميع وتضار القضايا العربيـة والإفريقيـة سياسـية كانت أ وتنموية ودعا في كلمته إلى تطـوير أدوات العمـل العربـي الأفريقـي بصـفة عاجلة لفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية الأفريقية تستوعب ضرورات هـذا العصر وتتجاوز الصيغة القديمة التي طرأ عليها الصدأ وفقدت صلاحيتها العملية. كذلك أكد أن أي دولة إفريقية لا تستطيع بمفردها معالجة التحـديات ولا تحقيـق أي تنمية بشكل منفرد. وأشار في هذا الخصوص في الجلسـة الافتتاحيـة للقمـة الى التحديات المترتبة على زيادة أسعار السلع الغذائية والـنفط في الأسـواق العالميـة. وأوضح أن هذه التحديات تتطلب أن تعمل الدول الإفريقية معا قائلا: إن أجدادنا يقولون أن في الاتحاد قوة.

***

٤ . تأييد مطالبة نيجيريا بمقعد دائم في مجلس الأمن:

ذكرت تقارير وكالة الأنباء النيجيرية أن لجنة ترشيح الاتحاد الأفريقي برئاسـة القائد معمر القذافي كانت قـد أيـدت نيجيريـا في الحصـول عـلى مقعـد غيـر دائـم بمجلس الأمن الـدولي. وكشـفت إيـر أولوكـاني المتحدثـة باسـم وزارة الشـئون الخارجية عن ذلك في ليبيا، مقر الدورة العادية الثالثة عشرة للاتحاد الإفريقي التي عقدت في ناصر/ يوليو٢٠٠٩. وقالت: إن لجنة الترشيح أيدت في اجتماعها الـذي عقد على هامش قمة الاتحاد الأفريقي ترشيح نيجيريا للحصـول عـلى مقعـد غيـر

دائـم بمجلـس الأمـن الـدولي. وأضـافت «أن ذلـك جـاء عقـب تأييـد مجموعـة الأيكواس لنيجيريا في الدورة الاعتيادية الـ ٣٦ في أبوجا في ٢٢ الصيف/ يوليو.

وقالت أولوكاني أنه «بموجب هذا التأييد تكون نيجيريا مؤهلة فعلا لانتخابات الحصول على مقعد في الأمم المتحدة التي تعقد في الجمعية العامة للأمم المتحـدة في وقـت لاحـق مـن العـام الحـالي». وأضـافت أن المجلـس التنفيـذي للاتحـاد الإفريقي الذي بدأ اجتماعه في ٣ من شـهر ناصـر / يوليـو ٢٠٠٩، درس القـرارات التي توصل اليها مجلس الوزراء، وقد تضمنت القرارات كيفية دفع أهداف الألفية التنموية، ومفاوضات إتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وإنشاء جامعـة إفريقيـة. كمـا تعلقت القرارات الأخرى بمعاهدة الأمم المتحدة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وقد رأس نائب الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان الوفد النيجيري في القمة.

خاتمة الدراسة

دور الزعيم الليبي معمر القذافي

تمهيد:

لا يكاد الباحث أن يجد أفضل تتويج لبحثه من الوقوف على الدور البارز للقائد معمر القذافي داخل الاتحاد الإفريقي. فقد انتخب رؤساء وملوك إفريقيا القائد الليبي معمر القذافي، ليكون رئيسا للاتحاد الإفريقي خلفا للرئيس التنزانى كيكويتي .. والعقيد القذافي يحسب له أنه كان وراء قيام عدة منظومات سياسية أممية إفريقية بدأها من الإتحاد الإفريقي نفسه، وتجمع الساحل والصحراء المعروف بـ (س، ص)، واتحاد القبائل الإفريقية، وأخيرا فكرته المهولة عن قيام حكومة الولايات الأفريقية المتحدة.

وسوف نتتبع هذا الدور للزعيم الليبي من خلال الترشيح، للرئاسة، محاولة التجديد، ثم نورد تقييما لذلك الدور البارز للزعيم القاري معمر القذافي.

أولاً: الترشيح لرئاسة الاتحاد الإفريقي والتتويج للزعيم الليبي:

إن ترشيح العقيد معمر القذافي لرئاسة الاتحاد الإفريقي يفتح أبواب تساؤلات واسعة عن مدى إمكانية نجاح العقيد القذافي في الإسهام بفاعلية في حلحلة عقد القارة التي ظلت تعاني منها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وعلى وجه الخصوص تلك الصراعات التي ظلت تحتدم في الآونة الأخيرة حول كراسي الحكم في عدة دول إفريقية.

وقد عبر رؤساء وملوك إفريقيا عن تفاؤلهم بولاية العقيد القذافي على الإتحاد

الإفريقي ومبعث تفاؤلهم هوما ظلت تقوم به ليبيا في سبيل حل مشاكل إفريقيا وهي لم تتول رئاسة الاتحاد، فكيف يكون الحال بعد أن آل إليها الأمر؟ إن اختيار ليبيا لرئاسة الاتحاد الإفريقي سيسهم في حل الكثير من القضايا المتشابكة التي ظلت تعاني منها الدول الإفريقية في العقود الأخيرة من تاريخها الحديث، ومصدر التفاؤل بنجاح ليبيا في حل بعض العقد والأزمات الإفريقية، إن لم تحل كلها، يعود للدور الذي ظلت ليبيا تلعبه في فضاء إفريقيا منذ عدة سنوات.. فقد سعت ليبيا حثيثا للتدخل، بطريقة إيجابية وفاعلة، في النزاعات الإفريقية التي تنشأ بين الحين والآخر فعملت على تطويق العديد من هذه النزاعات.. فقدمت جهودا دبلوماسية مقدرة أسهمت في إذابة الكثير من الثلج الذي تراكم بين الفرقاء والخصوم في القارة، الأمر الذي صعب عملية الوصول إلى حلول ومصالحات، لتتدخل ليبيا وتجسر هذه العلاقات بالحسنى وتقرب من وجهات النظر، ولعل اهتمامها بإفريقيا وهمومها ومشاكلها جعلها تكلف أحد أهم قياديها هوالدكتور علي عبد السلام التريكي للاضطلاع بهذا الملف، إعتزاز الزعيم الليبي بإفريقيته حببه إلى قلوب الأفارقة على مستوى الشعوب والأمم الإفريقية وعلى مستوى الرؤساء والقادة أيضا وجعلته يحظى بثقتها واحترامها. أيضا ليبيا تدفع الأموال ولاتضن بها.. فهي تدفعها بسخاء لحل مشاكل إفريقيا ومعلوم أن فقر الدول الإفريقية هوأحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى استطالة أمد الأزمات وتفاقمها، ولذا ضخت أموالا طائلة لحل هذه الأزمات وهوأمر دون شك يعزز الثقة والإعجاب والحب الذي تتمتع به ليبيا لدى الأفارقة.. وهي لم تدفع فقط من أجل حل المشكلات السياسية في إفريقيا فحسب، بل إنها قدمت مساعدات مقدرة لإنعاش اقتصاديات العديد من الدول الإفريقية فأسست هيئة الإستثمار الخارجي الليبي التي خصصت الأموال المرصودة لديها لاستثمارها في مختلف هذه الدول واتبعت هذه الخطوة بخطوة أخرى إذ أخذت تقدم تسهيلات كبيرة الليبيين تشجيعا لهم للتوجه إلى إفريقيا والاستثمار فيها. ولعل إنهماك ليبيا وتوجهها

الصادق نحو إفريقيا يعود إلى عدة أسباب أهم هذه الأسباب أن العقيد القذافي من أشد المعجبين بقارته التي يعتز بما تملكه من موارد وثراء طبيعي ويعتقد جازما أن هذه الموارد الطبيعية الضخمة التي تزخر بها إفريقيا تؤهلها لقيادة العالم ولذا تفتق ذهنه عن فكرة حكومة الولايات المتحدة الإفريقية التي ظل يروج لها منذ عدة أعوام.

ورغم أن الفكرة لم تجد التأييد من قبل عدد من الدول في السابق إلا أن هناك العديد منها أصبحت اليوم تبد وأكثر اقتناعًا بها. أذكر وقبل عدة سنوات زار العقيد معمر السودان وكان ضمن البرنامج الذي وضع له في خلال هذه الزيارة أن يزور منطقة جبل أولياء للوقوف على مشروع سندس الذي تملك فيه ليبيا مشروعا للاستثمار الزراعي، وعندما وصل إلى تلك الأرض تحدث بحماس عن خصوبة وثراء الموارد في السودان وقال قولته المشهورة: «هذه أرض ما انزرعتش منذ بدء الخليقة».

ونحن نتحدث عن طبيعة علاقات العقيد القذافي بالأمم والشعوب الإفريقية واهتمامه بقضاياها لابد أن نشير إلى أنه يشعر بكثير من الامتنان تجاه القادة الأفارقة الذين كسروا حاجز الحصار الرهيب الذي فرضه الغرب على ليبيا إثر إتهامها بتفجير طائرة بانام الأمريكية في سماء مدينة لوكربي الإسكتلندية .وبموجبه عاشت ليبيا أياما قاسية.. وقد كانت المراصد والأقمار الصناعية والأساطيل الأمريكية والغربية تراقب الأجواء الليبية والسواحل منعا لحركة البواخر والملاحة الجوية. ولكن في جرأة لافتة وغير معهودة قاد عدد من الرؤساء الأفارقة طائراتهم ليحطوا بها في مطاري طرابلس وبنغازى وهم يتحدون قرارات الحظر الدولية ليجد الغرب أنه لا حيلة له غير صرف النظر عن حصاره لها.. فالرؤساء الأفارقة بادلوا العقيد ود بود لما ظل يقدمه لهم من دعم سياسى ودبلوماسي واقتصادى فى سبيل حل الأزمات التي تتعرض لها بلادهم.. وقد وصل إعجاب الرؤساء الأفارقة بالعقيد مبلغًا كما ثم تنصيبه من قبل الملوك التقليديين بإفريقيا

وسموه ملك ملوك إفريقيا. ولن تنسى الجهود التي ظلت تبذلها ليبيا في سبيل حل أزمة دارفور ففتحت أراضيها لاستضافة المؤتمرات التي عقـدت مـن أجـل حـل قضية دارفور وسخرت طائراتها وفنادقها لخدمة أطراف القضية وتقريب وجهـات النظر بينهم ويشهد الجميع بأنها قد هيأت الأجواء الملائمة لحـل القضـية.. لكـن وللأسف الشديد لم تستفد كـل أطـراف قضـية دارفـور مـن هـذه الفـرص الثمينـة والوصول لاتفاق سلام شامل بموجبه يعود الاستقرار والسلام إلى ربوع السودان. ختامًاطالما بذلت ليبيا جهودا مشهودة لحل أزمات إفريقيـا وهـي لم تكـن تتـرأس الاتحاد الإفريقي فبالضرورة فإنها ستنجح في حل الكثير مـن القضـايا التـي تعنـي الفضاء الإفريقي وهى تتبوأ مقعد الرئاسة.. فقـط عـلى أطـراف هـذه الأزمـات أن تنتهز هذه الفرصة قبل إنتهاء دورة رئاسية ليبيا للعام المقبل.

فملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وعمـد إفريقيـا قـد بـايعوا الأخ قائـد الثـورة وتوجوه ملكا لهم: إذ أعلن ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وعمد إفريقيا مبايعتهم للأخ قائد الثورة، ملكا لهم، وتوجوه (ملك ملوك إفريقيا) تجسيدا لإرادة الجموع الإفريقية التي أكدت وتؤكد في كل أرجاء القارة الإفريقية التحامها به رمزا لإرادتها الحرة قائدا لإفريقيا لتحقيق وحدتها وعزتها ومكانهـا اللائـق بهـا في خارطـة العـالم الجديد. وأقيم حفل إعلان المبايعـة والتتـويج بمدينـة بنغـازي في ختـام الملتقـى التاريخي غير المسبوق لملوك وسـلاطين وأمـراء وشـيوخ وعمـد إفريقيـا الـذي عقدوه بمدينة بنغازي في إطار مشاركتهم شقيقهم الشعب الليبي احتفالاته الكبرى بالعيد التاسع والثلاثين لثورة الفاتح العظـيم وإطلالـة عامهـا الأربعـين واسـتهل الحفل بتلاوة البيان الذي قرروا فيه مبـايعتهم لـلأخ القائـد ملكـا لهـم، وضـرورة تشكيل الحكومة الاتحادية الإفريقية في القمة القادمة للاتحاد الإفريقـي، وكـذلك ضرورة تأسيس الجـيش الإفريقـي الواحـد وإصـدار العملـة الإفريقيـة الموحـدة وجـواز السـفر الموحـد للمـواطن الإفريقـي. وقـام بـتلاوة نـص البيـان باللغـة الإنجليزية رئيس مجلس ملوك غانا الملك (أودين وجـابونغ أبـابير). وتـلا نـص

البيان باللغة الفرنسية رئيس مجلس ملوك بنين الملك (مونتيبي سبيري). وقام بتلاوة نص البيان باللغة العربية ناظر عموم المسيرية بالسودان (حريكة عز الدين). وفيما يلي نص البيان:

«نحن ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ عمد إفريقيا المجتمعين في مدينة بنغازي بالجماهيرية العظمى في الفترة ما بين ٢٨- ٢٩ هانيبال/ أغسطس ٢٠٠٨، ولأول مرة في حدث غير مسبوق، نحيي ونثمن عالياً الدور التاريخي الذي قام به الأخ القائد معمر القذافي» لتحقيق حرية القارة وعزتها وبناء وحدتها، ونقدر ونعترف بمساهمته الفعالة في تحرير إفريقيا من الاستعمار بدعم حركات التحرر الإفريقية تدريبًا وتمويلاً وتسليحًا، والقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض في جنوبها، وبدوره الرائد والأساسي في تأسيس وبناء الاتحاد الإفريقي العظيم والإعلان عن قيامه في ٩/ ٩/ ٩٩ في مدينة الرباط الأمامي سرت. نؤكد على أن الوحدة الحقيقية هي وحدة الشعوب التي تتحقق بفعل الإرادة الجماهيرية. ونعلن استعدادنا لتحمل أعبائها والقيام بمسؤولياتنا بتحريك جماهير ممالكنا وسلطناتنا وقبائلنا من أجلها تحت قيادة القائد معمر القذافي «الحكيمة إيمانا منا بالقائد الذي أسس الاتحاد الإفريقي العظيم وأسس فضاء «س. ص» قاعدة الهرم الإفريقي حجر الأساس للإتحاد الإفريقي، والذي قطع آلاف الأميال برا عبر الصحراء وأدغال القارة في مرات عديدة ليقف بنفسه على أوضاع جماهيرنا في مختلف المناطق ويعيش معاناتها، مؤكدا إنحيازه الكامل لها وحرصه الشديد على إنقاذها من براثن الجهل والفقر والمرض والتخلف. إنه القائد الأمثل لقيادة إفريقيا وتحقيق وحدتها وعزتها. ونحن إذ نلتقي في هذا اليوم التاريخي العظيم مدركين لكل التضحيات والجهود المضنية التي قام ويقوم بها الأخ قائد ثورة الفاتح العظيم الذي له مكانة عالية في قلوب الجماهير الإفريقية؛ **عليه نقرر مايلي**:

١. مبايعة الأخ القائد معمر القذافي«ملكًا لملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ

وعمد إفريقيا ويسمى اعتبارا من هذا التاريخ» ملك ملـوك إفريقيـا معمـر القـذافي ويحمـل بهـذا اللقـب كافـة الصـلاحيات والمزايـا والمسـؤوليات المناطـة بهـذا المنصب.

٢. تأسيس ملتقى الملوك والسلاطين والأمراء والشيوخ وعمد إفريقيا ليكون إطارا اجتماعيا ينظم العلاقة فيما بيننا ويعتبـر القائـد « معمـر القـذافي » رئيسـا لـه وينعقد مرة سنويا على الأقل وأن يكون موعد انعقاده في ٩-٩ من كل عام.

٣. تشكيل أمانة دائمة للملتقى تكون مدينة سرت مقرًا دائما لها.

٤. تقرر ضرورة تشكيل حكومة الاتحـاد الإفريقـي في قمـة الاتحـاد القادمـة ٢٠٠٩، على أن تضم هذه الحكومة وزراء الخارجية والـدفاع والتجـارة الخارجيـة والنقل والمواصلات كأساس لوحدة إفريقيا.

٥. التأكيد على تنفيد ميثاق الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك. ونقرر ضرورة الإعلان عن تأسيس الجيش الأفريقي الواحـد للـدفاع عـن إفريقيـا المطموع فيها.

٦. نقرر ضررة إصدار العملة الإفريقية الواحدة.

٧. إتاحة حرية التنقل والحركة للمواطن الإفريقي في مختلف منـاطق القـارة وذلك بالإسراع في إصدار جواز السفر الموحد للمواطن الإفريقي.

إننا إذ نعلن هذه القرارات نؤكد عـلى اسـتعدادنا الكامـل للعمـل مـع قياداتنـا السياسية المخلصة لجماهيرنا لتحقيق وحدتها حتى بلوغ هـذه الغايـات. ونجـدد تقديرنا وإمتنانا للأخ القائد معمر القذافي» ملك ملوك وسـلاطين وأمـراء وشـيوخ وعمد إفريقيا، على دعوته الكريمة، وللشـعب الليبـي كـل الشـكر والامتنـان عـلى احتضانه لأعمال ملتقانا. ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وعمـد إفريقيـا بنغـازي بتاريخ ٢٨- ٢٩- ٨- ٢٠٠٨). وقدم ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وعمد إفريقيا

ولائهم للأخ القائد ملك ملوك إفريقيا بالكلمة التالية التي ألقاها في حفل التتويج رئيس مجلس ملوك ساحل العاج الملك «شيفينه جان جرفيه»: (نحن سعداء بتواجدنا بينكم ومعكم في هذا اليوم على هذه الأرض التاريخية التي شهدت ولادة هذا الرجل العظيم القائد العظيم لثورة الفاتح العظيم. صاحب الجلالة القائد المبجل نحن نلتزم معكم لتحقيق أحلام إفريقيا فتفضلوا واقبلوا ياأخي القائد أنكم ملك ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وعمد إفريقيا صاحب الجلالة ملك الملوك:نحن نعتز بأن يكون مقر الملتقى في سرت المدينة التاريخية التي شهدت ميلاد الاتحاد الإفريقي في ٩/ ٩/ ١٩٩٩ ونعاهدكم نحن ملوك وسلاطين وشيوخ إفريقيا بأننا سنكون دائما مستعدين لتحقيق الوحدة الإفريقية صاحب الجلالة القائد العظيم المبجل ملك ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وعمد إفريقيا :نحن نقدم لكم الولاء وسنظل معكم دائما لتقوموا برفع شعلة إفريقيا إلى الأعلى، عاشت الولايات المتحدة الإفريقية.. عاش صاحب الجلالة ملك الملوك وسنظل دائما ورائكم ومعكم. وليمنحكم الله سبحانه وتعالى حكمة سليمان لتقودوا خارطة الولايات المتحدة الإفريقية.والسلام).

جرت بعد ذلك مراسم التتويج حيث قام رئيس مجلس ملوك ساحل العاج الملك شيفينه جان جرفيه «ورئيس مجلس ملوك غانا الملك» أودين وجابونغ أبابيو« بتتويج الأخ القائد بتاج ملك ملوك إفريقيا وتسليمه الصولجان.وقدم ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ وغمد إفريقيا تهانيهم للأخ القائد وإعتزازهم بقبول مبايعتهم وتتويجهم له ملك ملوك إفريقيا، وقد حضر حفل التتويج أمين وأعضاء أمانة مؤتمر الشعب العام. وإبتهاجا بهذا الحدث غير المسبوق في تاريخ إفريقيا أقيم مهرجان الفروسية شارك فيه عدد كبير من الفرسان الشعبيين مقدمين عروض شعبية على صهوة جيادهم العربية الأصيلة.

***

ثانيًا :القذافي يتعهد بحل مشاكل إفريقيا أثناء رئاسته الاتحاد الأفريقي

تعهد الزعيم الليبي معمر القذافي بالعمل على حل مشاكل القارة السمراء أثناء رئاسته الاتحاد الأفريقي. ووصف القذافي مشاكل القارة الأفريقية بالمزعجة ومن بينها قضية دارفورومشكلة الحدود بين اريتريا وإثيوبيا وهجرة الشباب الأفريقي إلى أوروبا. وأعلن القذافي- في حديث أمام فعاليات شعبية في بلاده احتفلت بتوليه رئاسة الاتحاد الأفريقي- أنه قبل رئاسة هذا الاتحاد ليساهم في حل مشاكل القارة الأفريقية. وأضاف أن قبوله جاء نتيجة لأسباب موضوعية من بينها انتخاب رئيس أميركي جديد من أصول أفريقية وهو باراك أوباما، معتبرا أن انتخابه شكل إمكانية للتفاهم معه وللتعاون بين أميركا وإفريقيا للمساهمة في تحسين أوضاع العالم وحل أزماته المستعصية. وأشار القذافي إلى أن انتخاب أوباما سيتيح الفرصة لتسوية المشاكل المطروحة على الساحة الدولية بصورة جماعية من بينها الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم والتي قال عنها إنها أزمة أميركية بالأساس، وقال إنه يريد إرجاع قضية دارفور إلى حجمها الحقيقي والمساعدة في حلها وأنه سيبذل جهده لإنهاء مشكلة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وأضاف «من خلال موقعي هذا، أنبه العالم إلى أسباب ما يحدث في الصومال من قرصنة أزعجت العالم».

واعتبر أن هذه القرصنة جاءت دفاعا شرعيا وقانونيا من الصوماليين عن غذائهم الذي تنهبه الدول الأخرى بسفنها العملاقة في مياههم الإقليمية مستغلة عدم وجود دولة قوية في البلاد». وأوضح أن المياه الإقليمية للدول الأفريقية تتعرض لنهب مستمر من قبل الدول الأجنبية وشدد على أن من حق الدول الأفريقية المطلة على هذه السواحل أن يكون عمق مياهها الاقتصادية مائتا ميل وهوما يجب أن تتمتع به الصومال ليتمكن مواطنوها من كسب عيشهم. وتطرق القذافي إلى قضايا الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ومشكلة البحيرات الكبرى الناتجة أيضا عن الصراعات القبلية والتي خلفت توترًا شديدًا بين الكونغو وأوغندا ورواندا وبوروندي، ودعا القذافي أوروبا إلى التعاون لإيجاد مشاريع جادة

في القارة الأفريقية لمواجهة هجرة الشباب الأفريقي إليها وإلى إيجـاد حـل لبـؤس الجاليات الأفريقية في القارة وقال إن هذه الجاليات «حقهـا مهضـوم ومهمشـة في الدول الأوروبية التي استعمرت أراضي تلك الجاليات الأفريقية ونهبت ثرواتهـا». وأكد أنه سيعمل كذلك على التقريب بين إفريقيا وأميركا اللاتينية التي اعتبرها دولا تضم مواطنين من أصول أفريقيـة مثـل هـاييتي وجامايكـا وغرينـادا والـدومينيك وغيرها من الدول الصغيرة التي يمثل السود فيها غالبية السكان. وأعلن أنه سيقدم اقتراحا إلى دول من أميركا اللاتينيـة التـي معظـم سـكانها مـن الأفارقـة مـن أجـل الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي لتكون امتدادا لإفريقيا وتصـبح حلقـة وصـل بـين إفريقيا وأميركا اللاتينية.

ثالثا: القذافي يتعهد بمواصلة العمل لتحقيق الوحدة الأفريقية:

جدد الزعيم الليبي معمر القذافي بعد انتخابه رئيسا للاتحاد الأفريقي عزمه على مواصلة العمل لتحقيق رؤيته بإقامة الولايات المتحدة الأفريقية، عـلى الـرغم مـن وجود معارضة من بعض الدول، وجاءت تأكيدات الزعيم القذافي في خطاب ألقـاه بعد تسلمه رئاسة الاتحاد الأفريقي من نظيـره التنـزاني جاكايـا كيكـويتي المنتهيـة ولايته. وأوضح الزعيم الليبي أن مشروعه لإقامة حكومة الوحدة الأفريقيـة سـتتم الموافقة ما لم تكن هناك أغلبية معارضة، علما بأن جميع قرارات الاتحاد الأفريقـي عادة ما يتم إقرارها بتوافـق الآراء وأشـار القـذافي إلى أنـه إذا لم يكـن هنـاك رفـض للمشروع بنصاب مكتمل فهذا يعني أن الفكـرة مقبولـة، منوهـا بوجـود قاعـدة في الإسلام تقول إن السكوت علامة الموافقة. وعلى الـرغم مـن قولـه بـأن الزعمـاء الأفارقة اقتربوا من التوصل لاتفاق ما بهذا الشأن، أقر الزعيم الليبـي بأنـه لا يـزال هناك الكثير من العمل يجب الاضطلاع به لتحقيق هذا الهدف، في إشارة واضـحة على وجود بعض الدول المعارضة للمقترح الليبي. ويضغط القذافي – منـذ أعـوام مدعوما من بعض أعضاء الاتحاد الأفريقي مثل الرئيس السنغالي عبد الله واد – من أجل إقامة حكومة وحدة قادرة على مواجهـة تحـديات العولمـة ومكافحـة الفقـر

وحل النزاعات الداخلية في القارة السمراء دون تـدخل الغـرب.بيـد أن الفكـرة لا تلقي تجاوب العديد من الدول الأعضاء وعلى رأسهم جنوب إفريقيا- على اعتبـار أن المشروع مجرد فكرة غير عملية وتتعـارض مـع سـيادة الـدول الأعضـاء عـلى الرغم من أن جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي - البالغ عددهم ٥٣ دولة موافقون على الفكرة من حيث المبدأ.

وفي هذا السياق قال مسؤول أفريقي في تصريح « يتعين عـلى الـدول الأفريقيـة التعامل بشكل وثيق فيما بينها، لكن الولايات المتحدة الأفريقية ليست شيئا يمكن أن يحدث بـين ليلـة وضـحاها في ظـل وجـود بعـض التحفظـات»، مشـيرا إلى أن انتخاب الرئيس القذافي لم يغير مـن الموقـف شـيئا. وخلافـا للتصـريحات الليبيـة الرسمية، أعلن الرئيس التنزاني كيكويتى - بصفته رئيسا سابقا للاتحاد الأفريقي - أن القمة قررت تأجيل البت بالإجراءات العملية المتصلة بمسألة الوحدة الأفريقية مع تغيير مسمى مفوضية الاتحـاد الأفريقـي إلى سـلطة» معتبـرا أن هـذه الخطـوة ستساعد في التمهيد لتنفيذ فكرة الحكومة الاتحادية الأفريقية.

رابعا : القذافي يمارس مهامه كرئيس للاتحاد الإفريقي

شهدت القمة الأفريقية الثانية عشر بأديس أبابا ولادة جديـدة لقيـادة المسـيرة الأفريقية التاريخية نحو الولايات المتحدة الإفريقيـة وذلـك بإختيـار الأخ القائـد رئيسا للاتحاد الإفريقي وتحويل المفوضية الإفريقية إلى سلطة للاتحاد، وحضـور ملوك وسلاطين وشيوخ وعمد إفريقيا وتحـدثهم فيهـا بفعـل الأخ القائـد وذلـك لأول مرة في تاريخ القمم الإفريقية منذ انشاء منظمة الوحدة الإفريقية السابقة عـام ١٩٦٣. وقـد أكـد الأخ القائـد في كلمتـه التـي ألقاهـا بعـد تكليـف رؤسـاء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي له بمهمة رئاسة الاتحاد في مستهل أعمال الدورة أنه ما كان يود أن يتولى رئاسة الاتحاد لأنه قائد ثورة ورافض للرئاسـة حتـى في ليبيـا، ولأنه يؤمن بأن موقعه هو وسط الجماهير وفاعلياتها التي تدفع بعجلـة إفريقيـا إلى

الأمام بغض النظر عن من يمسك بمقود هذه العجلة . وأوضح في هذا الصدد بأنـه سبق أن رفض هذه الرئاسية عندما انطلق الاتحاد رسميا في عام ٢٠٠٢ رغم تقـاطر الرؤساء الأفارقة عليه عارضين عليه ضرورة أن يكون أول رئـيس للاتحـاد الـذي انطلق باقتراح منه ومن سرت في ليبيـا في اليـوم التـاريخي ٩-٩-٩٩. ولفـت الأخ القائد مجددا إلى أن الجماهير الإفريقية بشبابها ونسائها ومفكريها ومثقفيها تـدرك أن الوحدة الإفريقية هي القوة والسيادة ولذلك فهي ضـد أي أحـد يعرقـل وحـدة إفريقيا ولا تأسف عليه إذا سقط، بل أنها تفرح بذلك، وأن هـذه الجمـاهير تصـفق للذين يسيرون في درب الوحدة وتحملهم على أكتافها لأنها تعتبرهم أبطالا للوحدة الإفريقية .

ودعا الأخ القائد إلى أن تكون المرحلة القادمة للعمـل والإجـراءات السـريعة لمواكبة التحول السريع للعالم وليست مرحلـة كـلام. وأعلـن الأخ القائـد رئـيس الاتحاد الإفريقي في الجلسة الختامية للقمة الإفريقيـة، إن إفريقيـا دخلـت مرحلـة متقدمة على درب وحدتها بالاتفاق بعد جهد وعطاء وإخلاص لها ولوحدتها، عـلى تحويل المفوضية الإفريقية إلى سلطة للاتحاد، وجدد الأخ القائـد التأكيـد عـلى أن التحول في إفريقيا يتم بصورة جماعيـة ولـيس مثـل التحـول غيـر الجمـاعي الـذي يحصل في بقية القارات .. معربا عن اعتزازه بهذه الوحدة التي تزيـد الأفارقـة قـوة وصلابة، وبالوعي الإفريقي الذي أصبح عالي المستوى يفكـر في التقنيـة، والبيئـة، والتغير المناخي، والتربة والتصحر .وأكد الأخ القائد في كلمته أننـا نعـيش في عـالم لايرحم الضعفاء، حيث رأينا كيف يتم قتل أطفال غزة بدون رحمـة وبـدون شـفقة بقلوب أقسـى مـن الحجـارة، ومـا يجـري للشـعب العراقـي والشـعب الأفغـاني والشعب الفلسطيني ودعا إلى وجوب عدم خداع أنفسنا بأن قوة القانون أو الضمير العالمي أو الشرعية الدولية تشكل ملاذا آمنًا.. موضحا أن هذه كلها لاتحترم أمـام الأقوياء لأن القوة أصبحت تفرض قانون القوة على قوة القانون .ونبـه الأخ القائـد في كلمته إلى أن العنصرية لم تنته، وهي سبب القتال بين الإسرائيليين والفلسـطينيين

مثلما كانت سببا للقتال المستمر لثلاثمائة سنة في جنوب إفريقيا .وأكد أن كفاح الجنس الأسود المستهدف أساسا بالعنصرية بسبب اللون هو الذي سيقضي على هذه العنصرية .. مستشهدة بالكتاب الأخضر الذي يقول بعد التحليلات الحقيقية لكل المعطيات، أن السود سيسودون العالم .

وأوضح الأخ القائد بأن – أوباما « ابن كينيا وابن إفريقيا، استطاع وهو الرجل الأسود أن يفرض نفسه على أمريكا ويصبح رئيسا لها بالتحدي الصارخ من خلال مشاركة كل الذين لم يشاركوا في إنتخاب الرؤساء السابقين البيض .وجدد الأخ القائد التعبير عن مخاوفه من اليانكيين والعنصريين على « أوباما » مثلما حصل لـ«مارتن لوثر كينغ » ولـ « إبراهام لنكولن » محرر العبيد .. داعيا إلى وجوب حمايته .كما دعا الأخ القائد « أوباما » نفسه إلى أن لا يشعر بعقدة النقص لأنه أسود .. مؤكدا أن السود عندهم حق في أمريكا مثل حق البيض لأن أمريكا ليست للبيض وحدهم، فهي في الأصل أرض سكانها الأصليين الهنود الحمر، وقد جاءها البيض من أوروبا مثلما جاء السود من إفريقيا، ورغم إختلاف ظروف مجيء كل واحد منهم فأن كليهما جاء من الخارج. كما جدد الأخ القائد دعوته للرئيس « أوباما» بأن تكون عنده الشجاعة لأن يحقق فعلا تغيير أمريكا الذي أعطاه الأمريكان أصواتهم من أجله .. لافتا إلى أن مهما كان موقفنا من أمريكا الإمبريالية، فإنها لو تغيرت سيتغير العالم لأنها عامل قوي جدا مؤثر في العالم على كل الأصعدة مثلما حدث في الأزمة المالية التي ضربت العالم كله رغم أنها أزمة أمريكية في الأساس . ولاحظ الأخ القائد أن هذه الأزمة، كبدت الرأسمالية العربية التي تستمر رأسمالها في أمريكا، خسائر فادحة بلغت (٢.٥) تريليون دولار .وأكد الأخ القائد أن ليبيا هي الدولة النفطية الوحيدة التي لم تخسر أي دولار من هذه الأزمة .. موضحا أن ليبيا رغم المليارات التي تستثمرها في الخارج، إلا أنها لم تستثمرها في أمريكا لأسباب سياسية . وأضاف الأخ القائد أن ليبيا تكسب من

استثماراتها المضمونة في إفريقيا التي تبلغ مليارات من الأموال تقوم بإستثمارها محفظة ليبيا إفريقيا للإستثمار لبناء القارة .ووجه الأخ القائد النداء للشباب الإفريقي وللنساء الإفريقيات بأن يضغطوا باستمرار من أجل وحدة إفريقيا .. موضحا بان القوة التقليدية الشعبية الإفريقية التي على رأسها الملوك والسلاطين التقليديون وزعماء القبائل، أصبحوا يتحركون لدفع العربة الإفريقية إلى الأمام على طريق الوحدة حتى لا تقف في منتصف الطريق أو تتراجع، وشدد الأخ القائد في كلمته على أن القادة والرؤساء في مؤتمر الاتحاد الإفريقي بحاجة إلى جهد الشعوب وقوتها التقليدية والنسائية والشبابية في دفع العرية إلى الأمام باستمرار، حتى تصل إلى محطتها النهائية وهي قيام الولايات المتحدة الإفريقية التي ستكون بإذن الله بقوة الولايات المتحدة الأمريكية .وأكد الأخ القائد رئيس الاتحاد في المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقده مع رئيس المفوضية الإفريقية «جان بينغ» عقب الجلسة الختامية للقمة، أن الأسلوب المتبع في الحكم بإفريقيا الآن بتحول القبائل إلى أحزاب أثبت عدم نجاعة تجربة التعددية الحزبية والانتخابات المستوردة وهي سبب الصراعات الدامية في إفريقيا وأوضح الأخ القائد مجددًا أن البيئة الإفريقية بيئة اجتماعية وليست بيئة سياسية، وأن المجتمع القبلي والاجتماعي في إفريقياهو مجتمع متماسك ولم يتفكك .وأضاف ردا على سؤال حول موقف الاتحاد الإفريقي من الانقلابات في القارة، أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ينص على عدم الاعتراف بتغيير أي نظام شرعي بالقوة .

وأوضح أنه بالنسبة له شخصيًا فإن حل عملية تغيير الأنظمة السياسية بالقوة عن طريق الانقلابات والتمردات لايتحقق إلا بقيام سلطة الشعب التي تتجه إفريقيا والعالم كله نحوها.

وأكد الأخ القائد في هذا المؤتمر الصحفي ردا على سؤال حول الجهود التي يبذلها كرئيس الاتحاد لحل أزمة دارفور، أن من واجبه في هذا الموقع أن يتدخل

في هذا المشكل، وأن كل العالم سيؤيده في هذا التدخل كما أكد أن من واجبه تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد على أي دولة تخرق هذا القانون ولا تحترمه. وردا على سؤال حول الإجراءات الخاصة بتحويل المفوضية إلى سلطة الاتحاد، أعلن الأخ القائد رئيس الاتحاد الإفريقي أن المجلس التنفيذي للاتحاد سيجتمع في غضون ثلاثة أشهر لترتيب هذه الاجراءات التي ستدرسها الدورة النصف سنوية القادمة لمؤتمر الاتحاد، ثم تتخذ الإجراءات لتكتمل في الدورة السنوية القادمة للمؤتمر. وأوضح الأخ القائد رئيس الاتحاد في رده على سؤال حول صلاحيات سلطة الاتحاد الإفريقي، بأن هذه السلطة الاتحادية هي بمثابة حكومة للاتحاد ستضم منسقين لتنسيق سياسات الدول الإفريقية الدفاعية والخارجية كما ستضم أمناء المواصلات والتجارة الخارجية والصحة والبيئة .. مشيرا إلى قابلية زيادة أي عدد يتم الاتفاق عليه وذلك حسب ما تقرر في هذا الشأن.

وأكد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي أن إفريقيا ستحقق الكثير من المكاسب برئاسة الأخ القائد للاتحاد لأنه يجسد طموحات الأفارقة الكبيرة وتطلعاتهم بفعل التزامه وتصميمه على الانتصار للقضية الإفريقية، وشددوا في كلمتهم بالجلسة الختامية للقمة التي ألقاها بإسمهم الرئيس روبيا باندا« رئيس جمهورية زامبيا، على تحريض الأخ القائد المستمر بأن القارة لن تتغلب على التحديات إلا بوحدتها وتحدثها بصوت واحد. كما شددوا على يقين الأخ القائد في قدرة إفريقيا على الانتصار على أعدائها في مسيرتها من أجل تجسيد وحدتها وذلك بتصميمها على مواصلة تحولها جماعيا . وقال ملوك وسلاطين وشيوخ وعمد إفريقيا من جهتهم في كلمتهم بالدورة (أن القبول بحضور الزعماء التقليديين في القمة وبدورهم في إفريقيا، هو إقرار بأن تقاليدنا الإفريقية هي التي تمكننا من النهوض). وأكدوا أن قيام الولايات المتحدة الإفريقية أصبح ضرورة ملحة أمام إستحقاقات عصر التجمعات الكبرى، ولم يعد مجرد حلم، لأنها هي التي تجعل إفريقيا قوة عالمية عظمى متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوروبي والصين والهند. وأعلنوا عـن البـدء في تأسـيس لجـان وطنيـة بدول الاتحاد لتنظيم مؤتمر عموم إفريقيا للشعوب من أجـل الولايـات المتحـدة الإفريقية.. داعـين الرؤسـاء الأفارقـة إلى الـتخلص مـن المـوروث الاسـتعماري المخجل الذي يشـكل عائقـا أمـام وحـدة وتنميـة القـارة. وأكـدوا في مـؤتمرهم الصحفي الذي عقدوه في أديس أبابا أن حضور الزعامـات التقليديـة لأول مـرة في قمة إفريقيـة تحقـق بفعـل ألاخ القائـد رئـيس الاتحـاد الإفريقـي العظـيم معمـر القذافي». وقال الملك « شيفينه جان جرفيه رئيس مجلس ملوك ساحل العاج أمين عام ملتقى ملوك وسلاطين وشيوخ وعمد إفريقيا، (إن هـذه هـي المـرة الأولى في تاريخ القارة الذي يحضر فيها الزعمـاء التقليـديون الأفارقـة في قاعـة اجتماعـات مغلقة تضم رؤساء الدول وذلك بفعل ابن إفريقيا البار القائد معمر القذافي»).

وأضاف قائلا (إن حضور هذه الزعامات مؤتمر القمـة في أديـس أبابـا أدى إلى تغيير كبير في حياة هذه القارة حيث لم يكن مـن حقنـا الحـديث في السـابق، ولكـن منحنا الله ابنًا إفريقيًا بارًا اختارته القمة رئيسًا، مكن مـن الاعتـراف بحـق الزعمـاء التقليديين)، وقال مؤكدا (إن روح التقاليد الإفريقية العريقة تولد اليوم من جديـد من خلال رجل عظيم يجمعنا هو ملك ملوك إفريقيا القائد معمر القذافي »). وأكـد اتحاد العاملين بالاتحاد الأفريقي بدوره أن الاتحاد الإفريقي سيحقق برئاسة الأخ القائد الوثبة المنشودة لتعزيز وحدة الشـعوب الإفريقيـة التـي ناضـل مـن أجلهـا الأبطال المؤسسون .وقال الاتحاد في التهنئة التـي بعـث بهـا إلى الأخ القائـد فـور الإعلان عن اختياره لرئاسة الاتحاد:

سيدي القائد : إن الاتحاد الأفريقي سيحقق بفعـل قيـادتكم الحكيمـة خـلال رئاستكم له الوثبة المنشودة في سبيل تعزيز وحدة الشعوب الإفريقيـة التـي سـعى إليها الأبطال المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية . ويود اتحاد العاملين بالاتحاد الإفريقي، أن يؤكد لكم بهذه المناسبة عزم كافة العاملين في الاتحاد عـلى مواصـلة تأدية مهماتهم بأكبر قدر ممكن من الروح المهنية والتفاني في العمل) . وأكد رئيس

مفوضية الاتحاد الإفريقي «جان بينغ » أن تولي الأخ القائد رئاسة الاتحاد خلق في كل العاملين بالمفوضية عزما وشجاعة للعمل يستمدونها من التزامه الشخصي وإرادته الصلبة المصممة على انتصار إفريقيا في معركة الوحدة . وقال «بينغ في كلمته بمستهل اللقاء الذي عقده الأخ القائد رئيس الاتحاد بالعاملين في المفوضية خلال زيارته لمقرها في أديس أبابا يوم الخميس الخامس من شهر النوار فبراير الجاري:

إن هذا الاختيار يكرس التزامكم الشخصي وإرادتكم التي لا تعرف الكلل من أجل هذه القضية وهي أن تتحدث إفريقيا بصوت واحد، ويكون لها ثقل حقيقي في العالم يمثل بالنسبة لنا دليلاعلى النجاح في تحقيق الأهداف التي أوكلت إلينا. إنني متيقن بأنكم من خلال خبرتكم الطويلة والقديرة وقيادتكم، فإن ولايتكم ستتوج بالنجاح الكامل من خلال الدعم والتعاون الكامل من طرفكم على وجوب التغلب على الأسباب التي تعاني منها قارتنا وتحقيق التنمية التي تستلزم عملا مستمرا وتفانيا، ولكن بتناسق حقا كما ذكرت بذلك خلال كلمتكم حول الإستراتيجية التي اعتمدها المؤتمر، ونحن نستقبلكم في مجلس المفوضية نجدد بشكل خاص سيدي رئيس الاتحاد الإفريقي، التزام كافة العاملين وهم أكثر شجاعة وأكثر عزما على العمل بعد الملاحظات التي قدمتموها في إطار الشفافية الكاملة وفي إطار استغلال جيد للموارد المالية والثروات).

وقد شدد الأخ القائد رئيس الاتحاد في هذا اللقاء برئيس وأعضاء مفوضية الاتحاد والعاملين فيها، على ضرورة بناء إفريقيا من الداخل بناء قويًا ليكسب الأفارقة معركة الحياة مع الآخرين في هذا العصر . وأعلن الأخ القائد في هذا اللقاء الذي حدد فيه القضايا الملحة والملفات المفتوحة أمام رئاسة الاتحاد في هذه المرحلة الحاسمة، أن هذا العام سيتوج بإذن الله بتحويل المفوضية إلى سلطة اتحادية وتصبح عندها الصلاحيات القوية التي تمكنها من أداء واجباتها.

وتطرق الأخ القائد إلى أن تحريض أعضاء الاتحاد الإفريقي على المطالبة

بالتعويض المادي والمعنوي من الدول التي استعمرت القارة وذلك اهتداء بالانتصار الذي حققه الشعب الليبي وثواره باعتذار إيطاليا وتعويضها له عن حقبة الاستعمار الإيطالي، سيكون من بين الملفات التي أمام رئاسة الاتحاد في هذه الدورة، كما تطرق إلى أن من بين هذه الملفات أيضا التنبيه ودق جرس اليقظة حول استمرار استنزاف ثروات القارة المتبقية من مرحلة النهب الاستعماري المباشر لهذه الثروات. وأعلن الأخ القائد رئيس الاتحاد أنه سيبدأ في الدفاع عن حق إفريقيا في مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي والكفاح من أجل هذا الحق ابتداء من المجلس الذي ليبيا عضو فيه الآن.

وأضاف بأنه سيتحدث بإذن الله من مجلس الأمن الدولي، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن إفريقيا لها الحق في أن يكون لها مقعد دائم في المجلس تتمتع فيه بكل الصلاحيات بما فيها حق النقض الفيتو » وأوضح الأخ القائد أن المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي هو استحقاق لإفريقيا سواء بإصلاح الأمم المتحدة أو بدون إصلاحها، مثلها مثل الصين التي نالت هذا المقعد دون أن يكون إصلاح الأمم المتحدة مطروحة وأكد أن هذا الموضوع هو أحد الملفات التي أمام رئاسة الاتحاد في هذه المرحلة، ولفت الأخ القائد إلى أن المياه الاقتصادية لإفريقيا لا زالت مستعمرة وتستغلها الدول الأجنبية. وأوضح بأن الانتهاك الذي تتعرض له المياه الاقتصادية الإفريقية وثرواتها سببه عدم وجود دفاع مشترك للقارة وعدم امتلاكها لأساطيل ودفاعات ساحلية تحميها، وتطرق الأخ القائد في هذا الصدد إلى ما يوصف بظاهرة القرصنة في القرن الإفريقي، وأعلن أنه سوف يثير هذه المسألة على المستوى الدولي ليبين للعالم هل هذه قرصنة فعلا والسبب الذي أوجد هذه الظاهرة. كما سيبين أن الأفارقة ليسوا إرهابين أو قطاع طرق أو مستهترين بقواعد القانون الدولي. وأوضح أن الذين يوجهون هذه الاتهامات للأفارقة، هم الذين يستهترون بقواعد القانون الدولي ولا يحترمون الشعوب ولا مياهها ولا استقلالها وثرواتها .. داعيا إياهم إلى ترك (٢٠٠) مائتي ميل للصومال

كمنطقة إقتصادية حيث عندئذ تنتهـي عمليـات الاسـتيلاء عـلى السـفن في القـرن الإفريقي. وأوضح الأخ القائد بأن هذه المرحلة الحاسمة في تـاريخ إفريقياوالعـالم هي التي جعلته هذه المرة يقبل تكليفه برئاسة الاتحاد التي كان يرفضها منـذ عـام ٢٠٠٢.

واستعرض الأحداث والقضايا التي تشكل طبيعة هذه المرحلة الحاسمة عـلى الصعيدين الدولي والإفريقي، حيث هناك عملية إصلاح مطروحة للأمم المتحدة، وأن أمريكا قائمة على تغيير وقد انتخبت أسود ليكـون رئيسـا، وهنـاك أزمـة ماليـة زلزلت العالم، كما أن هناك عمليات دولية جرت خـارج الأمـم المتحـدة وخلافـا لميثاقها أثرت في مجرى الأحداث في العالم جعلت قواعد جديدة للقـانون الـدولي تؤسس على قانون القوة وليست على قوة القانون، مثـل غـزو العـراق وأفغانسـتان وبنما وغرينادا والصومال، وما يجري في فلسطين . وأوضح أن كل هذه الأحداث جرت خارج الشرعية الدولية، وتحتـاج إلى تصـحيح، وإلى إرجـاع القطـار الـذي انفلت خارج القضبان إلى القضبان من جديد . وأضاف بأن هذه المرحلة الحاسمة فيها أيضا مفاوضات مع منظمة التجـارة العالميـة لا تـرحم أي دولـة صـغيرة مـن دولنا إلا إذا كانت إفريقيا تتفاوض بصـوت واحـد. كمـا أن هنـاك نهـب لإفريقيـا واستعمار لم ينته، ونريد أن ننبه العالم أننـا لم نسـتقل بعـد حتـى يرفعـوا يـدهم عـن الأجواء واليابس والماء، وأن نأخذ حقنا في الأمم المتحدة ومقعد دائم في مجلـس الأمن للاتحاد الإفريقي وأكـد أن تحقـق ذلـك سـيجعل إفريقيـا تشـعر بالرضـى وبالارتياح، وعندئذ سـتمد يـد الصـداقة والتعـاون للقـارات الأخـرى .. للقـوى الكبيرة الأخرى، وأن تتعامل معها معاملة الند للند ويصـبح الاسـتقرار متـوفرا في العالم، وقد أكد محللون وسياسيون أفارقة أن اختيـار الأخ القائـد رئيسـا للاتحـاد الإفريقي، شـكل حـدث عالميًـا تجـاوز حـدود القـارة الإفريقيـة. وأوضـحوا في تصريحات صحفية بأديس أبابا، أن تحول رئاسة الاتحـاد إلى حـدث عـالمي بهـذا الحجم غير المسبوق صنعته شخصية القائد « معمر القذافي » ونضـاله المتواصـل

من أجل الانتصار لإرادة الشعوب الإفريقية في الوحدة . وقـال هـؤلاء المحللـون والسياسيون الأفارقة: إن رئاسة الاتحاد الإفريقي منذ انطلاق الاتحاد الذي دخـل عقده العاشر، لم يسبق أن تحولت إلى حـدث عـالمي بهـذا الحجـم، الـذي بـرز في الزيارة التي قام بها أمين عام الأمم المتحدة إلى الأخ القائـد بمقـر إقامتـه في أديـس أبابا. وأضافوا بأن هذا الاهتمام برز أيضا في تصريحات وزارتي خارجيـة كـل مـن أمريكا وفرنسا واتصال رئيس الوزراء الإيطالي « سيلفيو برلسكوني » بـالأخ القائـد في أديس أبابا، وتصدر رئاسة الأخ القائد للاتحاد الاهتمامات في المـؤتمر الـدولي حول إصـلاح الأمـم المتحـدة المنعقـد في رومـا عـلاوة عـلى الاهتمـام الفـوري والواسع لوسائل إعلام العالم شرقا وغربا وشـمالا وجنوبايرافقـه وفـد بتـولي الأخ القائد رئاسة الاتحاد. وكان أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون يضـم مسـاعديه للشؤون السياسية وللسلم قد قام بزيارة الأخ القائد رئـيس الاتحـاد لتهنئتـه باسـم الأمم المتحدة بتوليه رئاسة الاتحاد . وقال « بان كى مون » إنه مسرور جدا برئاسة الأخ القائدللاتحاد لقيادته الحكيمة والقوية والفعالـة في إفريقيـا، وإنـه يتطلـع إلى تعاونه مع الأمم المتحدة في كل قضايا العالم خاصة قضايا الأمن والسلم وإصـلاح الأمم المتحدة . وقد ناشد الأمين العام الأخ القائد مساعدته ومواصلة جهوده بما له من تأثير أدبي ومعنوي وبعلاقاتـه الممتـازة بالسـودان وتشـاد لتخفيـف التـوتر وإيجاد حل سلمي لمشكلة دارفور، وأن تلعب إفريقيا بقيادتـه الـدور الرئيسـي في تحقيق ذلك . كما ناشد الأخ القائد دعم مهام بعثات الأمم المتحدة للسـلام التـي ستحل محل القوات الأوروبية في تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وأبـدى أمـين عـام الأمـم المتحـدة رغبـة الهيئـة الدوليـة في أن يتـدخل الأخ القائـد بمسـاعيه لمساعدتها في إيجاد حل عاجل للتوتر في العلاقات بين أثيوبيا وأريتريا وبين أريتريا وجيبوتي، وعرض أمين عام الأمم المتحدة على الأخ القائد ملخصة حـول زيارتـه إلى قطاع غزة .. مبديا تأثره للدمار الذي شهده في القطـاع .. داعيـاً الأخ القائـد إلى مساعدة الأمم المتحدة في تخفيـف حـدة التـوتر وإيجـاد حلـول للمشـاكل التـي

تحصل في هذه المنطقة . كما تم الحـديث مطـولا عـن إصـلاح الأمـم المتحـدة، حيث جدد الأخ القائد التأكيد على رؤيته بأن الإصلاح الجوهري يتمثـل في إعطـاء صلاحيات مجلس الأمن للجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها برلمان العـالم. وجدد الأخ القائد تأكيد أحقية إفريقيا في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بكل الصلاحيات وكل المزايا قبل أي إصلاح، أسوة بالصين التي تحصلت على عضوية المجلس بكل الصلاحيات عندما لم يكن موضوع الإصلاح مطروحًـا وأعلنـت أمريكـا رغبتهـا في أن يسـتمر الاتحـاد الإفريقـي برئاسـة الأخ القائـد في علاقات التعاون بين الجانبين .وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجيـة الأمريكيـة «روبرت وود » في تصريح، أن أمريكا تعتبر الاتحـاد الإفريقـي مؤسسـة ضـرورية للعلاقة مع القارة وقال المتحدث: (إن الاتحاد الإفريقي شريك مهم بالنسبة إلينـا وسيبقى، وهو مؤسسـة ضـرورية لعلاقاتنـا مـع القـارة) وأضـاف أننـا سنواصـل علاقات التعاون التي تقيمها مع الاتحاد الأفريقي، لأن لدينا كثيـرا مـن المصـالح المشتركة من أجل السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والمسـاعدة الإنسـانية، وهو نفس الترحيب الذي عبرت عنه فرنسا على لسان الناطق الرسمي باسـم وزارة الخارجية الفرنسية « إيريك شوفالييه.

وقد أعلن الناطق الرسمي الفرنسي رغبة فرنسا في أن يواصل الاتحاد الإفريقي برئاسة القائد « معمر القذافي علاقات التعاون بين الجانبين، وفي هذا الصدد أشـاد «بان كي مون بحكمة الأخ القائد ورؤاه الاسـتراتيجية التـي جعلـت للجماهيريـة العظمى مكانة بارزة في قلب العالم .. مشيرا في هذا الصدد إلى عضويتها في مجلـس الأمن وترؤسها الآن للاتحاد الإفريقي وقرب توليها لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة وعبر أمين عام الأمم المتحدة في ختام المقابلة عـن سـعادته بالتقـاء الأخ القائد به مجددا .. راجيًـا أن يدعمـه بمسـاعيه مـن أجـل تحقيـق الأمـن والسـلم العالمين .

وهنأت إيطاليا الأخ القائد باختياره رئيسا للاتحاد، وذلك في الاتصال الهـاتفي

الذي أجراه رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني» مع الأخ القائد بمقر إقامته في أديس أبابا، وكان هذا الاتصال مناسبة أبلغ فيها رئيس الوزراء الإيطالي الأخ القائد بمصادقة البرلمان الإيطالي بمجلسيه بأغلبية ساحقة على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين الجمهورية الإيطالية والجماهيرية العظمى، وتصدرت رئاسة الأخ القائد للاتحاد الإفريقي، الاجتماع الدولي الخاص بمناقشة موضوع إصلاح مجلس الأمن الدولي الذي انعقد بمقر وزارة الخارجية الإيطالية في روما، بمشاركة (٨٨) دولة من مختلف أنحاء العالم . وقد استهل وزير الخارجية الإيطالي « فرانكو فراتيني » الاجتماع بتقديم التهاني للأخ القائد وللجماهيرية العظمى باختياره رئيسا للاتحاد الإفريقي وأكد الوزير الإيطالي أن هذا الاختيار هو حدث عالمى وليس فقط حدث إفريقي، وقال (إن إختيار القائد « معمر القذافي» لرئاسة الاتحاد الإفريقي مهم جدا وسيقدم الكثير للقارة الإفريقية والعالم).

خامسا : القذافي يتابع بنفسه تنفيذ قرارات قمة سرت الثالثة عشرة:

شارك قائد الثورة رئيس الاتحاد الإفريقي معمر القذافي، في قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى في العالم التي عقدت بمدينة لاكويلا الإيطالية. وقد شارك الأخ القائد في هذه القمة بدعوة من رئيس الوزراء الإيطالي « سيلفيو برلسكوني » الرئيس الحالي لمجموعة الثماني، تتحدث إفريقيا للعالم بصوت واحد بعد القرار التاريخي الذي اتخذته قمة سرت ٢٠٠٩، بقيام سلطة الاتحاد، حيث أثبت الأفارقة جدارتهم في الوحدة والتنمية والتطور والتقدم، وبرهنوا للعالم بأنه أصبح لديهم ثقة في أنفسهم من أجل نهوض إفريقيا والمساهمة في الاستقرار والسلم العالميين. وحظيت مشاركة الأخ القائد في هذه القمة باهتمام إعلامي كبير باعتبارهاجد بارزة كما أكدت وسائل الإعلام الإيطالية التي تابعت أخبارها وتقاريرها.. مبرزة هذه المشاركة. ونقلت قناة «سكاي نيوز الاخبارية الإيطالية وصول الأخ القائد يوم الأربعاء ٨ ناصر يوليو ٢٠٠٩ إلى مطار العاصمة الإيطالية على الهواء مباشرة.

وأكدت القناة الإيطالية أثناء وصفها لوصول الأخ القائد إلى المطار على دوره

المهم في إمكانية التوصل إلى اتفاق حول نوعية وكيفية تقديم المساعدات الواجبة للقارة لكونه يجسد حضور إفريقيا الواحدة في هذه القمة. والتحمت حشود شعبية إيطالية ومن جنسيات أخرى من مختلف بلدان العالم خاصة من بقية البلدان الأوروبية وأمريكا، بالأخ القائد في جولته التي قام بها مساء الأربعاء ٨ ناصر/ يوليو ٢٠٠٩ في عدد من ميادين وشوارع وأزقة العاصمة الإيطالية روما . وامتدت جولة الأخ القائد سيرا على الأقدام عدة كيلومترات، حيث تدافعت هذه الحشود من مختلف الأعمار لتحية الأخ القائد والتقاط الصور التذكارية معه. وتعالت هتافات بعض الإخوة العرب والأفارقة المقيمين والعاملين في روما قائلين : منور قمة الثماني يا قذافي، و«يعيش القذافي.

ورصدت بعثة وكالة الجماهيرية للأنباء قيام عديد الإيطاليين والأجانب من جنسيات أخرى بإجراء اتصالات هاتفية مع عائلاتهم يخبرونهم فيها « أنهم الآن مع القذافي، وعبرت المواطنة الأمريكية «نانيت دياتون » من مدينة تكساس عن سعادتها الكبيرة بهذه الفرصة التي أتاحت لها مشاهدة الأخ القائد عن قرب. وقالت لبعثة الوكالة : لا أكاد أصدق نفسي، إنه القذافي، إنه القذافي، وقامت بإعطاء البعثة عنوان بريدها الإلكتروني لتزويدها بالصور التي التقطت لها مع الأخ القائد. كما حرص أصحاب المطاعم في الساحات التي شملتها هذه الجولة، على الترحيب بالأخ القائد وتوجيه الدعوة له لاستضافته في مطاعمهم خلال جولته بهذه الساحات. ومن جانبهم احتفى الفنانون التشكيليون الذين يعرضون أعمالهم بهذه الساحات، بالأخ القائد من خلال حرصهم على إطلاعه على أعمالهم الفنية، وتجول الأخ القائد في إحدى المكتبات واقتني مجموعة من الكتب من بينها دليل المعالم التاريخية لروما، ودليل المعالم الأثرية والتاريخية في كامل إيطاليا والفاتيكان، وكتاب يروي تاريخ الفاشي « موسوليني» للمؤلف « بسكوالي كيازا ..

كما اقتنى عددا من الكتب حول تاريخ إفريقيا من بينها كتاب بعنوان « إفريقيا-

قصة قارة » للكاتب «جون رادير يتحدث عن القارة الإفريقية منذ نشـأتها في قـديم الزمان حتى الوقت الحاضر، وكتاب آخـر بعنـوان « إفريقيـا للمؤلـف » جـوزيبي كاريزي يتحدث عن المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية نتيجة حقبة الاسـتعمار القديم والحديث، وكذلك كتاب بعنوان « سنكارا » للمؤلف « اليساندرو اروفـو » يروي قصة حياة الثائر الإفريقي توماس سنكارا وعلق أحد الصحافيين الإيطـاليين الذين تابعوا جولة الأخ القائد والتحام هذه الحشود به، بأن هذا التفاعل الإيجـابي الشعبي الغربي الكبير مع الأخ القائد، يجسد القبول الشعبي للعولمة الأخرى التي يدعو إليها والتي تخدم مصالح الشعوب وليست العولمة الأحادية الجانب القائمة على نهب ثـروات الشـعوب والهيمنـة عليهـا، والتـي تشـهد رومـا منـذ أيـام عيـد المظاهرات الشعبية ضدها . وقد أبرزت كـل مـن وكالـة أنبـاء « أكـي » الإيطاليـة وصحيفة « الكوريري ديلا سيرا » هذه الجولة التي قام بها الأخ القائد وسط روما. واهتمت وكالة أنباء « آكي » بالكتـب الخاصـة بإفريقيـا التـي اقتناهـا الأخ القائـد خلال الجولة، وهو أيضا ما كان محل اهتمـام صـحيفة « الكـوريري ديـلا سـيرا» الإيطالية

وأشارت الوكالة والصـحيفة الإيطاليتـان إلى أن عـددا مـن الصـحفيين كـانوا يتابعون هذه الجولة التي قام بها الأخ القائد . وحضر الأخ القائـد رئـيس الاتحـاد الإفريقـي عميـد القـادة والرؤسـاء الأفارقـة حفـل العشـاء الـذي أقامـه رئـيس الجمهورية الإيطالية « جورجيـو نابوليتـانو» بمدينـة « لاكـويلا » الإيطاليـة لقـادة ورؤساء الدول والحكومات المشاركين في قمة الدول الثماني الصـناعية الكبـرى، وكانت مراسم التقاط الصورة التذكارية الجماعية لهـؤلاء القـادة والرؤسـاء قبيـل حفل العشاء، مناسبة هنأ فيها الأخ القائد الرئيس الأمريكي باراك أوباما» بانتخابـه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية. وقد عبر الـرئيس الأمريكـي مـن جانبـه عـن تقديره وامتنانه لتهنئة الأخ القائد له.

واستقبل الأخ القائد بمقر انعقاد القمة في نفس الليلة في مدينة لاكويلا الإيطالية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان » الذي عبر عن سعادته بهذه المقابلة مع الأخ القائد .. مهنئا إياه برئاسته للاتحاد الإفريقي. وقد أعرب «أردوغان للأخ القائد عن رغبة وحرص تركيا على تعزيز العلاقات الثنائية مع الجماهيرية العظمى وبين البلدين باتجاه القارة الإفريقية. ووجه الدعوة للأخ القائد لزيارة تركيا .. مؤكدا حرص بلاده على تلبية الأخ القائد لهذه الدعوة . كما أعرب رئيس الوزراء التركي في هذه المقابلة عن رغبته في القيام بزيارة للجماهيرية العظمى وذلك في إطار مساعي الجانب التركي لدعم وتعزيز العلاقات بين البلدين، وأن يحظى خلال هذه الزيارة المرتقبة بالتقاء الأخ القائد به مرة ثانية. وكانت هذه المقابلة مناسبة بحث فيها الأخ القائد ورئيس الوزراء التركي عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الأخ القائد ورئيس الوزراء الإيطالي «سيلفيو برلسكوني » الرئيس الحالي لمجموعة الدول الثماني الكبرى، لقاء في مدينة لاكويلا مقر انعقاد قمة المجموعة. وقد عبر « برلسكوني » عن سعادته بتلبية الأخ القائد دعوته لحضور القمة .. مجددا التأكيد على الأهمية التي يشكلها حضور الأخ القائد لهذه القمة التي خصصت إحدى جلساتها حول إفريقيا، وبحث الأخ القائد ورئيس الوزراء الإيطالي في هذا اللقاء عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك في إطار التنسيق والتشاور المستمر بينهما.

واستقبل الأخ القائد بمقر انعقاد القمة رئيس الوزراء البريطاني « غوردون براون » الذي عبر في مستهل المقابلة عن سعادته البالغة بالتقاء الأخ القائد به، وهنأه باختيار إفريقيا له رئيسا للاتحاد الإفريقي، وقد جرى حوار مطول بين الأخ القائد ورئيس الوزراء البريطاني حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في مقدمتها التعاون بين الاتحادين الإفريقي والأوروبي وإصلاح الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من القضايا الدولية الأخرى.

وعبر رئيس الوزراء البريطاني عن تقديره لحكمة الأخ القائد وتحليلاته الاستراتيجية اللقضايا والأوضاع الدولية. كما أكد « براون » على تشديد الأخ القائد بأن حصول إفريقيا على مقعد دائم بكامل الصلاحيات في مجلس الأمن الدولي هو استحقاق القارة عن الماضي، لابد أن تحصل عليه بإصلاح المجلس أو بدونه. وكانت هذه المقابلة مناسبة جدد فيها رئيس الوزراء البريطاني تثمين بلاده للخطوة الشجاعة التي اتخذتها الجماهيرية العظمى بالتخلص الطوعي من البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محرمة دوليا.

سادسا : ـ القذافي يقلل من إثار الأوضاع السيئة في تشاد ودارفور:

لعب القذافي الدور البارز في تخفيف آثار الوضع السيئ في دارفور وتشاد، فالوضع في دارفوركان سوف يزداد خطورة، وتتكاثر ضحاياه؛ فتقارير بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور لولاء جهود القذافي الدؤوبة لحل الأزمة. إن بعثة الأمم المتحدة في السودان تؤكد استمرار مسؤولية الحكومة السودانية عن الغارات المسلحة على المدنيين، وتتهم الخرطوم بعرقلة التدخل الدولي في دارفور، ومقاومة أي محاولات دولية، ترمي إلى تحسين أوضاع المدنيين، بما في ذلك محاولة نشر قوة تابعة للأمم المتحدة. وتؤكد المنظمة على أن للصراع المسلح المتصاعد، في شرقي تشاد، انعكاساته على آلاف المدنيين. كما أنه يثير أهوال منظمة هيومن رايتس ووتش. فلا شك أن لبعض العنف أسبابه التشادية الداخلية، إلا أن هناك روابط بين الصراع التشادي وأزمة دارفور. كما أن الحكومة التشادية تتحمل المسؤولية عن دعمها لحركات التمرد في دارفور، وتثبت دور الزعيم الليبي في ذلك.

سابعا : اهتمام القذافي بكل القضايا التي تهم القارة :

اهتم الزعيم القائد بكل قضايا القارة ومن هذه القضايا مثلا: - قضايا الاستثمارات الزراعية:

يبدو جهد الزعيم الليبي واضحا هنا من خلال معرفة ما دار في قمة سرت. فقد بدأ الاتحاد الإفريقي قمته الـ١٣ في مدينة سرت بليبيا الأربعاء ١ ناصر يوليو ٢٠٠٩، ومع دعوة الأمم المتحدة والقادة العرب والأفارقة إلى اتخاذ إجراءات جماعية وحازمة لمواجهة التحديات المتعلقة بالاستثمارات الزراعية، والسلام والأمن الاقليميين، تصدر الاستثمار في الزراعة من اجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائى قمة جدول أعمال القمة. يذكر ان القمة التي استغرقت ثلاثة أيام في سرت الواقعة على بعد ٥٠٠ كم شرق العاصمة الليبية طرابلس كانت مخصصة من أجل « الاستثمار في الزراعة لصالح النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في أفقر قارات العالم، وفي خطابها خلال المراسم الافتتاحية للقمة، قالت نائبة الأمين العام للامم المتحدة اشاروز ميجيرو، أن أكثر من نصف الأفارقة جميعا يعيشون حاليا في حالة من الفقر المدقع، مطالبة الزعماء الأفارقة باغتنام فرصة القمة لتحريك الجهود من أجل حماية الأشخاص الأشد فقرا، وأكثر ضعفا، ومنع المزيد من الانضمام إلى صفوفهم. وأكدت على أهمية الاستثمار في الزراعة، قائلة إنه يوفر فرص العمل، ويجعل النمو الاقتصادي أكثر استدامة كما يستطيع زيادة الغذاء، والأمن الغذائي.

وقالت «إن الوزراء الأفارقة دعو بحق إلى ثورة خضراء مستدامة في وقت سابق من هذا العام في ويندهوك»، مشيرة إلى أن كل دولة إفريقية يجب أن يكون لديها استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية والوفاء بتعهدها بزيادة الإنفاق الزراعي إلى ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وقال عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، في خطابه خلال قمة الجامعة، إن اختيار التنمية الزراعية والأمن الغذائي عنوانا للقمة هو «استجابة حكيمة للاحتياجات الحقيقية لإفريقيا.

إذا وضعنا في الاعتبار معاناة ٢٦٥ مليون شخص في إفريقيا جنوب الصحراء

من الجوع حاليا بزيادة حوالي ١٢ في المائة على العام الماضي. وأضاف أنه في العامين الماضيين، أجرى خبراء الاتحاد الافريقي وخبراء الجامعة بحثا حول خطط مشتركة في مجال الزراعة والأمن الغذائي، ونحن نعمل على عقد اجتماع بين الجامعة والاتحاد على مستوى وزراء الزراعة من أجل وضع هذه الخطط. ودعا مسئول كبير من الأمم المتحدة الدول الإفريقية إلى وضع استراتيجيتها الوطنية للتنمية الزراعية والوفاء بتعهداتهم بزيادة الإنفاق الزراعي إلى ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية. كانت الدول الإفريقية قد تعهدت بإنفاق ١٠ في المائة في المتوسط من إجمالي ميزانيتها الوطنية على الزراعة، لكن القليل منها فقط أوفي بوعوده. ويأتي اختيار الاتحاد الأفريقي للاستثمارات الزراعية بوصفها محورا لقمته الثالثة عشر على خلفية الأزمة الغذائية خلال العام الماضي والاضطراب المالى، ما جعل القادة الأفارقة يدركون أن الزراعة تقوم بدور أساسي في النمو الاقتصادي والأمن الغذائي للقارة.

٢- قضايا السلام والأمن الإقليمي:

ألقى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي جين بينج خطابا في مراسم الافتتاح التي جرت برئاسة الزعيم الليبي معمر القذافي، الذي يتولى حاليا الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي بين فيه بوضوح دور القائد الليبي في تفعيل الاتحاد، جاء فيه:

نحن الآن في نفس المدينة، ونفس القاعة حيث قررنا منذ عشرة أعوام مضت ان نقيم الاتحاد الإفريقي لكي نتصدى للعقبات التي تواجه القارة ونشجع على ... التنمية والاستقرار. وأعرب عن أمله في أن يتمكن القادة الأفارقة أيضا من تدعيم صورة هذه الهيئة الإفريقية الجامعة في حل النزاعات الدولية. وعلاوة على ذلك، حذر نائب الأمين العام للأمم المتحدة أيضا من التحديات الهائلة أمام السلام والاستقرار السياسي والتي تواجهها بعض الدول الإفريقية قائلا: « يجب علينا أن

نتحرك معا في حزم لكي نضع نهاية لويلات العنف والصراع التي مـا زالـت تقـض مضجع قارتنا المحبوبة».

وكذلك ناقش القادة الأفارقـة وسـائل تعزيـز دور الاتحـاد الأفريقـي في منـع، وإدارة وحل النزاعات في الانتخابات والصراعات العنيفة في أفقر قارات العالم وفقا لما ذكرت مسودة جدول أعمال القمة. كما تطرقوا الى سـبل منـع التغييـرات غيـر الدستورية للحكومات، وتدعيم قدرة الاتحاد على التعامل مع مثل هذه المواقف.

٣.- إعلان طرابلس على أن عام ٢٠١٠ عام للسلم والأمن:

أعلنت الدورة الخاصة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لبحـث وتسـوية المنازعـات في إفريقيا التي عقدت في هانيبـال/ أغسـطس ٢٠٠٩، أن عـام ٢٠١٠ عامـا للسـلم والأمن في القارة، جاء ذلك في إعلان طرابلس الـذي صـدر في ختـام أعمـال هـذه الدورة بطرابلس حيث اختتمت أعمال قمة الاتحاد الإفريقي ببيان مشترك أكد فيه المشاركون أن العام ٢٠١٠ هو عام السلم والأمن. وتعهـدت دول الاتحـاد بتنفيـذ إعلان طرابلس بالكامل من أجل إعطاء دفعة جديدة لعملهـا المشـترك مـن أجـل السلم والأمن والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء إفريقيـا والعـالم وتعزيـز التعـاون والتنسيق المشترك بين الدول الأعضاء لتحقيق الأمن والسلم في القـارة الإفريقيـة والعالم وإعداد برنامج مفصل يحدد الخطوات الملموسـة لتحقيـق ذلـك وطلـب الإعلان مـن رئـيس مفوضـية الاتحـاد إعـداد برنـامج مفصـل يحـدد الخطـوات الملموسة التي يمكن اتخاذها من أجل تشجيع السلم والأمن والاستقرار في القارة لتقديمه إلى الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحـاد. وأكـد الإعـلان عـلى الجهـود الكبيرة المبذولة لإنهاء النزاعات وتعزيز السلم والأمـن في القـارةولاحظ رؤسـاء الدول والحكومات في هذا الإعلان أن عملية تفعيـل المنظومـة الإفريقيـة السـلم والأمن كما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السـلم والأمـن،

تسيرعلى الطريق الصحيح، كما يتبين ذلك من الأداء الفعال لمجلس السلم والأمن وإطلاق هيئة الحكماء وإنشاء العناصر الرئيسة للقوة الإفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر.

وتطرق الإعلان أيضا إلى الخطوات الكبيرة التي قطعها الاتحاد على درب تسوية النزاعات في إفريقيا كما يتضح ذلك من خلال الإنجازات الملحوظة في بلدان معينة مثل بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وجنوب السودان، وكل ذلك يدل على جهد الزعيم الليبي رئيس الاتحاد الإفريقي العظيم معمر القذافي.

مراجع الدراسة

التقارير:

١. أحمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي بعد خمس سنوات : مدخل علم « بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي خمس سنوات بعد قمة سرت، القاهرة برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩ و٢٠ الربيع) مارس ٢٠٠٥.

٢. أحمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي .. دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية»، مجلة دراسات طرابلس العدد العاشر مخريف ٢٠٠٢.

٣. لأهرام سلطة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، القاهرة، ناصر/ يوليو ٢٠٠٧.

٤. بدر حسن شافعى، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي محاولة التقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٩، الطير/ إبريل ٢٠٠٧.

٥. التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جامعة القاهرة،جريدة الأهرام، الأعداد الصادرة أو عر٣ ناصر يوليو ٢٠٠٧.

٦. بدر حسن شافعي، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي.. محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام والعدد ١٥٩، الطير/ ابريل ٢٠٠٧.

٧. جريدة عكاظ السعودية، العدد الصادر في ٣٠ الربيع/ مارس ٢٠٠٦.

٨. الجزيرة نت، الاتحاد الإفريقي يناقش صراعات القارة'، ٤ الترار فبراير ٢٠٠٣.

٩. جمال السيد محمد ضليع، الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري «معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٠ الماء

مايو ٢٠٠٦.

١٠. حمدي عبد الـرحمن، ورقـة عمـل مقدمـة أثنـاء المـؤتمر الـدولي بمركـز البحوث والدراسات الإفريقية، كلية الاقصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، الصية يونيو ٢٠٠٦.

١١. سيدي أحمد بن أحمد سـالم، الاتحـاد الأفريقـي والتحـديات الاقتصـادية والاجتماعية، الجزيرة نت، ١٠ ناصر، يوليو ٢٠٠٢.

١٢. فرج عبد الفتاح ورقة عمل مقدمة أثنـاء المـؤتمر الـدولي بمركـز البحـر والدراسات الإفريقية. كلية الاقتصاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القـاهرة، المـاء يونيو ٢٠٠٦.

١٣. الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي. ملحق.

أ- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

1. www.moqael.com
2. www.moheet.com
3. http://news.bbc.co.uk
4. www.africa-union.org
5. www.africanfront.com
6. www.aljazeera.net-
7. www.sabanews.net
8. www.wikipedia.org
9. www.sis.gov.eg
10. www.voiceafrica.com
11. www.arabic.people.com
12. www.alzzahfalakhder.com
13. www.nart-sat.com
14. www.islamonline.com